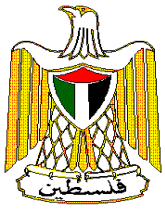

السلطة الوطنية الفلسطينية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد

سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة

التركيب الأسري في الأراضي الفلسطينية

إعداد

د. رائد صالحة

حزيران/ يونيو، 2005

ثمن النسخة (4) دولار أمريكي

© ربيع ثاني، 1426هـ - حزيران، 2005.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005. مشروع النشر والتحليل لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة (08)، *التركيب الأسري في الأراضي الفلسطينية*. **رام الله – فلسطين.**

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب: 1647، رام الله، فلسطين.

هاتف: 6340 240 2 (970/972)
فاكس: 6343 240 2 (970/972)
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.gov.ps

شكر وتقدير

يـــتم تمويـــل الدراســـات التحليلية المعمقة ضمن مشروع النشر والتحليل والتدريب لإستخدام بيانات التعداد من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر الجزيل لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على مساهمته في تنفيذ المشروع.

تنويه للمستخدمين

- إن الآراء والأفكار الواردة في هذه الدراسة تعبر عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أو موقفة الرسمي.

- اعـــتمد الباحـــث فـــي الدراسة على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمصادر الأخرى، ولا يتحمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسئولية أي خطأ في البيانات.

تقـــديم

تعتـــبر الـــتعدادات من أهم مصادر البيانات، حيث قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997 وقد تم الحصول من خلاله على مجموعة متكاملة من البيانات المتعلقة بالخصائص السكانية والاجتماعـــية والاقتصـــادية للمجتمع. كما قام الجهاز بتنفيذ العديد من المسوح الإحصائية وجمع بيانات من السجلات الإدارية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على تلك المصادر جميعها.

وحرصـــاً مـــنه على الاستفادة القصوى من هذه البيانات قام الجهاز بإصدار سلسلة من التقارير الإحصائية من بيانات التعداد والمسوحات المختلفة ومنها ملخصات النتائج النهائية، وتقارير تفصيلية للنتائج النهائية لكل من السكان والمساكن والمباني والمنشآت.

واســـتكمالا لعمليات نشر وتعميم بيانات التعداد ولتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه البيانات يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلســـطيني بتنفـــيذ مشـــروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، بالتعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، ومن ضمن فعاليات هذا المشروع إعداد سلسلة من التقارير التنفيذية والدراسات الوصفية والدراسات التحليلية المعمقة، لإتاحة المجال لأفراد المجتمع لفهم وإدراك أفضل لبيانات التعداد والمسوحات.

يســـرنا أن نقـــدم هذه الدراسة التحليلية كأحد مخرجات المشروع كي تكون مرجعاً للمخططين ومتخذي القرارات في القطاعين العام والخاص وجميع فئات المستخدمين ومن اجل بناء الدولة الفلسطينية على أسس علمية سليمة.

ونسأل الله أن يتكلل عملنا بالنجاح،،،

حزيران، 2005

لؤي شبانه
رئيس الجهاز

قائمة المحتويات

الموضوع		الصفحة
	قائمة المحتويات	
	قائمة الجداول	
	قائمة الأشكال	
	ملخص تنفيذي	**21**
الفصل الأول:	**المقدمة**	21
	1.1 منطقة الدراسة	21
	2.1 أهداف الدراسة	22
	3.1 أهمية الدراسة	22
	4.1 فرضيات الدراسة	22
	5.1 مصادر الدراسة	23
	6.1 طرق تحليل المعلومات " الأساليب الإحصائية "	23
	7.1 منهج الدراسة	23
	8.1 محتوى الدراسة	24
الفصل الثاني:	**التوزيع الجغرافي للأسر في الأراضي الفلسطينية**	**25**
	1.2 التوزيع الجغرافي للأسر حسب النوع	25
	2.2 الكثافة الأسرية وتوزيع الأسر	29
	3.2 مستقبل عدد الأسر للفترة من (2003-2015)	32
الفصل الثالث:	**الخصائص السكانية للأسرة**	**35**
	1.3 حجم الأسرة	35
	2.3 تصنيف الأسر حسب الحجم	41
	3.3 نوع الأسر	43
	4.3 نوع الأسرة وحجم الأسرة	47
	5.3 التركيب النوعي والعمري للأسرة	48
	6.3 العمر الوسيط	50
	7.3 نوع الأسرة حسب فئات السن	51
	8.3 الأسر الفلسطينية وعدد الأعضاء الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة	52
	9.3 جنسية رب الأسرة	52
	10.3 جنس رب الأسرة	53
	11.3 جنس رب الأسرة وحجم الأسرة	57
	12.3 الأسر حسب عمر وجنس رب الأسرة	58

الموضوع		الصفحة
	13.3 علاقة أفراد الأسرة برب الأسرة	59
	14.3 الحالة الزواجية	60
	15.3 تركيب الأسرة	75
	16.3 التركيب التعليمي للأسرة	76
	17.3 الأسرة والأفراد المعاقين	79
الفصل الرابع:	**الواقع الاقتصادي للأسرة الفلسطينية**	**81**
	1.4 القوى العاملة (النشيطون إقتصادياً)	81
	2.4 البطالة	84
	3.4 مصادر الدخل	85
	4.4 إنفاق واستهلاك الأسرة	85
	5.4 مستوى معيشة الأسرة الفلسطينية	87
	6.4 الفقر	87
الفصل الخامس:	**الأسرة والمسكن**	**93**
	1.5 نصيب الأسر من الغرف داخل المسكن	93
	2.5 التزاحم السكني (عدد الأسر في المسكن)	94
	3.5 عدد الأسر في المسكن حسب نوع المسكن	95
	4.5 درجة التزاحم (للغرف)	95
	5.5 درجة التزاحم حسب نوع المسكن	97
	6.5 حيازة الأسرة للمسكن	98
	7.5 حالة لجوء رب الأسرة وحيازة المسكن	99
	8.5 حصول الأسرة على المرافق العامة	100
	9.5 توفر المطبخ والحمام والمرحاض داخل مسكن الأسرة	105
	10.5 توفر السلع المعمرة للأسرة	107
الفصل السادس:	**العوامل المؤثرة في التركيب الأسري**	**111**
	1.6 العوامل المؤثرة في التركيب الأسري " النموذج الأول "	112
	2.6 العوامل الأخرى المؤثرة في التركيب الأسري	114
	3.6 العوامل المؤثرة في التركيب الأسري " النموذج الثاني "	114
الفصل السابع:	**النتائج والتوصيات**	**123**
	1.7 النتائج	123
	2.7 التوصيات	128
	قائمة المراجع	**131**

قائمة الجداول

الجدول		الصفحة
جدول 1:	التوزيع النسبي وعدد الأسر حسب نوع الأسرة والمنطقة، 1997	**25**
جدول 2:	الأسر الفلسطينية والسكان في أسر حسب نوع التجمع والمنطقة، 1997	**26**
جدول 3:	متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة للفترة من 1992-2003	**35**
جدول 4:	متوسط حجم الأسرة الفلسطينية حسب نوع التجمع والمحافظة والمنطقة، 1997	**39**
جدول 5:	التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية والسكان حسب حجم الأسر ونوع التجمع، 1997	**41**
جدول 6:	التوزيع النسبي للأسر حسب الحجم في المحافظات، 1997	**43**
جدول 7:	الأسر الخاصة حسب نوع الأسرة والمنطقة، 1997	**44**
جدول 8:	التوزيع النسبي للأسر الخاصة حسب نوع الأسرة والمنطقة للأعوام 1995، 1997، 2000	**45**
جدول 9:	الأسر الفلسطينية حسب نوع الأسرة ونوع التجمع السكاني، 1997	**46**
جدول 10:	الأسر الفلسطينية حسب حجم الأسرة والنوع، 1997	**47**
جدول 11:	التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين في أسر حسب فئات السن العريضة ونوع التجمع ونوع الأسرة ، 1997	**51**
جدول 12:	الأسر الفلسطينية وعدد الأعضاء الذين أعمارهم تقل عن 15 سنة حسب المنطقة ونوع التجمع، 1997	**52**
جدول 13:	الأسر حسب جنس رب الأسرة والمحافظة	**56**
جدول 14:	متوسط حجم الأسرة حسب جنس رب الأسرة واللواء، 1995	**58**
جدول 15:	التوزيع النسبي للأسر حسب عمر وجنس رب الأسرة، 1997	**58**
جدول 16:	التوزيع النسبي للسكان داخل الأسرة 12 سنة فأكثر حسب الحالة الزواجية والمنطقة، 1997	**61**
جدول 17:	التوزيع النسبي للسكان داخل الأسرة 12 سنة فأكثر حسب الحالة الزواجية ونوع التجمع، 1997	**61**
جدول 18:	عقود الزواج المسجلة في المحاكم الشرعية والكنائس في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، 1996- 2002	**61**
جدول 19:	التوزيع النسبي لعقود الزواج المسجلة في المحاكم الشرعية والكنائس في الأراضي الفلسطينية حسب العمر والجنس (1996-2001)	**64**

الجدول		الصفحة
جدول 20:	العمر الوسيط عند الزواج الأول حسب الجنس والمنطقة، 1997-2001	**66**
جدول 21:	وقوعات الطلاق المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، 1996-2001	**70**
جدول 22:	التوزيع النسبي للنساء (12 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب مدة الحياة الزواجية ونوع التجمع السكاني، 1997	**72**
جدول 23:	التوزيع النسبي حسب تركيب الأسرة وجنس رب الأسرة والمنطقة، 1995	**75**
جدول 24:	معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس ونوع التجمع والمنطقة، 1997	**78**
جدول 25:	السكان الفلسطينيون (15 سنة فأكثر) حسب نوع التجمع والجنس والعلاقة بقوة العمل، 1997	**83**
جدول 26:	إنفاق واستهلاك الأسرة الشهري في الأراضي الفلسطينية لعام 1998	**86**
جدول 27:	نسبة الأسر تحت خط الفقر لعام 2003 حسب المحافظة	**89**
جدول 28:	التوزيع النسبي لعدد الغرف التي تمتلكها الأسر في المساكن المأهولة حسب نوع التجمع والمنطقة، 1997	**93**
جدول 29:	التوزيع النسبي لعدد الأسر داخل المسكن حسب المحافظة، 1997	**94**
جدول 30:	التوزيع النسبي للمساكن المأهولة حسب عدد الأسر في المسكن ونوع المسكن في الأراضي الفلسطينية، 1997	**95**
جدول 31:	التوزيع النسبي للأسر حسب درجة التزاحم ونوع التجمع والمنطقة، 1997	**96**
جدول 32:	التوزيع النسبي للأسر حسب درجة التزاحم والمحافظة، 1997	**97**
جدول 33:	التوزيع النسبي حسب درجة التزاحم ونوع المسكن في الأراضي الفلسطينية، 1997	**97**
جدول 34:	التوزيع النسبي للأسر حسب حيازة المسكن ونوع التجمع، 1997	**98**
جدول 35:	التوزيع النسبي للمساكن المأهولة والأسر حسب نوع التجمع والمنطقة واتصال المسكن بالمياه، 1997	**100**
جدول 36:	التوزيع النسبي للمساكن والأسر حسب نوع التجمع والمنطقة واتصال المسكن بالكهرباء، 1997	**102**
جدول 37:	التوزيع النسبي للمساكن والأسر حسب نوع التجمع والمنطقة واتصال المسكن بالصرف الصحي، 1997	**104**
جدول 38:	الأسر حسب توفر السلع المعمرة ونوع التجمع والمنطقة، 1997	**107**

الجدول **الصفحة**

جدول 39: العوامـــل المستخلصة التي تزيد قيمها المميزة على واحد صحيح والتبيان المفسر لكـــل عـــامل والنسبة التراكمية للتباين المفسر في الأراضي الفلسطينية (باستخدام بيانات التعداد الخام لعام 1997) **112**

جدول 40: العوامـــل المستخلصة التي تزيد قيمها المميزة على واحد صحيح والتباين المفسر لكـــل عـــامل والنسبة التراكمية للتباين المفسر في الأراضي الفلسطينية باستخدام بيانات التعداد المنشورة، 1997 **115**

جدول 41: العوامـــل المستخلصة التي تزيد قيمها المميزة على واحد صحيح والتباين المفسر لكل عامل والنسبة التراكمية للتباين المفسر للأسر في المناطق الحضرية والريفية ومخيمات اللاجئين **116**

قائمة الأشكال

الشكل		الصفحة
شكل 1:	التوزيع الجغرافي لعدد الأسر في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة 1997	**28**
شكل 2:	منحنى لورنس للأراضي الفلسطينية 1997	**31**
شكل 3:	تطور عدد الأسر في الأراضي الفلسطينية والضفة الغربية وقطاع غزة	**32**
شكل 4:	الهرم السكاني للأراضي الفلسطينية عام 1997	**50**
شكل 5:	الأسر الخاصة حسب جنس رب الأسرة والمنطقة، 1997	**54**
شكل 6:	التوزيع النسبي للأسر التي ترأسها امرأة حسب نوع التجمع للسنوات 1997-2004	**55**
شكل 7:	التوزيع النسبي للأسر حسب عدد أفراد الأسرة وجنس رب الأسرة، 1997	**57**
شكل 8:	التوزيع النسبي لأفراد الأسرة حسب العلاقة برب الأسرة والجنس في الأراضي الفلسطينية، 1997	**59**
شكل 9:	الحالة الزواجية لرب الأسرة في الأراضي الفلسطينية، 1997	**60**
شكل 10:	عقود الزواج المسجلة في المحاكم الشرعية والكنائس في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة، 2001	**63**
شكل 11:	معدل الزواج الخام في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة والمنطقة للسنوات 2001/1997	**65**
شكل 12:	معدلات الزواج التفصيلية حسب العمر والجنس، 2001	**66**
شكل 13:	وقوعات الطلاق المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة، 2001/1996	**71**
شكل 14:	التوزيع النسبي للأسرة حسب الحالة التعليمية والجنس لرب الأسرة، 1997	**77**
شكل 15:	نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة للسنوات 1995-2004	**84**

ملخص تنفيذي

- تقسم الأسر في الأراضي الفلسطينية إلى قسمين أسر خاصة وأسر جماعية (مسكن عام)، وأظهرت النتائج النهائية للتعداد أن عدد الأسر التي تم عدها في الأراضي الفلسطينية بلغ 407,265 أسرة، فيما يقدر عدد الأسر في محافظة القدس (منطقة J1) 40,552 أسرة.

- يلاحظ أن معظم الأسر في الأراضي الفلسطينية أسر خاصة إذ تشكل الأسر الجماعية أقل من 0.01% من إجمالي الأسر. وتشكل الأسر الخاصة في الضفة الغربية 65.5% من مجموع الأسر الخاصة في الأراضي الفلسطينية مقابل 35.5% في قطاع غزة. وبلغت نسبة الأسر في التجمعات الحضرية في الأراضي الفلسطينية 53.1% مقابل 31.4% للريف و15.5% للمخيمات.
- إن نسبة عدد الأسر إلى نسبة عدد السكان في جميع التجمعات في الضفة الغربية وقطاع غزة متقاربة إلى حد كبير.

- لا يختلف التوزيع النسبي للأسر حسب نوع التجمع في الأراضي الفلسطينية كثيراً عن بعض دول العالم، إذ يأتي ترتيب الأسر الحضرية في الأراضي الفلسطينية في المنتصف تقريباً بين دول العالم أما بخصوص الأسر الريفية فنجد أن 130 دولة في العالم تزيد فيها نسبة الأسر الريفية عن الأراضي الفلسطينية.

- إن هناك أربع محافظات على مستوى الأراضي الفلسطينية تحظى بأكبر عدد من الأسر والمحافظات هي على التوالي القدس (منطقة J1 ومنطقة J2) والخليل وغزة ونابلس، ويقطن هذه المحافظات الأربعة نحو نصف الأسر الفلسطينية.

- استطاعت محافظة القدس (J1 وJ2) من التفوق ديمغرافياً بالرغم من قرار الضم الذي أصدرته الحكومة الإسرائيلية بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967، وبالرغم من الممارسات من أجل تهويد القدس والتي تشمل مصادرة الأراضي ومصادرة بطاقات الهوية لسكان القدس، وغيرها من الإجراءات.

- سيرتفع عدد الأسر في الأراضي الفلسطينية من 407,265 أسرة عام 1997 إلى 627,907 أسرة عام 2005 أي بنسبة زيادة 54.2% بمعدل زيادة سنوية 27,580 أسرة بما يعادل 6.7% سنوياً. وسيصل عدد الأسر عام 2015 إلى 936,755 أسرة أي بنسبة زيادة 130% عن عام 1997 أو ما يعادل 2.3 مرة.

- بلغت كثافة الأسرة العامة في الأراضي الفلسطينية لعام 1997 (74.4 أسرة/كم^2)، أما الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية فبلغت نحو 482.8 نسمة/كم^2، وتحظى الأراضي الفلسطينية بالمرتبة الحادية عشر على مستوى العالم من حيث الكثافة السكانية، والثانية على مستوى الدول العربية. وتسجل الكثافة الأسرية في قطاع غزة 395.9 أسرة/كم^2 مقابل كثافة منخفضة في الضفة الغربية 53.6 أسرة/ كم^2. وأظهرت نتيجة معادلة نسبة التركز في الأراضي الفلسطينية (37.1) بأن توزيع الأسر على مساحة المحافظات غير مثالي، ويلاحظ أن نسبة التركز كانت في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة إذ

بلغت 24.6% مقابل 17.7% في قطاع غزة. وعند تطبيق منحنى لورنس تبين – أيضاً – أن توزيع السكان على المساحة، غير متساوي ، وذلك نتيجة لابتعاد المنحنى عن الخط الذي يمثل التوزيع الأمثل.

- يعد متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية كبيراً إذا ما قورن بالدول الأخرى إذ بلغ حسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 6.4 فرد/أسرة، وبالرغم من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة من (1997–2003) إلا أنه لم يقل عن 6 فرد/أسرة، في حين بلغ متوسط حجم الأسرة في الدول الصناعية 3.7 فرد/أسرة، وفي الدول النامية 5 فرد/أسرة. ويعد ارتفاع حجم الأسرة انعكاساً لمؤشري الخصوبة وانخفاض الوفيات ولا سيما عند الأطفال. ويتفاوت متوسط حجم الأسرة حسب المنطقة والتجمع والمحافظة ، فعدد أفراد الأسرة في قطاع غزة 6.9 فرد/أسرة مقابل 6.1 فرد/أسرة في الضفة الغربية بمعدل نقص 11.6% عن قطاع غزة. وبلغ متوسط حجم الأسرة في الحضر 6.4 فرد/أسرة، وفي الريف 6.3 فرد/أسرة بينما ارتفع إلى 6.6 فرد/أسرة في المخيمات.

- ترتفع نسبة الأسر الكبيرة في الأراضي الفلسطينية إذ شكلت الأسر التي تتكون من 7 أفراد فأكثر عام 1997 44.8% من إجمالي الأسر، يليها الأسر الصغيرة 4 أفراد فأقل 30.6%، ثم أقل نسبة للأسر المتوسطة من 5 إلى 6 أفراد 24.7% وهذا يعني أن نسبة كبيرة من المجتمع الفلسطيني يفضل الأسر الكبيرة.

- تشير نتائج التعداد إلى أن الأسرة النووية هي السائدة في بناء الأسرة الفلسطينية، إذ تشكل نحو 73.2% من إجمالي الأسر لعام 1997 أما الأسر الممتدة فتسجل المرتبة الثانية 23% بينما الأسرة التي تتكون من فرد واحد فلا تشكل سوى 3.3% من إجمالي الأسر وشكلت الأسر المركبة ما نسبته 0.5%.

- تتصف قاعدة الهرم السكاني في الأراضي الفلسطينية بأنها عريضة إذ بلغت الفئة العمرية من (0–14) سنة 1997 47.1% وتزيد هذه النسبة عن بعض الدول النامية والمتقدمة. وتشكل فئات السكان المتوسطة 49.4% وهي الفئة المنتجة أو العاملة نظرياً، ولكن فعلياً تضم العديد من الأفراد غير العاملين، مثل الطلبة والنساء، وبالتالي يقع على هذه المجموعة عبء كبير في إعالة فئة صغار السن والطلبة، وهذا يؤثر على رفاهية الأسرة وتوفير احتياجاتها الأساسية. وتشكل فئة كبار السن 65 سنة فأكثر 3.5 %، فالمجتمع الفلسطيني يمر بمرحلة النمو المبكر حسب نظرية الانتقال الديمغرافي والتي تتميز بالثورة الديموغرافية والتي تكون فيها اختلال بين السكان والموارد.

- أظهرت نتائج التعداد أن الأسر الفلسطينية الخاصة تشكل 99.9%، ويبقى 0.1% للأسر الأجنبية الخاصة.

- إن معظم الأسر الفلسطينية يترأسها ذكر حسب نتائج التعداد إذ بلغت نسبتهم 91% مقابل 9% للإناث، ولا تعتبر هذه النسبة كبيرة إذا ما قورنت بالدول المجاورة. وتشير النتائج أيضاً أن نسبة الأسر التي تدير شؤونها امرأة في معظم محافظات الضفة الغربية أعلى مما هو عليه في قطاع غزة، كما أن التجمعات الريفية أقل قبولاً لفكرة رئاسة المرأة للأسرة. وثمة اختلاف بين متوسط حجم الأسرة التي

ترأسها امرأة، ومتوسط حجم الأسرة التي يترأسها رجل فكانت النسبة 4.1 فرد للإناث و6.6 فرد للرجال.

- إن نوع الأسرة هو الذي يحدد علاقة رب الأسرة بأفرادها، فكانت أعلى نسبة للأبناء 71.5%، ثم للزوج والزوجة 16.6%، أما باقي النسب فكانت قليلة وهذا يدلل على سيادة الأسر النووية.
- في ضوء بيانات التعداد 1997 نجد أن غالبية النساء اللاتي يرأسن أسراً هن من الأرامل 65.9% ثم من المتزوجات 20.2%، ثم اللاتي لم يسبق لهن الزواج 8.7%، أما نسبة المطلقات فكانت 4.9%، ويعزى ارتفاع نسبة الأرامل بشكل أعلى منه عن الدول الأخرى إلى زيادة عدد الشهداء الفلسطينيين المتزوجين، مع وجود الأسباب الطبيعية مثل الوفيات.

- إن أعلى نسبة للزواج عام 2001 لدى الرجال كانت في الفئة العمرية من 20–29 سنة، إذ بلغت 71.8%، بينما كانت أعلى نسبة للنساء في الفئة العمرية أقل من 20 سنة إذ بلغت 57.2%. ويتجه معدل الزواج الخام في الأراضي الفلسطينية نحو الانخفاض فبعد أن كان 8.4 حالة زواج لكل 1000 من السكان عام 1992 انخفض إلى 7.5 حالة زواج لكل 1000 نسمة عام 2001، أي بنسبة نقص 10.7%. وبلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور في عام 2001 على مستوى الأراضي الفلسطينية 24.2 سنة للذكور مقابل 19 سنة للإناث. وتعتبر ظاهرة زواج الأقارب من الموروثات الاجتماعية التي تنتشر بصورة كبيرة في المجتمع الفلسطيني حيث تصل إلى 48%. وأظهرت النتائج أن نسبة العزوبية بين الإناث في سن الخصوبة حوالي 35% بينما تبلغ نسبة المتزوجات 62%، وباقي الإناث يتوزعن بالتساوي ما بين حالتي الترمل والطلاق. بلغت نسبة الأرامل 3.8% من السكان وشكلت نسبة الإناث 7 % مقابل 0.6% للذكور.

- إن الحالة التعليمية للسكان انعكست على أرباب الأسر فكانت نسبة الأمية في عام 1997 لدى أرباب الأسر لكلا الجنسين 15%، وتعد هذه النسبة قليلة إذا ما قورنت بالدول العربية المجاورة والدول النامية.

- إن نسبة القوى العاملة المشاركة في عام 1997 في الأراضي الفلسطينية 43.5% من إجمالي السكان 15 سنة فأكثر، وانخفضت هذه النسبة لتصل إلى 40.4% عام 2004، أما مشاركة المرأة فبلغت عام 1997 9.5% وارتفعت إلى 12.8% عام 2003 وإلى 13.4% عام 2004. ويرجع الانخفاض في نسبة القوى العاملة إلى أنها تتأثر بحركة وتطور الاقتصاد الإسرائيلي واحتياجاته، بالإضافة إلى النواحي الأمنية.

- شكلت نسبة المعاقين حتى عام 1997 في الأراضي الفلسطينية 1.8% من إجمالي السكان بينما من الطبيعي أن ترتفع هذه النسبة بشكل أكبر خلال انتفاضة الأقصى، بسبب الإصابات التي يعاني منها الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني.

- نجد أن منحنى البطالة خلال الفترة من 1995–2004 كان مرتفعاً بشكل عام مع اختلاف النسبة من سنة إلى أخرى، وقد وصلت إلى نحو 40% عام 2003، ويعزى هذا الارتفاع إلى الممارسات الإحتلالية الإسرائيلية المتمثلة في الإغلاقات المتكررة للمعابر.

- إن نحو 33.7% من إجمالي الأسر في الأراضي الفلسطينية تعاني من مستوى معيشي منخفض، أما الفئة ذات المستوى المعيشي المتوسط فشكلت نحو 44.7% أي ما يقرب من نصف الأسر، أما الأسر التي تتمتع بمستوى معيشي أفضل من المتوسط فشكلت نحو 21.6% من الأسر. تتميز معظم الأسر الفلسطينية بأنها تقيم في مساكن مملوكة للأسرة، أو لأحد أفرادها الذين يقيمون في المسكن وتشكل هذه النسبة 78.1 % من إجمالي الأسر في الأراضي الفلسطينية

- بلغت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية عام 2003 (35.5%) بنسبة زيادة 43.7% عما هو في عام 1998، كما ارتفعت نسبة الفقر المدقع إلى 24.3% بنسبة زيادة 94.4% عن عام 1998. ومن الآثار السلبية للفقر أنه دفع بقطاعات واسعة من الأطفال إلى سوق العمل لمساعدة ذويهم في تغطية مصاريف الحياة فقد بلغت نسبة الأطفال من سن (10–14 سنة) في القوى العاملة 1.8% عام 2000.

- نحو ربع الأسر الفلسطينية تمتلك في مساكنها من 1–2 غرفة/مسكن، حيث تتوزع بواقع 30.6% في الضفة الغربية مقابل 20.4% في قطاع غزة. وإن غالبية الوحدات السكنية في الأراضي الفلسطينية تقطنها أسرة واحدة إذ بلغت نسبتها 96.5% تتوزع بنسبة 98% في الضفة الغربية مقابل 93.5% لقطاع غزة وباقي النسبة للمساكن التي يقطنها أسرتان فأكثر.

- إن متوسط درجة التزاحم في الأراضي الفلسطينية لعام 1997 بلغت 2 فرد/غرفة، وكان المعدل أعلى في قطاع غزة 2.1 فرد/غرفة، مقابل 1.9 فرد/غرفة للضفة الغربية، وعليه فإن قطاع غزة يعاني من درجة تزاحم بشكل أكبر من الضفة الغربية.

- تشير نتائج التعداد إلى أن 83.4% من الأسر الفلسطينية تتوفر لديها المياه من شبكة عامة، كما إن معظم الأسر في الأراضي الفلسطينية مخدومة بالكهرباء ومتصلة بالشبكة العامة حيث بلغت النسبة عام 1997 (94.6%) وارتفعت هذه النسبة عام 2003 إلى 99.1% بنسبة زيادة 4.8%، وتصل نسبة الأسر المخدومة بشبكة صرف صحي عامة إلى ثلث الأسر الفلسطينية فقط في عام 1997، وارتفعت هذه النسبة لتصل تقريباً إلى 45.8% عام 2003.

- إن عدد العوامل المؤثرة في التركيب الأسري والبيئة الأسرية ستة عوامل اعتماداً على البيانات الخام للتعداد عام 1997 (للأسرة والأفراد)، وقد بلغ مجموع التباين الذي فسرته العوامل الستة 53.844%، وعلى ذلك يبقى 46.156% للعوامل الأخرى، وهذه العوامل هي الاحتياجات الأساسية للأسرة من السلع الضرورية وحيازة المسكن، وفسر 15.476%، وخصائص الفرد الزواجية والعمرية والتعلمية والاقتصادية، وفسر 11.871%، ثم الحالة العملية والنشاط الاقتصادي فسر 10.318%، والمرافق فسر 7.399% ثم الخصوبة وحالة المواليد وفسر 5.138%، وأخيراً خصائص المسكن والعلاقة برب الأسرة، وفسر 3.641%.

الفصل الأول

المقدمة

تعد دراسة التركيب الأسري والمعلومات التي تنتج عنها مفيدة ومهمة في تقييم مستوى الأسرة والبيئة العامة المحيطة بها، والأسرة هي الخلية الأولى في بناء المجتمع، فإن صلحت صلح وإن فسدت فسد، لذلك يجب أن نعي مكانة الأسرة بكل ملامحها وخصائصها والمشاكل التي تواجهها، حيث إن حياة الأسرة تتغير وتتطور عبر التاريخ لمسايرة التغير في المجتمع، والذي يحدث نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وثمة اختلاف في استعمال وتعريف مصطلح الأسرة فبعضهم استعمل (الأسرة)، وفريق آخر استعمل (العائلة) وهناك شبه اتفاق على مصطلح الأسرة أو العائلة حيث يتضمن كل منهما الزوج والزوجة والأطفال، ويعرف برجس "Burgess" وآخرون الأسرة بأنها " جماعة من الأشخاص يرتبطون معاً برباط الزواج، والدم، مكونين مسكناً واحداً، متفاعلين كل مع الآخر وفقاً لأدوار اجتماعية محددة كزوج وزوجة، وكأب وأم، وأبناء وأخوات، ومحتفظين ومكونين ثقافة مشتركة[1].

وتقسم الأسر حسب ما جاء في تقارير التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 إلى قسمين: أسر خاصة وأسر جماعية (مسكن عام)، أما الأسرة الخاصة أو المعيشية فتتكون من فرد واحد أو مجموعة أفراد يعيشون في الوحدة السكنية نفسها، ويتناولون الطعام معاً، ويشتركون في توفير احتياجاتهم المعيشية وقد تربطهم علاقة قرابة ليشكلوا عائلة أو لا تربطهم هذه العلاقة[2] بينما الأسر الجماعية أو أسر المؤسسات التي تقطن المسكن العام، وهو المكان المخصص لإقامة مجموعة من الأفراد للانتفاع بخدمة يقدمها المسكن العام أو لأسباب أخرى. وقد يشغل المسكن العام مبنى أو أكثر أو وحدة سكنية أو أكثر داخل المبنى، ويدخل ضمن المساكن العامة الفنادق والبنسيونات ودور العجزة والأيتام، ومصحات الأمراض النفسية، ومساكن الطلبة الجماعية والمعابر والأفراد الذين يقيمون في معسكرات وليس لهم مكان إقامة آخر، وأماكن إقامة الراهبات في الأديرة والكنائس (الذين ليس لهم أسر يقيمون معها عادة)[3].

وتواجه الأسرة الفلسطينية مأزقاً حاداً منذ عام 1948، وازدادت حدة هذه المشكلة بعد حرب 1967، حين احتلت باقي أرض فلسطين، وبالتالي تعرض السكان إلى التهجير القسري من مواطنهم الأصلية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والدول المجاورة، وشكلت هذه الزيادة عبئاً ثقيلاً على المناطق الجديدة، وهذا بدوره أحدث تحولات في هيكلية ووظيفة الأسرة انعكست على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسكنية.

1.1 منطقة الدراسة

تناولت الدراسة الأراضي الفلسطينية التي تنقسم إدارياً إلى (14) محافظة ومنطقتين، وتعتبر المحافظة أعلى مستوى في الهيكل الإداري من التقسيمات الإدارية في الأراضي الفلسطينية، بحيث تضم المحافظة/المنطقة الواحدة العديد من التجمعات السكانية ويبلغ عددها 9 محافظات ومنطقتين في الضفة الغربية و5 محافظات في قطاع غزة وهي كما يلي:

---

(1) السيد رمضان، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 26.

(2) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998، المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات، رام الله، فلسطين، ص4.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، النتائج النهائية، تقرير السكان–الأراضي الفلسطينية، الجزء الأول، رام الله، فلسطين، ص 30.

1. الضفة الغربية: وتشمل محافظات جنين، طولكرم، قلقيلية، نابلس، رام الله والبيرة، القدس، أريحا، بيت لحم، الخليل، ومنطقتي طوباس وسلفيت.
2. قطاع غزة: ويشمل محافظات شمال غزة، غزة، دير البلح، خان يونس، رفح.

وتبلغ مساحة الأراضي الفلسطينية 6,020 كم^2 منها 5,655 كم^2 للضفة الغربية، و365 كم^2 لقطاع غزة، بنسبة 93.9%، و6.1% على التوالي، وتشكل مساحة الأراضي الفلسطينية 22.3% من مساحة فلسطين التاريخية.

2.1 أهداف الدراسة

1. التعرف على الوظيفة البنائية للأسرة وتفاعلها مع المكان.
2. إبراز الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والديموغرافية للأسرة والتي تفيد في عمليات التخطيط والتطوير من أجل تحديد احتياجات الأسرة المختلفة.
3. دراسة مشاكل الأسرة المعاصرة نتيجة للتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وما يترتب عليها.
4. محاولة الوصول إلى العوامل التي تعكس صورة التركيب الأسري والبيئة الأسرية.
5. الاستفادة من بيانات التعداد السكاني، والذي تم إنجازه لأول مرة في فلسطين الأمر الذي يجعل من هذا التقرير أكثر مصداقية وواقعية، والإفادة – أيضاً – من المسوح الإحصائية التي أنجزها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في المواضع المختلفة ومن ثم وضع الخطط والمقترحات والحلول التي تستدعي المتابعة من صانع القرار.

3.1 أهمية الدراسة

1. تعد دراسة التركيب الأسري في فلسطين من الدراسات النادرة التي تعالج القضايا التي ترتبط بالأسرة الفلسطينية، ولاسيما بعد أن توفرت البيانات الحقيقية.
2. تبرز أهمية الدراسة في أنها اعتمدت على الدراسة المقارنة على المستوى العالمي والإقليمي أو على مستوى التغير في الأراضي الفلسطينية نفسها لسنوات مختلفة، بالإضافة إلى المقارنة على مستوى المنطقة ونوع التجمع والمحافظة.
3. إن قيام كيان فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستعداد الدول المانحة للمساعدة في إعادة التعمير يستدعي القيام بدراسات أكاديمية للكشف عن الآثار المترتبة على الاحتلال وتحديد احتياجات الأسرة الفلسطينية.

4.1 فرضيات الدراسة

1. إن الزيادة السكانية والهجرة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني لهما الأثر الأكبر على التركيب الأسري والبيئة الأسرية.
2. إن الانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة والاستيطان والقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لها أثر واضح على التركيب الأسري، ومشاكل الأسرة.
3. كثيراً من مشاكل الأسرة الفلسطينية ترتبط بالوضع السياسي.
4. هناك احتمالية تفيد بحصول معدل عالٍ وسريع من التطوير على مدى السنوات القليلة القادمة، إذا ما كان هناك استقرار سياسي بالمنطقة.

5.1 مصادر الدراسة

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، حيث إنه يوفر الكثير من المؤشرات والأرقام والمعدلات والنسب المتعلقة بحجم الأسرة، وخصائصها الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية والبيئية والسكنية والمعيشية، كما تم الاعتماد على معظم المسوحات التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المتعلقة بالقوى العاملة والزواج والطلاق ومستويات المعيشة وغيرها ...، كما شملت المصادر بعض الكتب والتقارير والأبحاث التي صدرت عن الجامعات والمنظمات والمؤسسات، ومن أهم هذه المراجع ملفات التنمية البشرية في فلسطين.

6.1 طرق تحليل المعلومات "الأساليب الإحصائية"

تم استخدام الأساليب الإحصائية في أثناء الدراسة للحصول على إجابات أكثر دقة ونتائج تكتسب الثقة، وقد تنوعت الأساليب المستخدمة، فاستخدمت التكرارات والنسب المئوية للتبويب الكمي للمعلومات ولوصف العديد من المتغيرات والمقارنة بينها، وتم الاستعانة بمقاييس التشتت كمؤشرات إحصائية لتحديد درجة التركز أو التشتت سواء لتوزيع الأسر أو الأفراد كما استخدم الارتباط البسيط، واستخدم التحليل العاملي للكشف عن العوامل المؤثرة في التركيب الأسري والبيئة الأسرية كما استخدمت الدرجات العاملية، وهي درجات معيارية تقيس مدى تكثيف العامل في الوحدات الجغرافية (المحافظات)، واستخدم اختبار كلموجروف سمرنوف؛ لمعرفة ما إذا كان توزيع عدد الأسر والمساحة يخضعان للتوزيع الطبيعي أم غير الطبيعي.

ولم يكن بالإمكان استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد من خلال بيانات التعداد الخام وذلك لعدم وجود علاقة ارتباط قوية بين بعض المتغيرات التابعة، والمتغيرات المستقلة والتي كان متوقع أن يوجد بها علاقة.

واعتمد الباحث في معالجة البيانات على الحاسب الآلي من خلال البرنامج الإحصائي SPSS، أما البيانات المستخدمة في التحليل فتمثلت بالبيانات الخام لنتائج التعداد والبيانات الصادرة في التقارير المنشورة للجهاز. (تقارير السكان والمساكن).

7.1 منهج الدراسة

هناك مناهج متعددة تستخدم في الدراسة، حيث إن كل منهج يفي بمتطلبات مرحلة معينة من التقرير، وسيتم استخدام المنهج التاريخي في معالجة البعدين السياسي والتاريخي، ولاسيما أثر الأحداث السياسية على التركيب الأسري، وتطور المتغيرات المتعلقة بالأسرة. واستخدم المنهج الوصفي، للتعرف على الكثير من خصائص الأسرة، بهدف تحديد المشاكل وإيجاد العلاقة بين الظواهر لتحديد الاحتياجات المختلفة، واستخدم المنهج التحليلي بأقسامه المختلفة وهي تحليل التباين " التشابه المكاني"، والتحليل السببي والتحليل الشمولي، فاستخدم تحليل التباين لإبراز ملامح التركيب الأسري والبيئة الأسرية وإيجاد مدى التشابه والاختلاف بينهما، واستخدم المنهج السببي "التأثيري" خلال التعرف على العوامل المؤثرة في التركيب الأسري ودرجة تأثير كل عامل من خلال استخدام التحليل العاملي، و استخدم المنهج السلوكي عند دراسة السلوك الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، وأخيراً استخدم المنهج الموضوعي حيث تعرض لموضوع التركيب الأسري في إطار إقليمي وهو الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة).

8.1 محتوى الدراسة:

تحتوي الدراسة على سبعة فصول تتخللها مجموعة من الأشكال والرسوم البيانية والجداول والملاحق. كما تحتوي على ملخصين باللغتين العربية والإنجليزية.

ويتناول الفصل الأول: المقدمة ومنطقة الدراسة وأهداف الدراسة، وأهمية الدراسة، وفرضيات الدراسة، ومصادر البيانات، وطرق تحليل المعلومات ومنهج الدراسة ومحتوى الدراسة.

ويتناول الفصل الثاني: التوزيع الجغرافي للأسر في الأراضي الفلسطينية من خلال ثلاثة مباحث: التوزيع الجغرافي للأسر حسب النوع ثم الكثافة الأسرية ومستقبل عدد الأسر.

ويبحث الفصل الثالث: الخصائص السكانية للأسرة من حيث الحجم، والنوع، والتركيب النوعي والعمري لأفراد الأسرة، ثم جنسية رب الأسرة وجنسه، وعلاقة أفراد الأسرة برب الأسرة، وأخيراً خصائص الأسرة الزواجية والتعليمية والصحية.

وأُفرد الفصل الرابع: لدراسة الواقع الاقتصادي للأسرة الفلسطينية من خلال خمسة موضوعات: القوى العاملة، والبطالة، ومصدر الدخل، وإنفاق واستهلاك الأسرة، ومستوى معيشة الأسرة والفقر.

أما الفصل الخامس فتناول: الأسرة والمسكن من حيث نصيب الأسر من الغرف، والتزاحم السكاني والسكني، ودرجة التزاحم والحيازة والحصول على المرافق والخدمات والسلع.

أما الفصل السادس فناقش العوامل المؤثرة في التركيب الأسري، وقد جاءت النتائج والتوصيات في نهاية الدراسة لتشكل الفصل السابع.

التوزيع الجغرافي للأسر في الأراضي الفلسطينية

1.2 التوزيع الجغرافي للأسر حسب النوع

تحظى دراسة توزيع الأسر باهتمام كبير في الدراسات السكانية وذلك لما لتلك الدراسة من علاقة وثيقة بالمركزية الجغرافية التي تتمتع بها المراكز العمرانية، وبالتالي يمكن تحديد احتياجات الأسرة بطرق علمية حسب عدد الأسر ونوعها طبقاً للتوزيع الجغرافي.

وتقسم الأسر حسب ما جاء في تقارير التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، إلى قسمين: أسر خاصة، وأسر جماعية (مسكن عام) كما وضحها الجدول التالي:

جدول 1: التوزيع النسبي وعدد الأسر حسب نوع الأسرة والمنطقة، 1997

نوع الأسرة	الضفة الغربية(*)		قطاع غزة		الأراضي الفلسطينية	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أسر خاصة	262,568	99.9	144,497	99.98	407,065	99.95
أسر جماعية	168	0.1	32	0.02	200	0.05
المجموع	**262,736**	**100**	**144,529**	**100**	**407,265**	**100**
القدس منطقة (J1)	40,552					

(*) الضفة الغربية: لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967 (منطقة J1).

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، لمحة إحصائية (ملخص نتائج التعداد)، رام الله، فلسطين، ص 24.

1.1.2 توزيع الأسر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة

أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 كما يوضحها الجدول رقم (1) أن عدد الأسر التي تم عدها في الأراضي الفلسطينية بلغ 407,265 أسرة، فيما يقدر عدد الأسر في محافظة القدس في الجزء الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967، نحو 40,552 أسرة وإذا ما أُضيف هذا العدد إلى الأسر في الأراضي الفلسطينية فإنه يشكل 9.1% من إجمالي الأسر في الأراضي الفلسطينية، ونحو 15.4% من الأسر في الضفة الغربية.

كما يلاحظ أن معظم الأسر في الأراضي الفلسطينية أُسر خاصة إذ لا تشكل الأسر الجماعية سوى 0.05% من إجمالي الأسر، وتعد هذه النسبة منخفضة إذا ما قورنت بالدول المستقلة والمستقرة، ويعزى هذا الانخفاض إلى عدة أسباب منها: ضعف النشاط الفندقي وحركة النزلاء، بالإضافة إلى أن الحاجة إلى المساكن العامة للطلبة الجامعيين ليست ضرورية، وذلك لتوفر الجامعات بشكل كافٍ في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أن انتقال الطلبة من مساكنهم إلى الجامعات لا يستغرق وقتاً طويلاً فالمسافة بين مدن الضفة الغربية ليست كبيرة، وبالتالي لا داعي لسكن الطلبة بالمساكن العامة. ولكن المشكلة التي واجهت الطلبة في السنوات الأخيرة خلال انتفاضة الأقصى تكمن في العوائق والعراقيل والحواجز التي تضعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الطرق. أما طلبة قطاع غزة الذين يدرسون في الضفة الغربية فيفضلون السكن بمساكن خاصة عن المساكن العامة ولا سيما الطلاب.

أما بخصوص دور العجزة والأيتام ومصحات الأمراض النفسية فيرجع قلة عددها إلى طبيعة المجتمع الفلسطيني، فالعادات والتقاليد والترابط الأسري يحد من الحاجة إلى مثل هذه المؤسسات على عكس المجتمعات الغربية.

وتشكل الأسر الخاصة في الضفة الغربية 64.5% من مجموع الأسر الخاصة في الأراضي الفلسطينية، مقابل 35.5% في قطاع غزة ويعود الاختلاف إلى تفوق الضفة الغربية في عدد السكان، كما حظيت الضفة الغربية بمعظم الأسر الجماعية إذ شكلت 84% من إجمالي الأسر الجماعية في الأراضي الفلسطينية مقابل 16% فقط في قطاع غزة.

2.1.2 توزيع الأسر حسب التجمعات السكانية

في البداية لا بد أن نفرق بين المراكز العمرانية والتجمعات السكانية فالتجمعات السكانية هي مناطق سكنية داخل المراكز العمرانية. فثمة تباين في الأسس التي تعتمد عليها الدول في التفرقة بين المراكز العمرانية والتي تضم عدداً من التجمعات السكانية، فوزارة الحكم المحلي الفلسطينية اعتمدت على الأساس الإداري والسياسي – إن صح التعبير – دون سواه من الاعتبارات والتي منها (الأساس السكاني أو الديموغرافي والاقتصادي، والتاريخي والشكلي)[1] وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين نمطين من المراكز العمرانية في الأراضي الفلسطينية وهي المدن والقرى، أما المخيمات فتقع ضمن الحدود الإدارية للمدن ولكن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني اعتمد على تصنيف التجمعات السكانية بدلاً من الاعتماد على تقسيم الحكم المحلي، حيث صنفت التجمعات السكانية إلى حضر، وريف، ومخيمات، على أساس عدد السكان، والمرافق، والخدمات. هذا بالنسبة للتجمعات الحضرية والريفية، أما المخيمات فهي معروفة بأنها تدار من قبل وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين، وبالتالي تم فصل المخيمات عن المدن. وأهم ما يميز تقسيم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التعرف على خصائص كل تجمع سكاني ومعرفة المشكلات التي يعاني منها. أما الصورة العامة للمركز العمراني فتشكله التجمعات السكانية داخل هذا المركز، أما بخصوص حدود المحافظات فاعتمد الجهاز على تقسيم وزارة الحكم المحلي وسوف يعتمد الباحث على تقسيم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول 2: الأسر الفلسطينية والسكان في أسر حسب نوع التجمع والمنطقة،1997

نوع التجمع	الضفة الغربية[1]			قطاع غزة[2]			الأراضي الفلسطينية[3]			
	عدد الأسر	%	عدد السكان	%	عدد الأسر	%	عدد السكان	%	عدد الأسر	%
حضر	125,262	47.8	739,102	46.4	90,561	62.7	635,926	63.5	215,823	53.1	1,375,028	53
ريف	119,677	45.6	750,814	47.1	8,135	5.6	53,652	5.4	127,812	31.4	804,466	31
مخيمات	17,256	6.6	102,952	6.5	45,685	31.6	311,162	31.1	62,941	15.5	414,114	16
المجموع	**262,195**	**100**	**1,592,868**	**100**	**144,381**	**100**	**1,000,740**	**100**	**406,576**	**100**	**2,593,608**	**100**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، النتائج النهائية، تقرير السكان–الضفة الغربية، ج1، رام الله، فلسطين، ص 60–63.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، تقرير السكان، قطاع غزة، ج1، ص 61–64.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، نتائج التعداد، تقرير السكان–الأراضي الفلسطينية، ج1، مرجع سبق ذكره، ص 98–101.

تشير نتائج التعداد كما هو موضح في الجدول رقم (2) إلى أن نسبة الأسر في التجمعات الحضرية في الأراضي الفلسطينية بلغت 53.1% مقابل 31.4% للريف و15.5% للمخيمات، أما على مستوى التجمع فتشكل الأسر الحضرية في الضفة الغربية 47.8%، وكانت النسبة قريبة منها للريف 45.6% بينما شكلت الأسر في المخيمات أدنى نسبة

(1) أحمد علي إسماعيل، جغرافية المدن، ط2، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985، ص ص 15–26.

6.6%، أما قطاع غزة فبلغت نسبة الأسر الحضرية 62.7% وبالتالي تزيد عن نسبة الحضر في الضفة الغربية، ويعود ذلك إلى صغر مساحة القطاع فلا مجال لوجود التجمعات الريفية ولا سيما بعد أن حُولت الكثير من الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية. كما أن معظم الحدود الإدارية للمدن توسعت على حساب الأراضي الزراعية، وبالتالي تحولت إلى تجمعات سكنية، ويؤكد ذلك انخفاض نسبة الأسر الريفية لتشكل 5.6% فقط من إجمالي الأسر في القطاع.

وترتفع نسبة الأسر في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة عما هو عليه في الضفة الغربية لتصل نسبتهم نحو ثلث الأسر في القطاع، وهذا أثر على نسبة الأسر في كل من الحضر والريف، أما عن السبب في زيادة أسر المخيمات في قطاع غزة فيعود إلى أن سكان المخيمات في القطاع يشكلون 31.1% من إجمالي سكان القطاع بينما يشكل سكان المخيمات في الضفة الغربية 6.5% فقط من إجمالي سكان الضفة الغربية. على الرغم من أن عدد مخيمات الضفة 19 مخيماً بينما نصف هذا العدد في قطاع غزة.

ولا بد من الإشارة إلى أن الأسر في المخيمات لا تمثل جميع السكان اللاجئين في الأراضي الفلسطينية بل إن الكثير من سكان المخيمات انتقلوا إلى مشاريع التوطين التي قامت بإنشائها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في السبعينيات والثمانينيات، بالإضافة إلى انتقال جزء من السكان إلى المدن المجاورة نتيجة لزيادة عدد أفراد الأسرة وصغر مساحة المسكن، وعدم صلاحيتها لاستيعاب عدد كبير من السكان، ناهيك على أنه لم يقطن جميع السكان اللاجئين بعد الهجرة في المخيمات.

والجدير بالذكر أن نسبة عدد الأسر إلى نسبة عدد السكان في جميع التجمعات في الضفة الغربية وقطاع غزة متقاربة إلى حد كبير مما يعني أن متوسط حجم الأسرة متقارب على مستوى التجمعات. كما أن التوزيع النسبي للأسر حسب نوع التجمع في الأراضي الفلسطينية لا يختلف كثيراً عن بعض دول العالم، فالسكان الحضر تتراوح نسبتهم في دول العالم من (6%–100%) ويأتي ترتيب الأراضي الفلسطينية في المنتصف تقريباً إذ نجد أن 92 دولة تقل فيها نسبة السكان الحضر عن 53% من بين 186 دولة، أما بخصوص سكان الريف فنجد أن 130 دولة في العالم تزيد فيها نسبة سكان الريف عن الأراضي الفلسطينية والتي تراوحت في دول العالم من (0%–94%)[1]. أما سكان المخيمات فمن الصعوبة بمكان إدراجهم تحت مسمى الريف أو الحضر فمخيمات اللاجئين أصبحت معلماً لا يتجزأ من معالم فلسطين وبعض الدول العربية المجاورة مثل سوريا والأردن ولبنان، ولا سيما بعد أن شكلت بعض المخيمات نواة لبعض المدن. وخلاصة القول: إن نسبة الأسر الحضرية إلى الأسر الريفية في الأراضي الفلسطينية تعد من النسب المقبولة، ولكن من اللافت أن وزارة الحكم المحلي التي أضفت صفة مدينة على العديد من القرى فإن هذا سيسمح للمخططين بزيادة مساحة الاستخدام السكني على حساب الأراضي الزراعية مما سيؤدي إلى تغيير حرفة بعض الأسر من الزراعة إلى الحرف الأخرى، كما أن المراكز الحضرية لها متطلبات من حيث المرافق والخدمات بشكل أكبر من المراكز الريفية.

3.1.2 التوزيع الجغرافي للأسر حسب المحافظة:

يلاحظ من الشكل رقم (1) أن هناك ثلاث محافظات على مستوى الأراضي الفلسطينية تحظى بأكبر عدد من الأسر، والمحافظات هي على التوالي القدس (J1 + J2) والخليل وغزة، ويتراوح عدد الأسر في أيٍ من المحافظات السابقة من (52,000–60,000 أسرة) وإذا ما أضفنا إلى هذه المحافظات محافظة نابلس والتي تسجل المرتبة الرابعة والتي يبلغ عدد الأسر فيها نحو 43,000 أسرة، فنجد أن هذه المحافظات الأربعة يقطنها نحو نصف الأسر الفلسطينية، ولا شك أن

(1) Microsoft Encarta Interactive world Atlas, 2001, CD., Food and Agreiculture Organization (FAO) of the united nations. Population, urban and rural valvetore (1998), C.D.

تركز الأسر في هذه المحافظات الأربع يعود إلى عدة أسباب، فمحافظة القدس تضم مدينة القدس أقدم مدن العالم، وهي أولى القبلتين ومعراج الرسول – صلى الله عليه وسلم – وقيامة المسيح عليه السلام، ويبدو – جلياً – أن هذه المدينة استطاعت أن تتفوق ديمغرافياً بالرغم من قرار الضم الذي أصدرته الحكومة الإسرائيلية بعد احتلالها للضفة الغربية في 1967/6/28[1]، ومنذ ذلك الحين وسلطات الاحتلال الإسرائيلية تمارس سياسات من أجل تهويد القدس والتي تشمل مصادرة الأراضي ومصادرة بطاقات الهوية المقدسية لحرمان سكانها من حق الإقامة في القدس ناهيك عن هدم آلاف المساكن الفلسطينية، وذلك لإجبار سكان القدس لمغادرتها والسكن في مناطق أخرى.

شكل 1: التوزيع الجغرافي لعدد الأسر في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة 1997

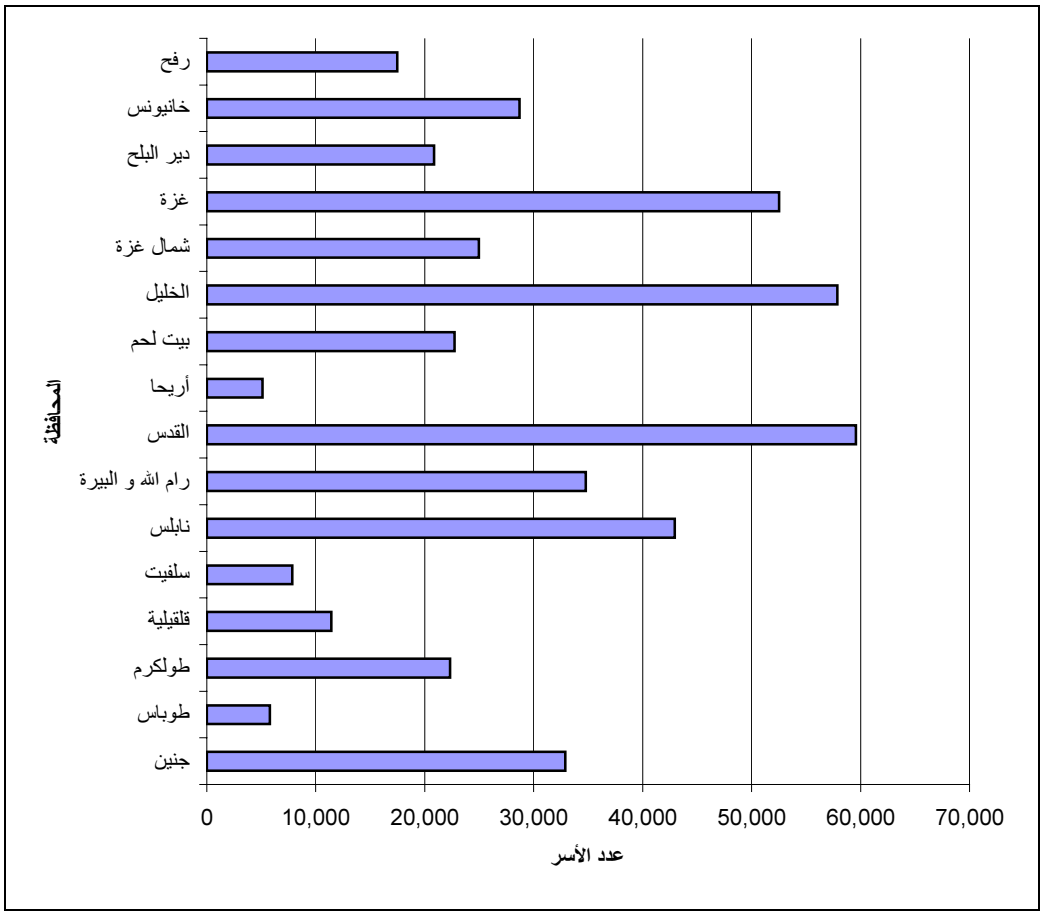

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، النتائج النهائية– تقرير السكان (جميع المحافظات)، رام الله– فلسطين.

* ملاحظة محافظة القدس تشمل منطقتي J1+J2 . المصدر (J2): دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، لمحة إحصائية(ملخص نتائج التعداد) رام الله– فلسطين.

وتأتي أهمية محافظة الخليل إلى وجود مدينة الخليل المدينة الفلسطينية التاريخية العريقة، والتي يعود تاريخها إلى 3500 سنة ق.م. وتحتوي على الحرم الإبراهيمي، وبالرغم من أن هذه المدينة كانت الهدف الأول للأطماع الاستيطانية الاستعمارية الإسرائيلية في الضفة الغربية، حيث كان أول عمل استيطاني استعماري في الضفة الغربية إقامة النواة الاستيطانية في كفار عصيون في 1967/9/27[2]، فالأطماع الإسرائيلية في الخليل لا تحتاج إلى بيان، فرجال الدين

(1) الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني، ط1، 1984، ص 356.

(2) الموسوعة الفلسطينية، المرجع السابق، نفس الصفحة.

اليهود يؤكدون أن الخليل هي الهدف الأول للتهويد بعد القدس، إلا أن التفوق الديمغرافي في هذه المدينة يؤكد على أن مضايقات الاحتلال للسكان الفلسطينيين لن يثنيهم عن الصمود والبقاء في هذه المحافظة وغيرها من المحافظات.

وبخصوص محافظة غزة فإنها تمثل المحافظة الأم للقطاع – إن صح التعبير – فهي المحافظة المهيمنة ولها أثر واضح في الإقليم، وذلك لأسباب عدة منها العامل التاريخي والسياسي وتوفر كافة المؤسسات الحكومية والخاصة كما أنها تمثل القاعدة التجارية للقطاع فهي منطقة استقطاب للسكان من القرى والمدن الصغرى المجاورة، وهذا أدى إلى معاناة هذه المحافظة من التضخم الحضري وما ينتج عنه من مشكلات.

وتأتي أهمية محافظة نابلس أيضاً إلى البعد التاريخي لهذه المحافظة بالإضافة إلى أنها تمثل القاعدة التجارية لشمال الضفة الغربية، ويلاحظ من الشكل رقم (1) أيضاً أن عدد الأسر يتراوح ما بين (32,000–34,000 أسرة) في كل من محافظات رام الله والبيرة وجنين. وتحظى بنحو 15% من إجمالي الأسر الفلسطينية، فيما يتراوح عدد الأسر ما بين (20,000–30,000 أسرة) في خمس محافظات وهي خان يونس، وطولكرم، وبيت لحم، وشمال غزة، ودير البلح، أما باقي المحافظات فيقل عدد الأسر في أي منها عن 20,000 نسمة.

2.2 الكثافة الأسرية وتوزيع الأسر

من الضروري لدراسة التركيب الأسري، التعرف على كثافة الأسرة أي نصيب الكيلو متر المربع من الأسر والتي يعكس إلى حد كبير الحالة التي تكون عليها المراكز العمرانية من الناحية الاجتماعية، والاقتصادية، والعمرانية، كذلك تعد مؤشراً للمخططين، لتقييم الخدمات المتوفرة هل تتناسب مع الكثافة الأسرية ؟ ثم العمل على توفيرها بشكل متوازن مع كثافة الأسرة والتي يعبر – تماماً – عن كثافة السكان.

وتبلغ كثافة الأسرة العامة في الأراضي الفلسطينية لعام 1997 (74.4 أسرة/كم^2) أما الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية فبلغت نحو 482.8 نسمة/كم^2 وهي معبرة – تماماً – عن كثافة الأسرة، وإذا ما قارنا الكثافة السكانية في مناطق قطاع غزة والضفة الغربية فنجد أنها تحظى بالمرتبة الحادية عشر على مستوى العالم[1] والثانية على مستوى الدول العربية على اعتبار أن البحرين تحظى بالمرتبة الأولى[2]. وتبلغ الكثافة الأسرية في قطاع غزة أعلى بكثير مما هو عليه في الضفة الغربية إذ بلغت 395.9 أسرة/كم^2، مقابل 53.6 أسرة/كم^2 في الضفة الغربية أي أن الكثافة تزيد في قطاع غزة نحو 7.4 مرة عما هو في الضفة الغربية.

وحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعدد السكان عام 2003 نجد أن كثافة الأسرة العامة في الأراضي الفلسطينية ارتفعت لتصل إلى 101.8 أسرة/كم^2 بنسبة زيادة 36.8% عن عام 1997، أما الكثافة السكانية العامة فارتفعت لتصل إلى 620.9 نسمة/كم^2 بنسبة زيادة 28.6% عن عام 1997، وارتفعت الكثافة الأسرية لتسجل في غزة 552.1 أسرة/كم^2 بنسبة زيادة 39.5% مقابل 71 أسرة/كم^2 بنسبة زيادة 32.5% في الضفة الغربية ومعنى ذلك أن نسبة الزيادة كانت في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية[3].

---

(1) Microsoft Encarta, world Atlas, CD. 1995-1997, cd, 1998.

(2) جامعة الدول العربية، المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

(3) تم الحصول على عدد الأسر بقسمة عدد السكان المقدر لسنة 2003 على متوسط حجم الأسرة لنفس العام والذي يبلغ 6.1% فرد/أسرة في الأراضي الفلسطينية و5.9 أفراد/أسرة في الضفة الغربية، و6.8 أفراد/أسرة في قطاع غزة.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (5)، رام الله، فلسطين، ص ص 2.3، 223.

أما كثافة الأسرة على مستوى المحافظات في عام 1997 فتراوحت في قطاع غزة من (265.7 أسرة/كم^2 –709.7 أسرة/كم^2) بينما تراوحت من (14.8 أسرة/كم^2 – 210 أسرة/كم^2) في الضفة الغربية، أما أعلى كثافة في قطاع غزة فسجلتها محافظة غزة 709.7 أسرة/كم^2 ثم شمال غزة 458 أسرة/كم^2، ثم تراوحت الكثافة من 250 أسرة/كم^2 – 350 أسرة/كم^2 تقريباً في محافظات دير البلح ورفح وخان يونس، أما على صعيد الضفة الغربية فحظيت محافظة نابلس بأعلى كثافة للأسرة في الكيلو متر المربع إذ بلغت 210 أسرة/كم^2. يليها محافظة القدس (J1+J2) 100.4 أسرة/كم^2. ثم انخفضت الكثافة لتتراوح من (50 أسرة/كم^2–أقل من 100 أسرة/كم^2) في محافظات طولكرم وجنين والخليل أما باقي المحافظات فبلغت الكثافة أقل من 50 أسرة/كم^2. أما المحافظات التي شكلت أقل كثافة فهي أريحا وطوباس وقلقيلية.

والخلاصة مما تقدم أن الكثافة الأسرية أو السكانية المرتفعة في الأراضي الفلسطينية تتطلب توفير الخدمات والمرافق والاحتياجات المختلفة للأسرة بشكل مناسب، كما يتعين توجيه المشروعات نحو المراكز العمرانية ذات الكثافة الأسرية المنخفضة لتخفيف الضغط على المراكز المزدحمة.

ولقياس مدى العلاقة بين توزيع الأسر على مساحة المحافظات في الأراضي الفلسطينية؛ لمعرفة ما إذا كان التوزيع متساوياً أو مثالياً، أم مركزاً أم مشتتاً، فتبين نتيجة المعادلة أن نسبة التركز بلغت 37.1%(*) وهذه النسبة تؤكد أن توزيع الأسر على المساحة غير مثالي حيث يكون مثالياً إذا كانت النسبة تساوي صفراً وكلما ازدادت كان ذلك قرينة التوزيع غير المتساوي وكلما ازداد تركز الأسر وليس تشتتهم على المساحة، ومن الملاحظ أن نسبة التركز كانت في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة إذ بلغت 24.6% بينما كانت 17.7% في قطاع غزة، وعليه فإن توزيع الأسر على المساحة في الضفة الغربية أقل مثالية منه في قطاع غزة، ومعنى ذلك أن السكان في قطاع غزة يتوزعون على مساحة أوسع مما هو عليه في الضفة الغربية. وقد اختلفت درجة تركز الأسر من محافظة إلى أخرى وعلى ذلك يمكن تقسيمها إلى عدة فئات.

الفئة الأولى: (أقل من 2)

سجلت هذه الفئة أقل تركزاً إذ تضم محافظات جنين، والقدس، وطولكرم، والخليل، ودير البلح، ورفح ومنطقة سلفيت.

الفئة الثانية: (من 2 إلى أقل من 4)

وتشمل هذه الفئة محافظات قليقلية، ونابلس، ورام الله والبيرة، واريحا، وبيت لحم، وشمال غزة، وخانيونس، ومنطقة طوباس.

الفئة الثالثة: (4 فأكثر)

تضم هذه الفئة مدينة غزة فقط.

(*) يكون التوزيع مثالياً إذا كانت نسبة التركز تساوي صفراً وكلما كبرت هذه النسبة كلما دل ذلك على شدة التركز والعكس كلما قلت النسبة.

المصدر: فتحي محمد أبو عيانة، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافية البشرية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1987) ص 206.

تم حساب نسبة التركز = $1/2 \Sigma [X-Y]$.

بمعنى نصف مجموع المطلق للفرق بين عدد السكان والمساحة في كل محافظة.

X = المساحة، Y = الأسر.

وعند تطبيق منحنى لورنس كإحدى الطرق الإحصائية الهامة في توزيع السكان يتبين أن توزيع الأسر غير متساوٍ، وذلك نتيجة لابتعاد المنحنى عن الخط الذي يمثل التوزيع الأمثل، ونجد أن درجة التركز لإجمالي محافظات الأراضي الفلسطينية 0.46 بينما بلغت درجة الانتظام 0.54[1]. وكانت درجة التركز في الضفة الغربية أعلى مما هو عليه في قطاع غزة إذ بلغت 0.62 مقابل 0.35 على التوالي أما درجة الانتظام فبلغت في الضفة الغربية 0.38 مقابل 0.65 لقطاع غزة.

شكل 2: منحنى لورنس للأراضي الفلسطينية 1997

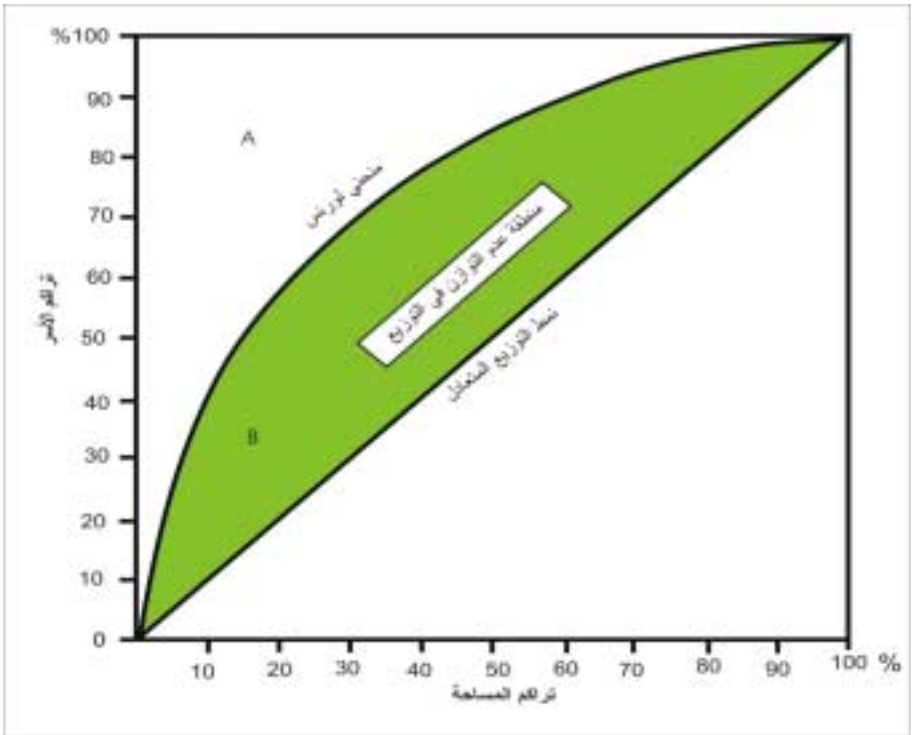

المساحة A = 23 الأسر B = 27 ΣT= مجموع نصف المربع 50

$$\text{درجة التركز DY} = \frac{A}{\Sigma T} = \frac{23}{50} = 0.46$$

$$\text{درجة الانتظام RY} = \frac{B}{\Sigma T} = \frac{27}{50} = 0.54$$

ويبدو أن عدم انتظام توزيع السكان على المساحة، يرجع إلى أن توزيع كل من السكان والمساحة لا يخضعان للتوزيع الطبيعي وهذا ما يؤكده اختبار (Kolmogrov-Smirnov test)[2].

---

(1) أخذت فلسفة هذا القانون على أساس النسب المئوية الجزئية التي تتراوح بين (1–صفر) فتزداد درجة التركز كلما اقتربنا من الصفر، والعكس لدرجة الانتظام، أما إذا كانت النتيجة (0.5) فيكون التوزيع متوسط بين التركز والانتظام.

المصدر: محاضرات للدكتور محمد الجراش، الأستاذ بقسم الجغرافيا، جامعة الملك عبد العزيز، جدة– السعودية، 1983.

(2) كانت نتيجة الاختبار على النحو التالي:

- المساحة 773 Sig .662 Kolmogorov-Smirnovz
- عدد الأسر 974. Sig .483 Kolmogorov-Smirnovz

3.2 مستقبل عدد الأسر للفترة من (2003-2015)

ولعل من أبرز النتائج التي تستخلص من تقدير السكان في المستقبل هو عدد الأسر المتوقع، مع الأخذ بالاعتبار العوامل الأخرى المؤثرة في تكوين الأسر والتي تختلف من مجتمع إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، وذلك حسب سن الزواج فالزواج المبكر يسهم في زيادة عدد الأسر بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والتعليم والنسيج الاجتماعي وغيرها من العوامل.

وتعد دراسة التنبؤ بعدد الأسر في المستقبل من أهم المؤشرات التخطيطية التي تحدد الاحتياجات المستقبلية لتلك الأسر كالسكن والمرافق والخدمات ووسائل المعيشة، بل تعد دراسة أعداد الأسر في المستقبل مهمة جداً لراسمي السياسات المختلفة وواضعي الخطط.

وتم الحصول على أعدد الأسر بقسمة عدد السكان المقدر في المستقبل حسب ما جاء في تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول تقدير السكان في الأراضي الفلسطينية للفترة من (1997-2025) على حجم الأسرة المتوقع خلال السنوات القادمة(*).

شكل3: تطور عدد الأسر في الأراضي الفلسطينية والضفة الغربية وقطاع غزة

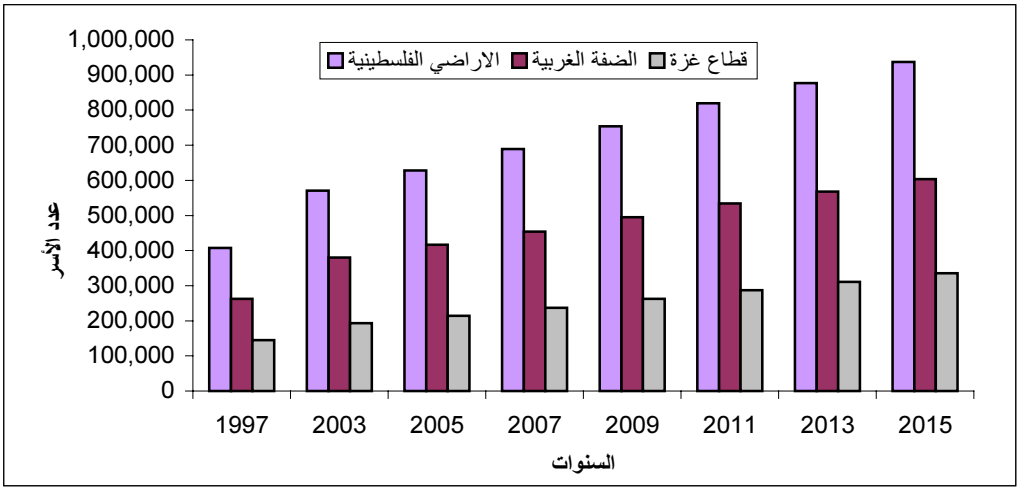

المصدر: سنة 1997، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، لمحة إحصائية (ملخص نتائج التعداد) مرجع سبق ذكره، ص 24.

السنوات من 2003-2015 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025، رام الله، فلسطين، ص 3-8.

وعلى ضوء ما ورد في الشكل رقم (3) يتبين ما يلي:

- سيرتفع عدد الأسر في الأراضي الفلسطينية من 407,265 عام 1997 إلى 627,907 أسرة عام 2005 أي بنسبة زيادة 54% بمعدل زيادة سنوية 27,580 أسرة بما يعادل 6.7% سنوياً. وسيصل عدد الأسر عام 2015 إلى 936,755 أسرة أي بنسبة زيادة 130% عن عام 1997، أو ما يعادل 2.3 مرة.

(*) تم الحصول على تقدير عدد الأسر من خلال بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الخاصة بتقدير عدد السكان المتوقع في الأراضي الفلسطينية حسب السلسلة المرتفعة للفترة من 2003-2015، مقسوماً على متوسط أعداد أفراد الأسرة حسب المنطقة على افتراض أنه ثابت حسب نتائج التعداد عام 1997. الأراضي الفلسطينية 6.4 أفراد/أسرة، الضفة الغربية 6.1 أفراد/أسرة، وقطاع غزة 6.9 أفراد/أسرة.

- من المتوقع أن يرتفع عدد الأسر في الضفة الغربية عام 2005 إلى 416,240 أسرة أي بنسبة زيادة 58% عن عام 1997 بمعدل زيادة سنوي 19,188 أسرة بما يعادل 7.3% سنوياً ومن المتوقع أن يصل عدد الأسر عام 2015 إلى 603,685 أسرة بنسبة زيادة 129% عن عام 1997 أو ما يعادل 2.3 مرة.

- أما في قطاع غزة فمن المتوقع أن يرتفع عدد الأسر عام 2005 إلى 214,426 أسرة أي بنسبة زيادة 48.4% عن عام 1997 بمعدل سنوي 8,737 أسرة بما يعادل 6%، ومن المتوقع أن يصل عدد الأسر عام 2015 إلى 335,182 أسرة أي بنسبة زيادة 132% أو ما يعادل 2.3 مرة.

ومما سبق نستنتج بأن الأراضي الفلسطينية أمام مرحلة تتطلب الأخذ بعين الاعتبار الزيادة في عدد الأسر المتوقع والعمل على التخطيط السليم وزيادة الخدمات في جميع المجالات التي تحتاجها الأسرة لكي لا تصبح هذه الزيادة في عدد الأسر عبئاً على الدولة، مما سيكون له أثر سلبي على الأسرة الفلسطينية ومستقبلها.

الخصائص السكانية للأسرة

1.3 حجم الأسرة:

يعد حجم الأسرة أحد المحاور الأساسية في التركيب الأسري والملاحظ أن الأسرة الكبيرة أو الصغيرة أمر نسبي فيما ينظر إليه أنه أسرة كبيرة مكونة من أربعة أطفال في مجتمع ما لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر، فالمعايير الثقافية والعادات والدين والتعليم ومستوى المعيشة والظروف السياسية هي التي تسهم في تحديد عدد أفراد الأسرة، ويفيد التعرف على حجم الأسرة في اتخاذ القرارات التخطيطية بشأن مساحة المساكن لتتناسب مع حجم الأسرة ونوعياتها ومستوياتها.

1.1.3 متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية:

جدول 3: متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة للفترة من 1992- 2003

السنوات	المنطقة		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
1992	7.0	9.0	7.5
1995	6.6	7.8	7.0
1997	6.1	6.9	6.4
2000	5.7	6.9	6.1
2002	6.2	7.0	6.5
2003	5.9	6.8	6.1

المصدر: السنوات من 1992-1995 دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998، المرأة والرجل في فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص 33.
مصدر سنة 1997: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، تقرير السكان، ج1، مرجع سبق ذكره.
مصدر سنة 2000: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001، المسح الصحي، 2000، التقرير النهائي، رام الله، فلسطين.
مصدر سنة 2003: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم 6، رام الله، فلسطين، ص 145.

تشير نتائج التعداد السكاني والمسوحات الأخرى كما يوضحها الجدول رقم (3) أن متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية يعتبر كبيراً إذا ما قورن بالدول الأخرى فقد قدر متوسط حجم الأسرة في عام 1992 (7.5) أفراد بينما بلغ متوسط حجم الأسرة حسب نتائج التعداد عام 1997 (6.4) فرد/أسرة، ثم انخفض إلى 6.1 فرد/أسرة عام 2003. وعموماً بالرغم من الارتفاع والانخفاض في متوسط حجم الأسرة خلال السنوات (1997-2003) إلا أنه يعتبر مرتفعاً، ولم يقل عن 6 فرد/أسرة، في حين بلغ متوسط حجم الأسرة في الدول الصناعية 3.7 فرد/أسرة، وفي الدول النامية 5 فرد/أسرة[1].

ويعد ارتفاع حجم الأسرة انعكاساً لمؤشري الخصوبة وانخفاض الوفيات وبخاصة عند الأطفال، فقد بلغ معدل المواليد الخام لنفس سنة التعداد عام 1997، 42.7 في الألف، وعند انخفاض المعدل عام 2000 بنسبة 5.6% ليصل إلى 40.3 في الألف، صاحبه انخفاضاً في حجم الأسرة لنفس العام بنسبة 4.7%، إلا أن هذا المعدل يعتبر كبيراً إذا ما قورن

(1) أحمد خالد علام، ومحمود غيث، تخطيط المجاورة السكنية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1995، ص 22.

بالدول الأخرى، إذ تأتي الأراضي الفلسطينية بالمرتبة الثلاثين على مستوى العالم من حيث ارتفاع معدل المواليد الخام والذي يتراوح في دول العام من (8.1 – 51.8 في الألف)[1] في عام 2000.

ويندرج معدل المواليد في الأراضي الفلسطينية تحت مسمى البلدان الأقل نمواً، والذي يقدر معدل المواليد فيها 38 في الألف بينما في البلدان الصناعية 12 في الألف[2]، كما أن المعدل في الأراضي الفلسطينية يرتفع عن بعض الدول المجاورة حيث بلغ عام 2000 في إسرائيل 19.6 في الألف، ومصر 26.3 في الألف، والأردن33.5 في الألف، والكويت 20 في الألف، ولبنان 22.2 في الألف[3]، وما يؤكد ارتفاع متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية –أيضاً– معدل الخصوبة الكلي والذي يعتبر من أفضل وأكثر المقاييس استخداماً، وخصوصاً للمقارنة بين الدول، حيث يعرف بأنه مجموع معدلات الخصوبة التفصيلية حسب العمر ويمثل متوسط عدد الأطفال الذين يمكن للمرأة أن تنجبهم أثناء حياتها إذا كان لها أن تمر بسنوات الإنجاب بما يتماشى مع معدلات الخصوبة العمرية المحددة في سنة ما، وبلغ معدل الخصوبة الكلي عام 1999 (5.93 أطفال) طوال حياتها الإنجابية وسجل المعدل 5.52 في الضفة الغربية و6.81 في قطاع غزة،[4]، وتأتي فلسطين بالمرتبة 22 بين دول العالم في حين يبلغ المعدل في الأردن 4.5 مولود/امرأة، وفي مصر 3.2 مولود/امرأة، وإسرائيل 2.6 مولود/امرأة، ولبنان 2.21 مولود/امرأة[5].

وقد أسهم انخفاض معدل الوفيات الخام بشكل عام ووفيات الأطفال بشكل خاص عما كان في السنوات السابقة نتيجة لتقدم الخدمات الصحية والعناية الطبيعية وارتفاع مستوى المعيشة إلى زيادة عدد أفراد الأسرة عن بعض الدول الأخرى، فبلغ معدل الوفيات الخام في الأراضي الفلسطينية عام 2003 (4.1 في الألف)[6] في حين تراوح هذا المعدل في سنة 2000 على مستوى العالم من (2.3 في الألف – 24 في الألف) ويسبق فلسطين في انخفاض معدل الوفيات الخام سبع دول فقط، في حين بلغ المعدل 8.1 في الألف في مصر، وفي إسرائيل 6.1 في الألف، وفي الأردن 3.8 في الألف، وفي سوريا 5.3 في الألف[7].

ويلاحظ – أيضاً – انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع، والذي يعرف بعدد وفيات الرضع (الذين تقل أعمارهم عن سنة) لكل 1000 من المواليد الأحياء خلال سنة معينة، وقد تم تقديره في سنة 1994 في الأراضي الفلسطينية 30.3 في الألف مقابل 25.5 في الألف في عام 1999[8]، وعند مقارنة هذا المعدل ببعض الدول العربية كما وردت في تقرير منظمة الصحة العالمية لعام 1999، نجد أن المعدل في الأراضي الفلسطينية أقل، فسجل المعدل في مصر 27.5 في الألف، وفي كل من الأردن ولبنان 28 في الألف، وفي العراق 108 في الألف، واليمن 78.8 في الألف[9]، ولا شك أن

---

(1) Microsoft Encarta Interactive world Atlas, 2001, CD., united states census international programs center. Birth rate 2000. ibid.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة (02)، (محددات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية)، رام الله، فلسطين، ص 38.

(3) Microsoft Encarta Interactive world Atlas, 2001, Loc. Cit.

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001، المسح الصحي، 2000، التقرير النهائي، رام الله، فلسطين، ص 71، 72.

(5) Microsoft Encarta Interactive world Atlas, 2001, CD. Fertility rate. Op. Cit.

(6) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أهم المؤشرات في الأراضي الفلسطينية، (الربع الثاني، 2003) مؤشرات سكانية واجتماعية، رام الله، فلسطين، ص 1.

(7) Microsoft Encarta Interactive world Atlas, 2001, Death rate, 2000, op. cit.

(8) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (5)، رام الله، فلسطين، ص 278، 282.

(9) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001، المسح الصحي، 2000، التقرير النهائي، رام الله، فلسطين، ص 143.

انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع في الأراضي الفلسطينية يعود إلى تقديم البرامج الصحية للأم والطفل ولا سيما بإعطاء التحصينات اللازمة.

نستنتج – مما تقدم – أن معدلات الخصوبة مرتفعة ومعدلات وفيات الأطفال منخفضة، وهذا سبب كافٍ لارتفاع متوسط عدد أفراد الأسرة، ولكن ما هي العوامل التي دعت الفلسطينيين إلى رفع معدلات الخصوبة على الرغم من أن نسبة كبيرة من الأسر في العالم سواءً في الريف أو المدن تميل في السنوات الأخيرة إلى تحديد عدد أطفالها، وذلك لأسباب تتعلق بالصحة الإنجابية، ورفع مستوى المعيشة، وعمل المرأة وارتفاع معدلات التعليم، ناهيك عن المؤتمرات الدولية حول السكان والتربية السكانية، والتي تدعو إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة زيادة معدلات المواليد، بالإضافة إلى الدعم الدولي الكبير للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تهتم بقضايا المرأة وتنظيم الأسرة، وإن كانت الأسباب السابقة حققت نجاحات في خفض حجم الأسرة في الكثير من دول العالم وبدرجات متفاوتة، إلا أن انخفاض حجم الأسرة الفلسطينية لبعض السنوات لم يكن كبيراً، فالحال يختلف في فلسطين عن باقي دول العالم ويعود ذلك إلى عدة أسباب من أهمها:

- الصراع الديموغرافي على أرض فلسطين ومحاربة السياسة الصهيونية القائمة على أن فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، بل سعت إسرائيل لتحقيق هذه المقولة على الأرض من خلال طرد الفلسطينيين من فلسطين، وهجرة يهود العالم إليها، وتهويد الأرض العربية، والإحلال بإقامة المستوطنات، وذلك بهدف إحداث تفوق ديموغرافي، وبالفعل نجحت تلك السياسة وحدث تفوقاً سكانياً يهودياً على الشعب الفلسطيني فبعد أن كان العرب يشكلون عام 1914 نحو (689,272) نسمة منهم نحو 91.3% من العرب الفلسطينين ونحو 8.7% من اليهود، أصبحوا يشكلون عام 1947 نحو 60% فقط[1]، و36.3% عام 1967 مقابل 63.7% لليهود لنفس العام. إلا أن هذه السياسة الإسرائيلية لم تستطع تحقيق تفوق ديموغرافي على المدى البعيد، فمن الواضح أن الميزان الديمغرافي يتجه نحو التحول لصالح الفلسطينيين، إذ أصبح الفلسطينيون يشكلون 48.2% من سكان فلسطين التاريخية منهم 36.5% لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، و11.7% للسكان الفلسطينيين عام 1948[2]، بينما أصبح اليهود يشكلون 51.8%[3] فقط من إجمالي سكان فلسطين التاريخية، وعليه فإن إسرائيل ستخسر المعركة الديموغرافية أمام الفلسطينيين. إذن زيادة حجم الأسرة الفلسطينية يشكل تحدياً، وتعزيز للوجود الفلسطيني على حساب الوجود اليهودي على اعتبار أن السكان قوة بشرية تشكل عنصر هام من عناصر الدولة، ولذلك تبلورت ملامح البرنامج الديمغرافي المعلن في توصيات ندوة الخصائص الديموغرافية للشعب العربي الفلسطيني التي انعقدت في تونس خلال الفترة 13–1989/11/15، وتشمل التوصيات تشجيع المرأة الفلسطينية على الإنجاب مع توفير رعاية الأمومة والطفولة وتنمية الخدمات الصحية وتحسين الظروف السكنية[4].
- ولم يقتصر السبب في سيادة الأسر الكبيرة على قضية الصراع الديمغرافي بل إن هناك عوامل أخرى يشترك فيها العديد من مجتمعات الدول الأقل تطوراً، مثل الزواج المبكر حيث تشيع هذه الظاهرة في مجتمعنا الفلسطيني والتي تتأثر بمقدار ثروة الأسرة أو مكان الإقامة والتعليم وغيرها من الأسباب.
- الرغبة في إنجاب الذكور على اعتبارهم عزوة للعائلة ومصدراً للتباهي والتفاخر ومصدراً للدخل كما يُنظر للأطفال بأنهم يسهمون في تأمين مستقبل حياة الوالدين، وذلك لعدم وجود نظام تأمين شامل من شأنه أن يكفل للوالدين حياة

(1) المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ندوة الخصائص الديموغرافية للشعب الفلسطيني، عقدت في تونس من 13–1984/11/15 منشورات دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1985، ص 38–40.

(2) Central Bureau of statistics, statistical abstract of Israel, 2003, Jerusalem.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (5)، رام الله، فلسطين، ص ص 156، 157، 203.

(4) المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

كريمة في شيخوختهم فيعتمدون على الأبناء في رعايتهم، ويعتبر الابن الذكر هو الضمان والحماية للأم في حالة الترمل أو الطلاق.

أما بخصوص انخفاض حجم الأسرة الفلسطينية في السنوات الأخيرة فيعود إلى ارتفاع مستوى التعليم وما صاحبه من مفاهيم متعلقة بالسلوك الإنجابي للأسرة، كما أن التعليم يجعل الأسرة أكثر وعياً وسعياً إلى المحافظة على المستوى المعيشي المناسب لأعضائها، كما أن ارتفاع الأسعار مع ثبات مصدر الدخل، وتآكل الأجور جعل الأسرة تحاول الحفاظ على مستوى معيشتها والتفكير نظرياً على الأقل في تحديد عدد أولادها. كما أسهمت وسائل الإعلام ونجاح برامج تنظيم الأسرة ودعمها هي الأخرى في خفض عدد أفراد الأسرة.

ومن خلال البيانات السابقة لمعدلات المواليد والوفيات وتطبيقها على النظرية الديموغرافية الانتقالية السكانية أو نظرية الانتقال الديمغرافي Demographic Transition، والتي تنص على أن شعوب العالم لا بد وأن تمر بخمس مراحل ديموغرافية متميزة لكل منها خصائصها[1]، ويمكن أن تندرج الأراضي الفلسطينية تحت مرحلة النمو المبكر Early Expanding، وتتميز هذه المرحلة بالنمو السكاني المبكر والسريع نتيجة انخفاض معدل الوفيات بسرعة مع بقاء معدل المواليد مرتفعاً، وبالتالي تتسع الهوة بين المواليد والوفيات، وبالتالي ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعة والتي وصلت إلى 35 في الألف عام 2003[2] وهذا بسبب التطور التكنولوجي الذي مكن الشعوب من التقدم في الصناعات الدوائية والخدمات الطبية وبالتالي انخفاض معدل الوفيات السريع مع بقاء معدل المواليد مرتفعاً. وتوصف هذه المرحلة بالثورة الديموغرافية Demographical Revolation.

وثمة سؤال هل يمكن للموارد والخدمات التي يحتاجها السكان أن تتزايد بسرعة كالنمو المتزايد للسكان؛ كما يذكر مالثوس (Malthus) في إحدى فرضياته بالنظرية المالثوسية عام 1803 التي تناقش العلاقة المركبة بين التغيرات السكانية والتغير الاقتصادي[3] إلا أنه خلص إلى أن النمو السكاني سيكون بمتوالية هندسية، أما الإنتاج من الأرض تحت أحسن الظروف سيتطور بمتوالية حسابية، وبالرغم من أن هذه الفرضية طبقت على القارة الأوروبية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وعليها انتقادات كثيرة، إلا أنه يمكن أن تنطبق إلى حد ما على الأراضي الفلسطينية، ولعلنا لا نتفق مع مالثوس عندما حدد مجموعة من العوامل السلبية (الوقائية) التي تؤثر في النمو السكاني بخفضها لمعدلات المواليد وكلها ترتبط بتأجيل الزواج أو الامتناع عنه أو ما يسميه (الضبط الأخلاقي)، وهذا لا يمكن أن ينطبق على الشعب الفلسطيني لاعتبارات دينية وسياسية وغيرها من الأسباب.

2.1.3 متوسط حجم الأسرة حسب المنطقة:

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (3) أن متوسط حجم الأسرة عام 1997 يختلف حسب المنطقة فحجم الأسرة في قطاع غزة (6.9 أفراد/أسرة) بينما ينخفض في الضفة الغربية إلى (6.1 أفراد/أسرة) بنسبة نقص 11.6% عن قطاع غزة. ومن الواضح أن الاتجاه نحو انخفاض متوسط حجم الأسرة هو السائد في كلتا المنطقتين ففي سنة 2003 انخفض

(1) فتحي محمد مصيلحي، جغرافية السكان، مرجع سبق ذكره، ص 73، 74.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أهم المؤشرات في الأراضي الفلسطينية، (الربع الثاني، 2003) مؤشرات سكانية واجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 2.

(3) فتحي محمد مصيلحي، جغرافية السكان، مرجع سبق ذكره، ص 78-80.

حجم الأسرة في الضفة الغربية إلى 5.9 أفراد/أسرة بنسبة انخفاض 15.7% عن عام 1992. بينما انخفض متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة ليصل إلى 6.8 أفراد لكل أسرة، بنسبة انخفاض 24.4% عن عام 1992.

ويعود ارتفاع متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية إلى زيادة عدد السكان اللاجئين في القطاع حيث يشكلون نحو 75% من السكان اللاجئين في الأراضي الفلسطينية، علماً بأن سكان المخيمات يمتازون بارتفاع عدد أفراد الأسرة، يضاف إلى ما سبق أن النساء في قطاع غزة يفضلن عدداً أكبر من الأطفال مقارنة بنساء الضفة الغربية إذ أن 32% من النساء في غزة أشرن إلى أن العدد الأمثل لهن هو 6 أطفال، بينما وصلت هذه النسبة إلى 23% في الضفة الغربية، فضلاً عن ذلك فإن 23% من نساء قطاع غزة فضلن 4 أطفال فقط مقابل 27% من نساء الضفة الغربية[1].

3.1.3 متوسط حجم الأسرة حسب نوع التجمع:

جدول 4: متوسط حجم الأسرة الفلسطينية حسب نوع التجمع والمحافظة والمنطقة، 1997

المحافظة/المنطقة	حضر	ريف	مخيمات	المجموع
الخليل	6.6	7.0	6.4	6.7
طوباس	5.9	6.3	5.7	6.1
قلقيلية	5.8	6.5	-	6.1
أريحا	5.7	6.5	5.7	6.0
سلفيت	5.6	6.1	-	6.0
القدس(*)	5.6	6.2	6.0	5.9
جنين	5.9	5.9	5.6	5.9
رام الله والبيرة	5.2	6.3	6.1	5.9
نابلس	5.6	6.1	6.1	5.8
بيت لحم	5.0	6.4	5.5	5.8
طولكرم	5.6	5.8	6.1	5.8
الضفة الغربية	5.9	6.3	6.0	6.1
شمال غزة	7.2	6.4	7.2	7.2
دير البلح	7.2	6.9	6.8	6.9
رفح	7.0	6.5	6.9	6.9
غزة	7.0	6.6	6.4	6.9
خان يونس	6.9	6.6	6.7	6.8
قطاع غزة	7.0	6.6	6.8	6.9
الأراضي الفلسطينية	**6.4**	**6.3**	**6.6**	**6.4**

(*) القدس: لا تشمل ذلك الجزء والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة التقارير التحليلية الوصفية (4) (خصائص الحضر والريف في الأراضي الفلسطينية)، رام الله، فلسطين، ص 77.

(1) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997، المسح الديمغرافي، للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج النهائية، رام الله، فلسطين.

يبين الجدول رقم (4) أن هناك تقارباً كبيراً في متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية بين الحضر والريف إذ بلغ 6.4 و6.3 فرد/أسرة على التوالي. ويعود ذلك إلى التباين في حجم الأسرة على مستوى نوع التجمع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وهذا أثر على المتوسط العام لحجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية وعليه من الأفضل دراسة حجم الأسرة على مستوى نوع التجمع والمنطقة.

ولكن من اللافت للانتباه أن متوسط حجم الأسرة في مخيمات اللاجئين يفوق المتوسط في الريف والحضر إذ بلغ 6.6 فرد/أسرة. وقد أشار تقرير التنمية البشرية في فلسطين عام 2004 أن متوسط حجم الأسرة انخفض في كل من الريف والحضر عما هو عليه سنة 1997 ليصبح 6.1 فرد/أسرة في الريف مقابل 6 فرد/أسرة في الحضر، وربما يكون لنجاح برامج تنظيم الأسرة دور مؤثر على انخفاض حجم الأسرة داخل المناطق الريفية.

بينما حافظت المخيمات على حجم الأسرة. ويبدو أن السبب في ذلك تفضيل سكان المخيمات للأسرة الكبيرة من ناحية، حيث أظهر المسح الصحي أن النساء المقيمات في مخيمات اللاجئين يتميزن بارتفاع متوسط عدد الأطفال المثالي مقارنة بالنساء في المناطق الحضرية والريفية[1] وزيادة نسبة الأسر الممتدة التي تشكل نحو 28.8% من أسر المخيمات من ناحية أخرى.

كما يبين الجدول رقم (4) أن حجم الأسرة في ريف الضفة الغربية يفوق حجم الأسرة في الحضر بنسبة 6.8% بينما لم يكن الفرق كبيراً بين الحضر والمخيمات. أما في قطاع غزة فلم يكن الفرق كبيراً بين الحضر والريف بل نجد زيادة في عدد أفراد الأسرة في المخيمات، وهذا يعني أن التباين واضح إلى حد ما بين الحضر والريف في الضفة الغربية، بينما لم يكن كذلك في القطاع، ويعزى ذلك إلى عدد التجمعات الريفية التي يبلغ عددها في الضفة الغربية 583 تجمعاً وتحتوي على 751,600 نسمة بينما يوجد في قطاع غزة 22 تجمعاً يبلغ عدد سكانها 53,760 نسمة[2].

4.1.3 متوسط حجم الأسرة على مستوى المحافظات:

يتضح من الجدول رقم (4) ما يلي:

- إن متوسط عدد أفراد الأسرة يتراوح في مختلف المحافظات من (5.8–7.2 فرد/أسرة) وكانت درجة الاختلاف بين محافظات الضفة الغربية أكبر من قطاع غزة إذ بلغت (0.9 فرد/أسرة) و(0.4 فرد/أسرة) على التوالي. ويعزى ذلك إلى طبيعة التجمعات في كل محافظة، بالإضافة إلى أن محافظة الخليل سجلت أكبر حجم للأسرة لذلك كان الفرق كبيراً في الضفة.
- إذا ما قارنا بين حجم الأسرة على مستوى التجمع في محافظات الضفة الغربية والقطاع، فنجد أن هناك تفوقاً للقطاع في مختلف التجمعات ولكن الفرق كان مختلفاً، فكان أكبر في الحضر بفارق 1.1 فرد/أسرة، ثم المخيمات 0.8 فرد/أسرة وأقل ما يمكن في الريف 0.3 فرد/أسرة.
- ثمة فرق بين متوسط حجم الأسرة حسب المحافظة، ونوع التجمع في الأراضي الفلسطينية، فيلاحظ أن المتوسط في مختلف المحافظات يتراوح من (5–7.2 فرد/أسرة) للحضر، ومن (5.8–7 فرد/أسرة) للريف، بينما يتراوح من (5.5–7.2 فرد/أسرة) في المخيمات. فمن الواضح أن أعلى فرق كان بين الحضر 2.2 فرد/أسرة، ثم المخيمات 2

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001، المسح الصحي، 2000، التقرير النهائي، رام الله، فلسطين، ص132.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة التقارير التحليلية الوصفية (4) (خصائص الحضر والريف في الأراضي الفلسطينية)، مرجع سبق ذكره، ص 30، 41.

فرد/أسرة، ثم الريف 1.2 فرد/أسرة. وهذا يعني أن هناك تبايناً في الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها التجمعات الحضرية ومخيمات اللاجئين. بينما كانت الظروف متشابهة إلى حد ما بين التجمعات الريفية.

- وفيما يتعلق بمتوسط حجم الأسرة على مستوى المحافظات فنجد أن محافظة الشمال تحظى بأكبر حجم للأسرة في قطاع غزة، ويعود ذلك إلى طبيعة المجتمع الريفي في هذه المحافظة من ناحية ووجود مخيم جباليا أكبر مخيمات القطاع من ناحية أخرى، إذ يشكل سكانه نحو 22% من سكان مخيمات القطاع، وتأتي محافظة الخليل بالمرتبة الأولى في الضفة، ويعزى ذلك إلى أن محافظة الخليل تضم أكبر عدد من التجمعات الريفية (144 تجمع)[1]. أما باقي محافظات غزة فلم يكن الفرق كبيراً بين المحافظات إذ تراوح المتوسط من (6.8–6.9 فرد/أسرة)، بينما تتراوح في باقي محافظات الضفة الغربية من (5.8–6.1 فرد/أسرة).

2.3 تصنيف الأسر حسب الحجم:

جدول 5: التوزيع النسبي للأسر الفلسطينية والسكان حسب حجم الأسر ونوع التجمع، 1997(*)

حجم الأسرة	حضر		ريف		مخيمات		الأراضي الفلسطينية		الضفة الغربية	قطاع غزة
	الأسر	السكان	الأسر	السكان	الأسر	السكان	الأسر	السكان	الأسر	الأسر
أسرة صغيرة 4 أفراد فأقل	30.4	13.7	31.5	14.1	29.3	12.5	30.6	13.6	33	26.1
أسرة متوسطة 5–6 أفراد	25.4	22	24.3	21.3	22.9	19.2	24.7	21.3	26.2	21.9
أسرة كبيرة 7 أفراد فأكثر	44.2	64.3	44.1	64.6	47.8	68.3	44.8	65.1	40.8	52
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير السكان، الجزء الأول،مرجع سبق ذكره ص 166.

1.2.3 التوزيع النسبي للأسر حسب حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية:

تشير نتائج المسح الصحي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2000[2] والذي طرح أسئلة على المبحوثات حول العدد المثالي للأطفال الذين يرغبن بإنجابهم فإن ما نسبته 1.2% من المبحوثات إلى أنهن يعتقدن بأن الحجم المثالي للأسرة يقل عن طفلين و10.5% أشرن إلى أن حجم الأسرة المثالي هو طفلان فيما أشارت 7.6% منهن إلى أن حجم الأسرة المثالي هو ثلاثة أطفال، وأن 42% أشرن إلى أن حجم الأسرة المثالي هو أربعة أطفال، بينما أشارت 30.8% منهن إلى أن الحجم المثالي للأسرة هو خمسة أطفال فأكثر.

وعليه يرى الباحث بأنه من المناسب تقسيم الأسر في الأراضي الفلسطينية إلى ثلاثة أقسام، الأسر الصغيرة والتي تتكون من 4 أفراد فأقل، والأسر المتوسطة تتكون من 5–6 أفراد، ثم الأسرة الكبيرة تتكون من 7 أفراد فأكثر، وقد يكون هذا التصنيف غير مناسب بالنسبة للدول الأخرى ولا سيما المتقدمة منها، ولكنه يتناسب مع الواقع الفلسطيني إلى حد كبير.

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001، المسح الصحي، 2000، التقرير النهائي، رام الله، فلسطين، ص132.

(*) اعتمد الباحث على تقسيم الأسر إلى نتائج المسح الصحي 2000 وإلى ما ورد في كتاب التربية السكانية في فلسطين " الكتاب المرجعي " تأليف د. عزيز دويك، ووائل قعدان وآخرون، ط1، 2000، حيث قررت وزارة التربية والتعليم في دولة فلسطين اعتماده، وبالتالي يمثل السياسة السكانية الفلسطينية، حيث ذكر أن نسبة الأسر الكبيرة 6 أفراد فأكثر والأسر الصغيرة 3 أفراد فأقل، والأسر المتوسطة 3–5 أفراد، إلا أن الباحث أجرى تعديل ليكون التصنيف أقرب إلى الواقع الفلسطيني حيث إن الأسرة الصغيرة 4 أفراد فأقل والأسرة المتوسطة من 5–6 أفراد، والأسرة الكبيرة 7 أفراد فأكثر.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001، المسح الصحي، 2000، مرجع سبق ذكره، ص 130.

ولعل من أبرز النتائج التي يوضحها الجدول رقم (5) ارتفاع نسبة الأسر الكبيرة في الأراضي الفلسطينية إذ شكلت الأسر التي تتكون من 7 أفراد فأكثر 44.8% من إجمالي الأسر، يليها الأسر الصغيرة 4 أفراد فأقل 30.6%، ثم أقل نسبة للأسر المتوسطة من 5–6 أفراد 24.7%.

وعموماً فإن الأسر الكبيرة والمتوسطة تشكل نحو 70% من إجمالي الأسر، وهذا يعني أن نسبة كبيرة من المجتمع الفلسطيني يفضل الأسر الكبيرة كما أشار المسح الصحي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ويلاحظ أن الأسر الكبيرة تضم 65.1% من إجمالي السكان في حين تضم الأسر المتوسطة 21.3% والأسر الصغيرة 13.6%.

2.2.3 التوزيع النسبي للأسر حسب حجم الأسرة والمنطقة:

ثمة اختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فنجد أن الأسر الكبيرة كانت نسبتها أعلى في قطاع غزة 52% مقابل 40.8% للضفة الغربية، ثم نجد تفوقاً للضفة الغربية لكل من الأسر المتوسطة والصغيرة لتشكل 26.2% و33% على التوالي، مقابل 21.9%، و26.1% في قطاع غزة، ويبدو أن هذا الفرق يعود إلى أسباب عدة سبق ذكرها، ولكن يضاف إليها في هذا السياق رغبة النساء في الإنجاب كما أشار المسح الصحي، إذ أن العدد المثالي للأطفال لدى النساء المتزوجات المقيمات في قطاع غزة بمعدل 4.8 أطفال، و4.5 أطفال للضفة الغربية[1]، ويعزز ذلك أن معدل الخصوبة في الضفة الغربية 5.52 مولود/امرأة مقابل 6.81 مولود/امرأة في قطاع غزة.

3.2.3 التوزيع النسبي للأسر حسب حجم الأسرة ونوع التجمع:

نجد أن مخيمات اللاجئين حظيت بأعلى نسبة للأسر الكبيرة التي تحتوي على 7 أفراد فأكثر بينما لم يكن الفرق كبيراً بين الحضر والريف (44.2%–44.1%) على الترتيب، وربما يعزى ذلك إلى أن النساء المقيمات في مخيمات اللاجئين يتميزن بارتفاع متوسط عدد الأطفال المثالي مقارنة بالنساء المقيمات في المناطق الحضرية والريفية (4.8 مقابل 6.4 و4.5 على التوالي)[2]، أما الأسر المتوسطة فكانت النسب متقاربة إلى حد كبير في جميع التجمعات حيث كانت على النحو التالي 25.4% للحضر، 24.3% للريف، 22.9% للمخيمات، فيما تشكل الأسر الصغيرة نحو ثلث الأسر في مختلف التجمعات تقريباً. وما يلاحظ من الجدول أن نسبة الأسر إلى السكان لم تختلف كثيراً على مستوى التجمع وفي جميع الأحجام.

4.2.3 التوزيع النسبي للأسر حسب حجم الأسرة والمحافظة:

يظهر الجدول رقم (6) أن نحو نصف الأسر في مختلف محافظات غزة كبيرة الحجم (7 أفراد فأكثر)، وكانت أعلى نسبة في محافظات شمال غزة، ودير البلح ويعود ذلك إلى أن هاتين المحافظتين يقطنهما أكبر عدد من السكان اللاجئين الذين يتميزون بالأسر الكبيرة كما سبق ذكره.

أما نسبة الأسر الكبيرة في الضفة الغربية فكانت مرتفعة أيضاً وتزيد عن الأسر المتوسطة والصغيرة في جميع المحافظات، إذ تراوحت من (35.7–48.7%) وسجلت محافظة الخليل أعلى نسبة يليها قلقيلية ثم منطقتا طوباس وسلفيت، وأقل نسبة سجلتها محافظة بيت لحم، حيث إن هذه المحافظة تضم أسراً مسيحية، والتي تفضل عدد أقل من الأطفال للأسرة.

(1) المرجع السابق، ص 130.

(2) المرجع السابق، نفس الصفحة.

وشكلت الأسر الصغيرة 4 أفراد فأقل المرتبة الثانية في جميع المحافظات سواءً في الضفة أو القطاع، ولكن نسبتها كانت أكبر في الضفة الغربية إذ تراوحت من (32.6–36.1%) باستثناء محافظة الخليل حيث كانت النسبة منخفضة 26.9% وهذا الانخفاض لحساب الأسر الكبيرة، فيما تراوحت النسبة في قطاع غزة من (24.1–27.3%).

وبخصوص الأسر المتوسطة فسجلت المرتبة الأخيرة في جميع المحافظات وكانت نسبتها أكبر في محافظات الضفة أيضاً، إذ تراوحت من (24.4–28.9%) مقابل (21–23%) لقطاع غزة.

جدول 6: التوزيع النسبي للأسر حسب الحجم في المحافظات، 1997

المحافظة	حجم الأسرة		
	أسرة صغيرة 4 أفراد فأقل	أسرة متوسطة 5–6 أفراد	أسرة كبيرة 7 أفراد فأكثر
جنين	34.7	25.6	39.7
طوباس	33.2	25.3	41.5
طولكرم	35.6	26.6	37.8
قلقيلية	32.6	25.6	41.8
سلفيت	34.7	25.3	40.0
نابلس	34.4	28.0	37.6
رام الله والبيرة	35.7	25.7	38.6
القدس(*)	34.1	27.3	38.6
أريحا	36.1	24.8	39.1
بيت لحم	35.4	28.9	35.7
الخليل	26.9	24.4	48.7
شمال غزة	24.1	21.5	54.4
غزة	26.0	23.0	51.0
دير البلح	26.1	21.5	52.4
خان يونس	27.3	21.0	51.7
رفح	27.1	21.3	51.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير السكان، ج1، مرجع سبق ذكره، ص 166.

3.3 نوع الأسر:

لا شك أن حياة الأسر تغيرت وتطورت عبر التاريخ لمسايرة التغيير في المجتمع إذ حدثت تحولات هيكلية ووظيفية في الأسرة، فبعد أن كانت الأسرة عبارة عن مؤسسة اجتماعية تقوم بمعظم مهام وشؤون ووظائف المجتمع إلى خلية اجتماعية صغيرة تختلف في تركيبها ووظائفها عن الأسرة من حيث كونها مؤسسة اجتماعية[1].

وتقسم الأسر الخاصة المعيشية في الوقت الحاضر حسب تركيبها الأسري إلى أربعة أنواع وهي أسرة من فرد واحد وأسرة نووية، وأسرة ممتدة، وأسرة مركبة.

(1) معين خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، ط1، عمان، دار الشروق، 2000، ص 15.

جدول 7: الأسر الخاصة حسب نوع الأسرة والمنطقة، 1997

نوع الأسرة	الضفة الغربية(*)		قطاع غزة		الأراضي الفلسطينية	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نووية	194,399	74.0	103,684	71.8	298,083	73.2
ممتدة	57,017	21.7	36,615	25.3	93,632	23.0
مركبة	1,516	0.6	375	0.3	1,891	0.5
فرد واحد	9,636	3.7	3,823	2.6	13,459	3.3
المجموع	**262,568**	**100.0**	**144,497**	**100.0**	**407,065**	**100.0**

(*) الضفة الغربية لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967.

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999، ملخص نتائج التعداد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

1.3.3 نوع الأسرة في الأراضي الفلسطينية:

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن الأسرة النووية هي السائدة في بناء الأسرة الفلسطينية إذ تشكل نحو 73.2% أو ما يعادل 68.7% من إجمالي السكان. أما الأسرة الممتدة فتسجل المرتبة الثانية 23% أي نحو 30.3% من إجمالي السكان ومن الطبيعي أن تحتوي الأسر الممتدة على عدد أكبر من السكان، بينما الأسرة التي تتكون من فرد واحد فلا تشكل سوى 3.3% من الأسر وبنسبة 0.5 من السكان، وشكلت الأسر المركبة 0.5 فيما شكل سكان هذه الفئة 0.4%.

وتعتبر الأسرة النووية ظاهرة اجتماعية عالمية بل هي خاصية تميز المجتمعات الحديثة، ويعود شيوع هذه الأسر في المجتمع الفلسطيني كباقي المجتمعات إلى عدة أسباب:

- سيطرة النزعة الفردية التي انعكست على كثير من المظاهر الملكية والأفكار الاجتماعية العامة المتعلقة بسعادة الفرد ورضائه الذاتي، والبحث عن الخصوصية مثل انفصال الأزواج الشابة، بل إن الانفصال أصبح من الشروط المسبقة لقبول الفتيات وأهلهن للزواج.
- كبر حجم عدد أفراد الأسرة، وضيق المسكن يدفع بعض أفراد الأسرة للانفصال عن العائلة.
- عدم التكيف بين أفراد الأسرة لاختلاف الأفكار، وعدم قيام جميع أفراد الأسرة بالواجبات المنوطة لكل فرد، مما يحدث تفككاً أسرياً، ينتهي بتحول الأسرة الممتدة إلى أسرة نووية. وتشكل الأسرة الممتدة جزءاً أساسياً – أيضاً – من التركيب الأسري حيث إنها تشكل نحو ربع الأسر الفلسطينية، وهذا أدى إلى انتشار ظاهرة السكن الجماعي وتعود هذه الظاهرة إلى الأسباب الآتية:
- أسباب تاريخية تتعلق بالظروف السياسية التي مرت بها فلسطين وهذه شكلت السبب الأول والرئيس لظاهرة السكن الجماعي، ولا سيما في المخيمات التي ترتفع فيها نسبة الأسر الممتدة خاصة إذا علمنا أن جزءاً من سكان المخيمات يرفضون أي تغيير على أوضاعهم، انتظاراً لتقرير حق العودة وإيجاد حل لمشكلة اللاجئين.
- أسباب اقتصادية تتمثل بانتشار الفقر والبطالة وتدني مستويات المعيشة مما أدى إلى عدم قدرة العديد من الأسر الفلسطينية على تحسين أوضاعهم السكنية، بالإضافة إلى غياب مشاريع الإسكان المناسبة لذوي الدخل المحدود والأزواج الشابة ولا سيما خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي، كما أن مشاريع الإسكان التي أقيمت بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية لم تسد حاجة المجتمع بشكل كافٍ وقد لا تتناسب أحياناً مع ذوي الدخل المحدود والذين هم بحاجة أكبر إلى مثل هذه المشروعات.

- ارتفاع أسعار الأراضي وبالذات في قطاع غزة حيث شُح الأراضي مما يحول دون القدرة على امتلاك الأرض وإقامة المسكن بسهولة يضاف إلى ذلك أن قيمة إيجار المسكن تعد مرتفعة ولا تتناسب مع مستوى الدخل لدى الكثير من الأسر.
- تسهم الأسباب الاجتماعية كالعادات والتقاليد والترابط الأسري بدور كبير في استمرار انتشار هذه الظاهرة رغم النسب المرتفعة من التعليم، على اعتبار أن خروج أحد أفراد الأسرة في بيت مستقل يعد عقوقاً للوالدين لدى بعض الأسر، كما أن انفصال الأفراد عن الأسرة وإقامة أسر جديدة سيزيد الإنفاق والاستهلاك مما يزيد الأعباء الاقتصادية على الأسرة.

ولعل من أهم المشكلات التي تنتج عن الأسرة الممتدة ولا سيما التي تقطنها أكثر من أسرة معيشية هي:

1. عدم توفر الخصوصية داخل المسكن ولا سيما للزوجة حيث إنها تشعر بعدم الراحة في المكان المفترض أن تقضي فيه وقتاً كبيراً، وعليه إذ لم تكن سعيدة في بيتها فإن ذلك سينعكس بصورة سلبية على كل أفراد الأسرة وتحديداً الأطفال لارتباطهم الشديد بالأم.
2. إن السكن الجماعي يحول دون التحكم في سير الحياة اليومية المتعلقة بالأسرة الواحدة، ناهيك عن اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأفراد داخل الأسرة مما يحول دون دفع المستحقات المالية على السكان مقابل خدمات الماء والكهرباء والهاتف، وكل ذلك قد يفضي في النهاية إلى التفكك الأسري والمشكلات العائلية سواءً بين الأخوة داخل المسكن أو قد يؤدي إلى الطلاق بين الزوجين.

2.3.3 توزيع الأسر حسب النوع على مستوى المنطقة للأعوام 2000/1997/1995:

جدول 8: التوزيع النسبي للأسر الخاصة حسب نوع الأسرة والمنطقة للأعوام 1995، 1997، 2000

نوع الأسرة والسنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
1995			
أسرة من شخص واحد	3.1	1.9	2.8
أسرة نووية	72.2	62.7	69.4
أسرة ممتدة	24.4	35.3	27.6
أسرة مركبة	0.3	0.1	0.2
المجموع	**100**	**100**	**100**
1997			
أسرة من شخص واحد	3.7	2.6	3.3
أسرة نووية	74.0	71.8	73.2
أسرة ممتدة	21.7	25.3	23.0
أسرة مركبة	0.6	0.3	0.5
المجموع	**100**	**100**	**100**
2000			
أسرة من شخص واحد	4.3	2.3	3.7
أسرة نووية	79.0	74.3	77.5
أسرة ممتدة	16.5	23.0	18.6
أسرة مركبة	0.2	0.4	0.2
المجموع	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001، المسح الصحي، 2000، مرجع سبق ذكره، ص 57.

يوضح الجدول (8) أن نوع الأسر في الأراضي الفلسطينية يتجه نحو الأسر النووية مقابل انخفاض في نسبة الأسر الممتدة، فبينما كانت تشكل الأسرة النووية عام 1995 نحو 69.4% ارتفعت إلى 73.2% عام 1997، ثم إلى 77.5% عام 2000 بنسبة زيادة 5.5%، 5.9% على التوالي.

يشير الجدول رقم (8) إلى أن التوزيع النسبي للأسر حسب النوع على مستوى المنطقة لا يختلف – كثيراً – عن مجمل الأراضي الفلسطينية، وإن كان هناك بعض الفروقات، فنجد تفوقاً للأسرة النووية في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة، ولكن من اللافت للانتباه أن نسبة الزيادة في الأسر النووية خلال الفترة من 1995–1997 كانت أعلى في قطاع غزة، إذ بلغت 14.5% مقابل 2.5% للضفة الغربية، ويبدو أن هذه الطفرة ترجع إلى عودة أفراد من السلطة الوطنية الفلسطينية إلى قطاع غزة في عام 1994، وما صاحب ذلك من إقامة العديد من المشروعات السكنية، فيما كانت نسبة الزيادة أكبر في الضفة الغربية خلال الفترة من 1997–2000، إذ كانت 6.8% مقابل 3.5% لقطاع غزة، ويعزى ذلك إلى إقامة عدد من مشروعات الإسكان في الضفة الغربية، ناهيك عن ارتفاع مستوى المعيشة والمستوى الثقافي في الضفة عنه في قطاع غزة، وهذا يسمح باستقلال الأسر التي تتكون حديثاً عن الأسرة الممتدة، بالإضافة إلى وصول عدد من أفراد الشرطة الفلسطينية إلى الضفة الغربية.

كما يلاحظ من نفس الجدول رقم (8) أن الانخفاض واضح في نسبة الأسر الممتدة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعود هذا الانخفاض لصالح الأسر النووية، حيث إن الاتجاه واضح نحو زيادة الأسر النووية مقابل انخفاض الأسر الممتدة بشكل عام وفي مختلف المناطق.

3.3.3 التوزيع النسبي للأسر حسب النوع على مستوى التجمع:

جدول 9: الأسر الفلسطينية حسب نوع الأسرة ونوع التجمع السكاني، 1997

نوع الأسرة	نوع التجمع							
	حضر		ريف		مخيمات		الأراضي الفلسطينية	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أسرة من شخص واحد	6,506	3.0	4,628	3.6	2,184	3.5	13,318	3.3
أسرة نووية	159,290	73.8	93,606	73.2	44,968	71.4	297,864	73.3
أسرة ممتدة	48,793	22.6	29,188	22.8	15,606	24.8	93,587	23.0
أسرة مركبة	1,234	0.6	390	0.3	183	0.3	1,807	0.4
المجموع	**215,823**	**100**	**127,812**	**100**	**62,941**	**100**	**406,576**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية، ج1، مرجع سبق ذكره، 98.

عند مقارنة نسبة نوع الأسرة حسب نوع التجمع كما هو موضح في الجدول رقم (9) نجد أن الفروقات ليست كبيرة بين التجمعات الحضرية والريفية فيما يتعلق بالأسر النووية وكذلك الأسر الممتدة، بينما كان الاختلاف وإن كان بسيطاً في مخيمات اللاجئين إذ نجد تفوقاً للأسرة الممتدة عن التجمعات الأخرى مقابل انخفاض نسبة الأسر النووية عن التجمعات الأخرى، ويعزى ذلك إلى أن سكان المخيمات يعانون بشكل أكبر من تردي الأوضاع الاقتصادية مما يحول دون القدرة على امتلاك المسكن، بالإضافة إلى رغبة السكان بالانتفاع بالخدمات التي تقدمها وكالة الغوث الدولية. أما الأسر المركبة والتي تشكل نسبة قليلة في الأراضي الفلسطينية فكانت نسبتها متساوية في الريف والمخيمات 0.3%

لكل منهما بينما بلغت النسبة الضعف في التجمعات الحضرية، ويبدو أن السبب في ذلك إلى استئجار طلبة الجامعات والعمال المساكن بالقرب من مكان الدراسة أو العمل، وغالباً ما يكون ذلك في المدن.

4.3 نوع الأسرة وحجم الأسرة:

جدول 10: الأسر الفلسطينية حسب حجم الأسرة والنوع، 1997

حجم الأسرة	نوع الأسرة والسكان						الأسر%	السكان %
	أسرة نووية		أسرة ممتدة		أسرة مركبة			
	أسر	سكان	أسر	سكان	أسر	سكان		
أسرة صغيرة 4 أفراد فأقل	87.8	86.4	11.6	12.8	0.6	0.6	**100**	**100**
أسرة متوسطة من 5–6 أفراد	83.4	83.3	16.3	16.4	0.3	0.3	**100**	**100**
أسرة كبيرة 7 أفراد فأكثر	65.1	61.1	34.6	38.5	0.3	0.4	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية، ج1، ص 151.

عند دراسة حجم الأسرة ونوعها في الأراضي الفلسطينية يتضح من الجدول رقم (10) ما يلي:

- أن الأسر الصغيرة معظمها أسر نووية إذ شكلت 87.8%، وهذا يعني أن نسبة الأسر التي تتكون حديثاً كبيرة، مقابل 11.6% للأسر الممتدة، ونحو 0.6% للأسر المركبة.
- أما الأسر المتوسطة فحظيت الأسر النووية بنصيب الأسد إذ بلغت نسبتها 83.4% مقابل 16.3% للأسر الممتدة، و0.3% للأسر المركبة.
- أما الأسر الكبيرة فشكلت الأسر النووية نسبة أقل من الأسر الصغيرة والمتوسطة إذ بلغت 65.1% وهذا يرتبط بعدد أفراد الأسرة الكبيرة في المجتمع الفلسطيني، مقابل 34.6% للأسر الممتدة، و0.3% للأسر المركبة.

نستخلص مما سبق أن الأسر النووية ذات أحجام مختلفة وكانت السيادة للأسر الصغيرة والكبيرة ولم يكن الفارق كبيراً بينهما، بينما كانت النسبة أقل للأسر الكبيرة. أما الأسر الممتدة فمعظمها كبيرة الحجم فشكلت ضعف الأسر المتوسطة وثلاث مرات من الأسر الصغيرة تقريباً.

وجدير بالملاحظة أن عدد السكان في الأسر حسب الحجم والنوع يعد مهماً إذ في ضوءه يتم تحديد الاحتياجات والخطط المستقبلية، ويبين الجدول رقم (10) ما يأتي:

- أن 86.4% من سكان الأسر الصغيرة يندرجون تحت الأسر النووية فيما شكلت نسبة السكان في الأسر الممتدة 12.8% مقابل 0.6% للأسر المركبة.
- أما الأسر المتوسطة فنحو 83.3% من سكانها يندرجون تحت الأسر النووية أيضاً، مقابل 16.4% للأسر الممتدة وباقي النسبة للأسر المركبة.
- أما الأسر الكبيرة فكانت نسبة السكان في الأسر النووية أقل 61.1% مقابل 38.5% في الأسر الممتدة وباقي النسبة للأسر المركبة.

5.3 التركيب النوعي والعمري للأسرة:

إن دراسة التركيب النوعي هامة في دراسة السكان، وذلك لما له من نتائج على دراسة العمالة والهجرة، ويمكن حساب نسبة النوع sex ratio أو ما تسمى أحياناً نسبة الذكور على أساس قسمة عدد الذكور على عدد الإناث وضرب النتائج في مائة، وبمعنى آخر فهي عدد الذكور لكل مائة من الإناث أو قد تحسب على أساس النسبة المئوية لجملة عدد الذكور (أو الإناث) من إجمالي عدد السكان[1].

1.5.3 التركيب النوعي:

أظهرت نتائج التعداد السكاني عام 1997 أن التركيب النوعي للسكان في الأراضي الفلسطينية أي (نسبة الجنس) تبلغ 103.7 ذكراً/مائة أنثى[2]، وانخفضت إلى 102.7 عام 2003[3] ولم تكن النسبة شديدة الاختلال إذ لا يوجد في الأراضي الفلسطينية عمالة منفصلة عن أسرها.

تراوحت نسبة النوع على مستوى العالم من (85–194 ذكراً/مائة أنثى) وكانت النسبة في الأراضي الفلسطينية قريبة من الدول المجاورة ففي إسرائيل 99 ذكراً/مائة أنثى، وفي مصر 102 ذكراً/مائة أنثى، وفي كل من سوريا والأردن 105 ذكر/مائة أنثى، وفي لبنان 94 ذكراً/مائة أنثى[4] وتأتي الأراضي الفلسطينية بالمرتبة الثلاثين إذا قورنت بدول العالم، هذا فضلاً عن أن الدول التي ترتفع فيها نسبة النوع هي الدول التي تستقبل المهاجرين.

2.5.3 التركيب العمري:

التركيب العمري هو محصلة معدلات المواليد والوفيات والهجرة ويعتبر في أي مجتمع من أهم الملامح الديموغرافية التي تميز شخصية ذلك المجتمع، وذلك لأن نمط التركيب العمري هو العامل الأساسي في تحديد معالم الكثير من المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، فهو الذي يحدد حجم القوة البشرية والعاملة وبه تتأثر أنماط الاستهلاك والخدمات بشتى أنواعها وعليه يتوقف تقدير الاحتياجات الراهنة منها والمستقبلية وعلى هذا تنعكس التغيرات التي تطرأ على التركيب العمري والنوعي بصورة إيجابية أو سلبية على التنمية[5].

يوضح شكل رقم (4) أن الفئة العمرية من (0–14 سنة) لكل من الذكور والإناث لسنة 1997 وتشكل نحو 47.1% من جملة السكان. وقد سجلت هذه الفئة انخفاضاً فيما بعد لتصل إلى 46.2% عام 2003، وإلى 45.8% عام 2004[6]. وتمثل هذه الفئة قاعدة الهرم السكاني والتي تتصف بأنها قاعدة عريضة كما أنها غير منتجة، بالإضافة إلى أنها أكثر الفئات تأثيراً بعاملي المواليد والوفيات، ومن المعروف أن نسبة صغار السن تميل إلى التناقص في المجتمعات المتقدمة بينما تزداد بصورة واضحة في الدول النامية، حيث تصل هذه النسبة إلى أكثر من 40% من جملة سكان معظم الدول النامية في 1998. لكن ما يلاحظ أن هذه الفئة تزيد في الأراضي الفلسطينية عن بعض الدول النامية، حيث بلغت في

---

(1) فتحي محمد مصيلحي، جغرافية السكان، مرجع سبق ذكره، ص 125.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أبرز المؤشرات الإحصائية الفلسطينية حسب النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (5)، مرجع سبق ذكره، ص 212.

(4) Microsoft Encarta Interactive world Atlas, 2001, CD., population sex paxio, 1999, United Nation (UN), op. cit.

(5) فتحي أبو عيانة، جغرافية السكان، الإسكندرية، دار المعرفة، 1989، ص 339.

(6) جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، ملخص تقرير التنمية البشرية 2004، مرجع سبق ذكره، ص9.

مصر عام 1995 (38.1%)، الأردن 43.3%، ولبنان 34.1%، وسوريا 47.3%، بينما تنخفض في الدول المتقدمة إلى ما دون ذلك بكثير حيث تصل إلى 16.3% في اليابان، وفي بريطانيا 19.5%[1].

وسبق أن تم الإشارة إلى أن المجتمع الفلسطيني يمر بمرحلة النمو المبكر حسب نظرية الانتقال الديمغرافي، وهذه المرحلة تتميز باتساع قاعدة الهرم السكاني نتيجة ارتفاع نسبة الصغار، وعليه توصف هذه المرحلة بالثورة الديموغرافية، أو الانفجار السكاني وهذا يعني أن ثمة اختلال بين الأعداد السكانية من جهة وموارد الثروة القومية من جهة أخرى، وسوف يترتب على هذا الاختلال ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية لا يستهان بها، وعليه لابد من التخطيط السليم والاهتمام بالتنمية الاقتصادية لكي تتناسب مع الزيادة السكانية، ولا سيما لهذه الفئة المعالة، لكي ينتهي الأمر في النهاية إلى أزمة غذاء أو مشكلة مسكن حادة.

كما أن الحاجة ماسة إلى توفير الخدمات المناسبة لهذه الفئة العمرية من حضانات ورياض أطفال ومدارس ابتدائية وإعدادية بالإضافة إلى توفير الملاعب والحدائق والأماكن المختلفة بمستويات متعددة لتغطي حاجات هذه الفئة العمرية.

أما فئات السن المتوسطة من (15–64 سنة) والتي تمثل الشباب والبالغين تبلغ نسبتها نحو 49.4% كما يوضح الهرم السكاني ويمكن تقسيم هذه الفئة إلى فئتين ثانويتين هما البالغون (من 15–44) والبالغون الكبار (من سن 45–64) وكانت نسبة البالغين الصغار (15–44) تمثل 41.4%[2] من إجمالي السكان ولا تختلف هذه النسبة عن دول العالم، ويرجع ذلك إلى أن هذه الفئة هي أقل الفئات العمرية تأثيراً بعامل الوفاة، ولكن الفارق بين الدول في الأعمار الوسطى يبدو واضحاً في فئة البالغين الكبار (45–64) حيث بلغت هذه النسبة في الأراضي الفلسطينية 8% من إجمالي السكان.

وعلى أي حال فإن هذه الفئة (15–64) هي الفئة المنتجة أو العاملة نظرياً، ولكن فعلياً تضم العديد من الأفراد غير العاملين مثل الطلبة والنساء علماً بأن نسبة النساء من القوى العاملة بلغت عام 2003 نحو 12.8% ثم ارتفعت إلى 13.4% عام 2004[3] وبالتالي يقع على المجموعة العاملة من هذه الفئة عبء كبير في إعالة فئة صغار السن والطلبة وهذا يؤثر على رفاهية الأسرة وتوفير احتياجاتها الأساسية.

أما فئة الشيوخ الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة فأكثر تشكل 3.5% من إجمالي السكان كما هو مبين في الهرم السكاني، مما يعني انخفاض المعالين من كبار السن، أي اعتبار أن هذه الفئة تعد غير منتجة، وتشمل أعداداً كثيرة من الإناث والأرامل وهي انعكاس لظروف الخصوبة والوفيات وعليه فإن هذه الفئة في المجتمع الفلسطيني يطلق عليها كبار السن ويرتبط ذلك بالقاعدة المعروفة من أن التجديد المستمر لقاعدة الهرم السكاني يؤدي إلى قلة التعمير في قمته[4]. وعند مقارنة نسبة هذه الفئة في الأراضي الفلسطينية بدول العالم التي تراوحت من (1.3–20%) فنجد أنها قليلة فبلغت نسبة هذه الفئة في إسرائيل 9.5% وإيطاليا 16%، ولبنان 5.5%، وكانت النسبة أقل من فلسطين في بعض الدول فعلى سبيل المثال لا الحصر، سوريا 2.8%، والأردن 2.7%[5].

وخلاصة القول إن هذه الفئة لا تشكل عبئاً كبيراً على الأسرة الفلسطينية والدولة كما هو الحال في الدول المتقدمة.

---

(1) Microsoft Encarta Interactive world Atlas, 1998, edition 3, CD. Population age to 14, 1995.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، نتائج التعداد، تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية، ج1، ص 153.

(3) جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، ملخص تقرير التنمية البشرية، فلسطين، 2004، مرجع سبق ذكره، ص 9.

(4) فتحي محمد مصيلحي، جغرافية السكان، ط1، القاهرة، 2000، ص 136.

(5) Microsoft Encarta Interactive world Atlas, 1998, edition 3, CD. Population age to 64+.

شكل 4: الهرم السكاني للأراضي الفلسطينية عام 1997

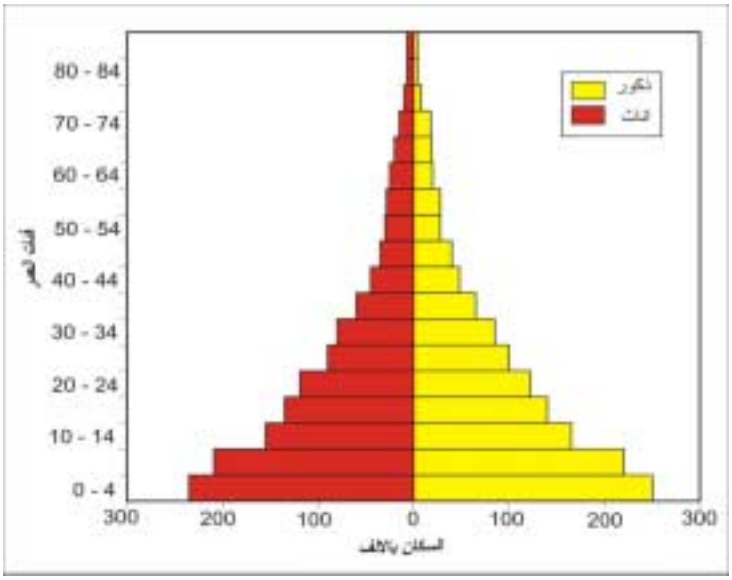

لمصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، كتيب الجيب، رام الله، فلسطين.

6.3 العمر الوسيط:

يعرف العمر الوسيط بأنه العمر الذي يقسم السكان إلى قسمين متساويين، بحيث يكون عدد السكان الذي تقل أعمارهم عن هذا العمر يساوي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عنه[1].

وأشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن العمر الوسيط في الأراضي الفلسطينية في عام 1997 بلغ 16.4 (17.4 للضفة الغربية، و14.8 لقطاع غزة)[2] وهذا يدلل على أن نصف المجتمع الفلسطيني تقل أعمارهم عن 16.4 سنة والنصف الآخر تزيد أعمارهم عن 16.4 سنة وعليه فإن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي.

ومما سبق نستنتج أن المجتمع الفلسطيني يعتبر مجتمعاً شاباً مما ينبئ بتزايد عدد السكان مستقبلاً، وبالتالي زيادة الأسر، وهذا سيؤثر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في ظل شُح الموارد والإمكانيات على اعتبار أن الأسرة الفلسطينية أسرة استهلاكية يصعب توفير الاحتياجات المطلوبة لها إلا إذا صاحب زيادة أعداد الأسر نمو موازٍ في الدخل القومي وارتفاع مستوى المعيشة.

(1) فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، أسس وتطبيقات، ط4، الإسكندرية، 1993، ص 297.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025، رام الله، فلسطين.

7.3 نوع الأسرة حسب فئات السن:

جدول 11: التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيون في أسر حسب فئات السن العريضة ونوع التجمع ونوع الأسرة ، 1997

نوع التجمع	فئات السن العريضة	نوع الأسرة			
		أسرة من شخص واحد	أسرة نووية	أسرة ممتدة	أسرة مركبة
حضر	14 -0	-	51.6	38.0	22.2
	64 -15	53.8	46.8	55.7	73.4
	+65	45.9	1.6	6.3	4.1
المجموع		**100**	**100**	**100**	**100**
ريف	14 -0	-	51.0	37.2	33.6
	64 -15	46.5	46.9	55.2	60.0
	+65	53.0	2.1	7.4	6.0
المجموع		**100**	**100**	**100**	**100**
مخيمات	14 -0	-	53.1	38.9	39.7
	64 -15	52.8	45.2	54.7	54.8
	+65	46.8	1.6	6.2	5.5
المجموع		**100**	**100**	**100**	**100**
الأراضي الفلسطينية	14 -0	-	51.6	37.9	27.4
	64 -15	51.1	46.6	55.4	67.6
	+65	48.5	1.7	6.6	4.8
المجموع		**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، نتائج التعداد، تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية، ج1، مرجع سبق ذكره، ص 90.

تشير نتائج التعداد في جدول رقم (11) أن هناك فروقات حسب نوع الأسرة والفئات العمرية، فالفئة العمرية من (صفر–14 سنة) في الأراضي الفلسطينية ترتفع في الأسر النووية، إذ تبلغ 51.6% بينما كانت أقل في الأسر الممتدة 37.9% وأقل نسبة كانت للأسرة المركبة 27.4%، وهذا يعني أن الأسر النووية غالباً ما تتكون من الأسر الشابة وهذه الأسر يقع فيها عبء كبير على رب الأسرة كما سبق ذكره، أما الفئة من (15–64) فكانت أعلى نسبة فيها تقع داخل الأسر المركبة يليها الأسرة الممتدة ثم الأسرة التي تتكون من شخص واحد وأقل نسبة لهذه الفئة العمرية تقع داخل الأسرة النووية. أما كبار السن فكانت نسبتهم قليلة في مختلف الأسر إذ تراوحت من (1.7–6.6%) باستثناء الأسر التي تتكون من شخص واحد حيث بلغت نسبة كبار السن 48.5%.

كما يلاحظ من الجدول رقم (11) أن نسبة فئات السن المختلفة لم تختلف كثيراً بين الحضر والريف والمخيمات في حالة الأسرة النووية، وإن كان هناك تفوق بسيط للفئة من (0–14 سنة) في مخيمات اللاجئين وهذا ينطبق – أيضاً – على الأسرة الممتدة، ولعل السبب في ذلك عدم وجود فروقات من النواحي الاجتماعية والاقتصادية ومفهوم الثقافة الإنجابية، وثمة اختلاف واضح في الأسرة المركبة إذ نجد أن الفئة من (0–14) تزيد في مخيمات اللاجئين، أما الفئة من (15–64 سنة) فكانت نسبتها أكثر في الحضر، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه المناطق أكثر رفاهية وأقل معاناة من المخيمات.

8.3 الأسر الفلسطينية وعدد الأعضاء الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة:

جدول 12: الأسر الفلسطينية وعدد الأعضاء الذين أعمارهم تقل عن 15 سنة حسب المنطقة ونوع التجمع، 1997

المنطقة والتجمع	الأسر التي لا تحتوي على أفراد أقل من 15 سنة%	أسر تحتوي على أقل من 5 أفراد%	أسر تحتوي على 5 أفراد فأكثر %	المجموع %	إجمالي الأسر التي تحتوي على أفراد تقل أعمارهم عن 15 سنة%
الضفة الغربية	24.0	52.7	23.0	100	75.7
ريف	23.3	50.8	25.9	100	76.7
حضر	25.1	54.9	20.0	100	74.9
مخيمات	26.3	51.2	22.5	100	73.7
قطاع غزة	17.9	46.7	35.4	100	82.1
ريف	20.4	46.7	32.9	100	79.6
حضر	16.8	46.8	36.4	100	83.2
مخيمات	19.5	46.4	34.1	100	80.5
الأراضي الفلسطينية	22.0	0.7	27.3	100	78.0
ريف	23.1	50.5	26.4	100	76.9
حضر	21.6	51.5	26.9	100	78.4
مخيمات	21.4	47.7	30.9	100	78.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، نتائج التعداد، تقرير السكان، ج1، الأراضي الفلسطينية، ص 119-122، تقرير الضفة الغربية، ص 61-64، تقرير قطاع غزة، ص 81-84.

ولعل من أهم النتائج التي يبينها الجدول رقم (12) أن هناك فروقات في عدد أفراد الأسرة الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، وكانت أعلى نسبة للأسر التي تحتوي على أقل من 5 أفراد، إذ بلغت في الأراضي الفلسطينية نحو نصف إجمالي الأسر الفلسطينية، وكانت النسبة في الضفة أعلى منه في قطاع غزة 52.7% مقابل 46.7% وعلى صعيد نوع التجمع فسجلت المخيمات في الأراضي الفلسطينية نسبة أقل 47.7% من إجمالي الأسر في مخيمات اللاجئين بالأراضي الفلسطينية أما التجمعات الريفية والحضرية فكانت النسبة نحو نصف الأسر في كل تجمع، أما بخصوص نوع التجمع حسب المنطقة فكانت قريبة إلى حد كبير من المتوسط العام لكل منطقة (الضفة الغربية وقطاع غزة).

والعرض السابق يكشف بجلاء الحاجة الماسة إلى توفير الخدمات المناسبة لتتناسب مع التركيب العمري، حيث إن الفئة التي تشكل النسبة الأكبر هي فئات السن الصغرى والشابة وهذا يتطلب إلى توفير خدمات تعليمية من حضانات ورياض أطفال ومدارس ابتدائية وإعدادية بشكل أكبر بالإضافة إلى أن هناك حاجة ملحة لتوفير الملاعب والحدائق والأماكن المريحة بكافة مستوياتها لخدمة هذه الفئة، مع مراعاة خدمة باقي الأعمار.

9.3 جنسية رب الأسرة:

تعد دراسة جنسية أرباب الأسر مفيدة ولا سيما في الدول التي تتميز بمستوى معيشي أفضل حيث إنها تستقبل مهاجرين للعمل، وبالتالي هذا يؤثر على التركيب الديمغرافي للسكان من حيث النمو والتركيب العمري والنوعي، بيد أن هذه الظاهرة لم يكن لها أي تأثير على التركيب الديمغرافي الفلسطيني نتيجة لانخفاض عدد الأفراد الوافدين ، كما أن معظم الوافدين إما يعملون في السلك الدبلوماسي أو في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. فالإقامة معظمها مؤقتة، على عكس دول الخليج العربي والدول الأوروبية التي تعاني في بعض الأحيان من الوافدين.

وأشارت نتائج التعداد[1] أن الأسر الفلسطينية الخاصة تشكل 99.9% ويبقى 0.1% للأسر الأجنبية الخاصة، وهذه النسبة لا تختلف باختلاف المنطقة. ويبلغ عدد الأسر الأجنبية في الأراضي الفلسطينية 489 أسرة تضم 1,510 فرداً. كما تظهر نتائج التعداد[2] أن حجم الأسر الأجنبية صغيراً، إذ تشكل الأسر التي تتكون من فرد واحد 28.8%، ونحو 24.7% للأسر التي تتكون من فردين وباقي النسبة للأسر التي تتكون من ثلاثة أفراد فأكثر، وهذا شيء طبيعي حيث إن الكثير من الوافدين يفضلون الإقامة بدون أفراد العائلة، نتيجة للظروف الأمنية وحالة الحرب الدائرة، بالإضافة إلى طبيعة العمل المنوط بالفرد ومدة العمل، إضافة إلى أن الأسرة الأجنبية بطبعها صغيرة ولا سيما الأوروبية والأمريكية منها.

10.3 جنس رب الأسرة:

رب الأسرة هو من تعتبره الأسرة مسئولاً عنها وتمنحه هذه الصفة، وهو أحد أفراد الأسرة، وعادة ما يكون هذا الشخص هو صاحب السلطة والمسؤول عن تدبير الشؤون الاقتصادية للأسرة، وقد يكون رب الأسرة ذكراً أو أنثى[3] ومن المألوف أن يترأس الرجل للأسرة ولكن لم تكن ظاهرة ترأس النساء للأسرة شيئاً جديداً، بل تعد هذه الظاهرة عالمية.

1.10.3 جنس رب الأسرة في الأراضي الفلسطينية:

أظهرت نتائج التعداد سنة 1997 كما يبينها الشكل رقم (5) أن معظم الأسر الفلسطينية يترأسها ذكر في الأراضي الفلسطينية إذ بلغت نسبتهم 91% مقابل 9% للإناث. واختلفت النسبة من سنة إلى أخرى إلا أن الفروقات لم تكن كبيرة فارتفعت النسبة لدى الذكور عام 2000 لتصل إلى 91.2% ثم انخفضت إلى 89.7% 2001، وإلى 88.5% عام 2002 ثم ارتفعت من جديد عام 2003، أما عن الفروقات في نسبة ترأس الأسرة للذكور والإناث فيرتبط بالترمل والطلاق وسفر رب الأسرة، وغيرها من الأسباب التي ترتبط بالتركيب الاجتماعي للأسرة[4].

ولا تعتبر هذه النسبة كبيرة إذا ما قورنت بالدول المجاورة حيث إنها بلغت في مصر 22%، وفي لبنان 12.5%، والأردن 10%، وسوريا 9.3%، بينما كانت هذه النسبة أكثر من 20% في كل من الأسر التي تعيش في أفريقيا والمناطق المتقدمة وأمريكا اللاتينية والكاريبي، فيما تبلغ قيماً قصوى في بعض الدول مثل النرويج 38% والنيجر 46%[5].

(1) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999، ملخص نتائج التعداد، ،مرجع سبق ذكره ص 26.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج التعداد، تقرير السكان، ج1مرجع سبق ذكره، ص 88.

(3) المرجع السابق، ص 32.

(4)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (5)، مرجع سبق ذكره، ص 224.

(5) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، الخصائص المختلفة للنساء اللواتي يرأسن أسر في الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين، ص 15.

شكل5: الأسر الخاصة حسب جنس رب الأسرة والمنطقة، 1997

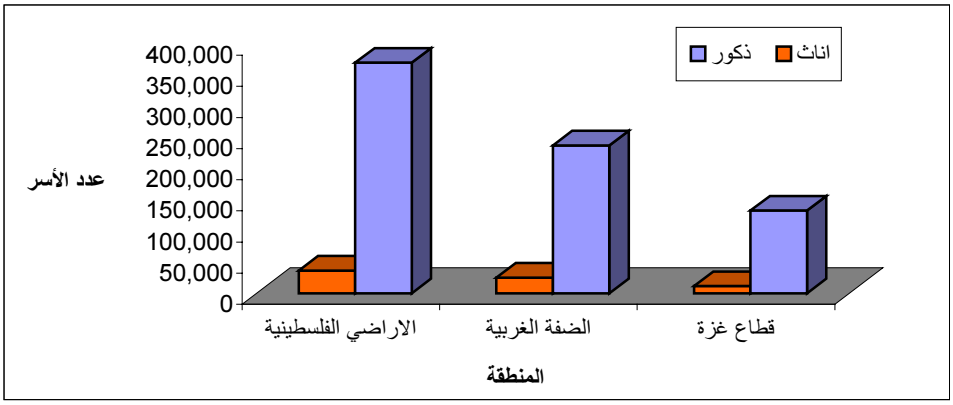

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج التعداد، تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية، ج1، ص 32.

ومن الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة أرباب الأسر من النساء في المجتمعات الأخرى ارتفاع نسبة الطلاق والانفصال بين الزوجين، إذ أن هناك تسامحاً تجاه الطلاق في الدول الغربية، فأمر الطلاق يترك إلى قرار الطرفين ويعزى انخفاض نسبة النساء اللواتي يترأسن أسرة في فلسطين إلى عدة أسباب منها العادات والتقاليد التي تعتبر أن الرجل هو المسؤول وصاحب السلطة فيها، كما أنه المسؤول عن تدابير رزقها، حيث لا تشكل النساء العاملات سوى 13.4% عام 2004[1] بل تعتبر الأسرة الفلسطينية الرجل هو رب الأسرة في كثير من الأحيان وإن لم يكن هو مصدر الرزق للعائلة على اعتبار أن المسؤولية معنوية، فعلى سبيل المثال في كثير من الأحوال عند وفاة رب الأسرة وله أولاد فيعتبر عم الأولاد إذا وجد أو الخال هو رب الأسرة أو الأخ الكبير وإن كانت الأم موجودة وقد تكون تعمل في بعض الأحيان.

كما أن معظم حالات الزواج في فلسطين تكون من ذوي القربى مما يقلل الفروقات الاجتماعية، فالتشابه الثقافي قائم والروابط الأسرية تصهر وتذيب الخلافات الحادة من أجل المحافظة على الأسرة.

يضاف إلى ما سبق أن المجتمع الفلسطيني كالمجتمعات العربية الأخرى ينظر إلى المرأة المطلقة نظرة غير مستحبة بحيث يتعسر زواجها مرة أخرى من رجل آخر لكونها مطلقة فقط، وهذا من أجله أن يسهم في التقليل من حالات الطلاق، وبالتالي من تفكك العائلة وترأس المرأة للأسرة لاسيما عندما يكون الأبناء من صغار السن.

أما عن السبب الرئيس لترأس المرأة الأسرة في فلسطين يعود بالدرجة الأولى إلى الترمل أو اعتقال الأزواج بالإضافة إلى الطلاق، أما بخصوص الأسرة التي تتكون من فرد واحد من الإناث فنسبتها قليلة في الأراضي الفلسطينية على عكس الدول الأوروبية.

(1) جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، ملخص تقرير التنمية البشرية، 2004، مرجع سبق ذكره، ص 5.

2.10.3 جنس رب الأسرة حسب المنطقة:

ثمة اختلافات بسيطة فيما يتعلق بنسبة النساء اللواتي يترأسن الأسرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة فكانت النسبة أعلى في الضفة الغربية خلال الفترة من 1997-2003، إذ تراوحت النسبة للفترة من 1997-2003 من (9.5%-12.3%) في الضفة الغربية، مقابل نسبة تتراوح من (7%-9.9%) لقطاع غزة[1].

3.10.3 جنس رب الأسرة حسب نوع التجمع:

يبين الشكل رقم (6) أن هناك فروقات حسب نوع التجمع والسنة فيما يتعلق بنسبة النساء اللواتي يترأسن الأسرة وكانت أعلى نسبة للمخيمات للسنوات المذكورة 1997 و2004، بينما سجل الريف المرتبة الثانية سنة 1997، والمرتبة الأخيرة عام 2004 بنسبة نقص 13%، فيما جاء الحضر بالمرتبة الأخيرة سنة 1997 والمرتبة الثانية عام 2004 بنسبة زيادة 10.6%. ويبدو أن السبب في ارتفاع نسبة النساء اللواتي يترأسن الأسرة في المخيمات إلى أنها أكثر التجمعات معاناة مما يزيد من حجم المشكلات الأسرية والتي قد تفضي إلى الانفصال أو الطلاق، ناهيك عن ارتفاع نسبة الأرامل بالإضافة إلى وجود نسبة عالية من المعتقلين من سكان المخيمات، بينما التجمعات الحضرية والريفية أكثر استقراراً.

شكل6: التوزيع النسبي للأسر التي ترأسها امرأة حسب نوع التجمع للسنوات 1997 - 2004

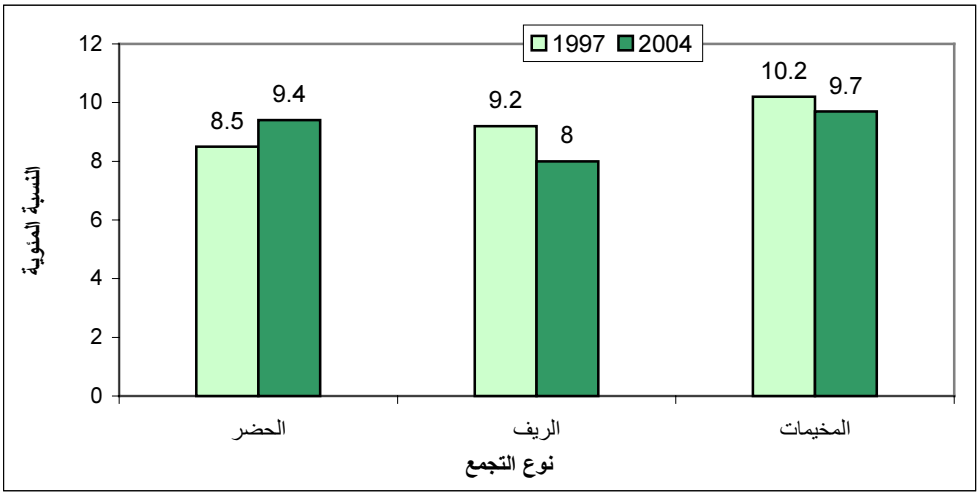

مصدر سنة1997: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، الخصائص المختلفة للنساء اللواتي يرأسن أسر في الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين، ص20.

مصدر سنة 2004: تقرير التنمية البشرية، 2004.

ومما لا شك فيه أن ترأس المرأة للأسرة في ظل غياب الزوج لأي سبب كان، سواءً سفره للعمل أو وفاته أو تركه للأسرة أو اعتقاله يؤدي إلى تغيرات نفسية وبنائية ووظيفية داخل الأسرة فتزيد الأعباء على الزوجة والأبناء، ناهك عن ظهور مشكلات اقتصادية والعوز المالي إذا لم تكن ربة الأسرة تعمل أو لها مصدر رزق دائم.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (5)، مرجع سبق ذكره، ص 224.

4.10.3 جنس رب الأسرة حسب المحافظة:

جدول 13: الأسر حسب جنس رب الأسرة والمحافظة

المحافظة حسب التقسيم الإداري سنة 1997	الجنس	
	أنثى	ذكر
جنين	9.5	90.5
طوباس	9.4	90.6
طولكرم	11.4	88.6
نابلس	9.8	90.2
قلقيلية	8.5	91.5
سلفيت	9.9	90.1
رام الله والبيرة	13.1	86.9
أريحا	10.9	89.1
القدس	8.8	91.2
بيت لحم	8.5	91.5
الخليل	7.1	92.1
شمال غزة	6.5	93.5
غزة	6.8	93.2
دير البلح	8.7	91.3
خان يونس	9.8	90.2
رفح	10.0	90.0
الأراضي الفلسطينية	9.0	91.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، الخصائص المختلفة للنساء اللواتي يرأسن أسر في الأراضي الفلسطينية، مرجع سبق ذكره ، ص 19-20.

تشير نتائج الجدول رقم (13) أن هناك تبايناً في نسب أرباب الأسر للذكور والنساء حسب كل محافظة، إذ نجد أن نسبة الأسر التي تدير شئونها امرأة في معظم محافظات الضفة الغربية أعلى مما هو عليه في قطاع غزة، فكانت أعلى نسبة للأسر التي تدير شئونها امرأة في رام الله والبيرة لتسجل المرتبة الأولى يليها طولكرم ثم أريحا ثم رفح، إذ تراوحت النسبة في تلك المحافظات من (10-13.1%) أما باقي المحافظات فتراوحت النسبة من (8.5-9.8%) باستثناء محافظة الخليل، وشمال غزة، وغزة، إذ تراوحت النسبة من (6.5-7.1%) وربما يعود انخفاض النسبة في الخليل عن باقي محافظات الضفة الغربية بجانب عوامل الترمل والطلاق وغياب الزوج أنها تحظى بأكبر عدد من التجمعات الريفية في الضفة الغربية (144 تجمعاً) ومن المعروف أن التجمعات الريفية أقل قبولاً لفكرة رئاسة المرأة للأسرة إن لم يكن هناك سبب رئيس يحول دون رئاسة الرجل، أما انخفاض النسبة في محافظة شمال غزة فيعزى إلى أن هذه المنطقة شبه ريفية.

4.10.3 جنس رب الأسرة وحجم الأسرة:

شكل7: التوزيع النسبي للأسر حسب عدد أفراد الأسرة وجنس رب الأسرة، 1997

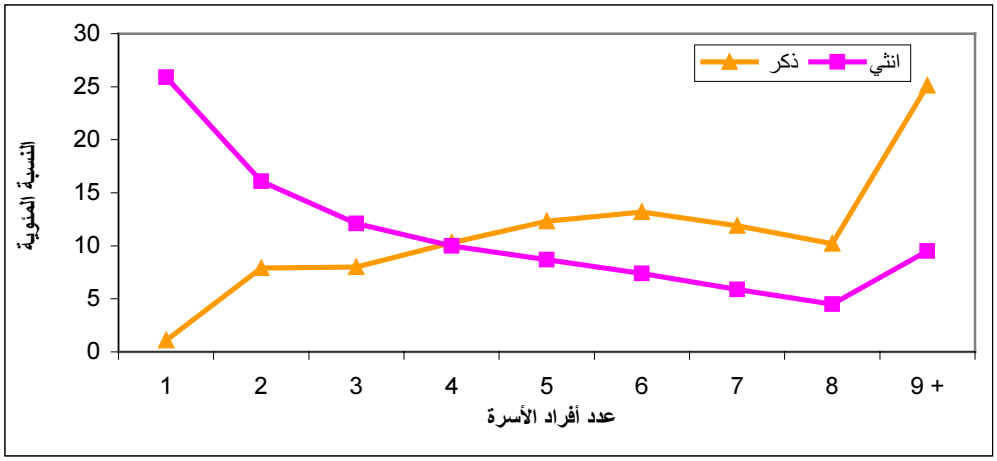

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، الخصائص المختلفة للنساء اللواتي يرأسن أسر في الأراضي الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 21.

11.3 جنس رب الأسرة وحجم الأسرة

1.11.3 جنس رب الأسرة وحجم الأسرة على مستوى الأراضي الفلسطينية:

ثمة اختلاف بين متوسط حجم الأسرة التي ترأسها امرأة ومتوسط حجم الأسرة التي يرأسها رجل إذ تبلغ 4.1 فراداً، 6.6 فرداً على التوالي[1]. وتشير بيانات الشكل رقم (7) أن نحو ربع الأسر التي يرأسها امرأة تتكون من فرد واحد، بينما كانت هذه النسبة 1.1% لدى الرجال، كما أن نحو 38.3% من الأسر التي يرأسها نساء تتكون من 2-4 أفراد، فيما كانت هذه النسبة 26.2% لدى الرجال، فيما تشكل النسبة للأسرة التي تحتوي على 5 أفراد فأكثر نحو 36% عند الإناث مقابل 72.7% عند الرجال.

ويعود انخفاض عدد أفراد الأسرة عند النساء اللواتي يرأسن الأسرة إلى أسباب مختلفة حيث إنها هي التي تتحكم في عملية الإنجاب، فمثلاً الأسرة التي ترأسها امرأة وتتكون من شخص واحد فهذه الأسرة إما أن تكون المرأة (ربة الأسرة) لم تتزوج أبداً أو تزوجت وطلقت أو رملت ولم تنجب، أو قد يكون زوجها معتقل قبل أن تنجب وغيرها من الأسباب.
ومن ناحية أخرى يتحكم في حجم الأسرة الفترة التي تعيشها المرأة مع زوجها، فانفصال الزوجين لأي من الأسباب يؤدي إلى توقف الإنجاب، أو إلى تباعد فترات الحمل، وإنجاب عدد قليل من الأطفال، ومن الظواهر الخطيرة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني منذ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ما يعرف بتعطيل الإنجاب، وهذا بسبب التفريق بين الزوجين إما بسبب الاعتقال أو الإبعاد، وتشير الإحصاءات إلى أن نحو 27.2%[2] من المعتقلين متزوجون، كما أن الباقي من المؤكد أنهم في سن الزواج، وهذا يعني أن عدداً كبيراً من المعتقلين لو لم يعتقلوا لكان بالإمكان الإنجاب وتكوين أسر جديدة، مع العلم أنه يسمح للمعتقل اليهودي بزيارة بيته لمدة محددة كل فترة أو يسمح لزوجته للإقامة معه فترة زمنية داخل السجن شعوراً من الدولة بأهمية زيادة عدد السكان، لإحداث تفوق ديموغرافي على الفلسطينيين.

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، الخصائص المختلفة للنساء اللواتي يرأسن أسر في الأراضي الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 21.
(2) الهيئة العامة للاستعلامات، غزة، فلسطين، 2004/10/15.

2.11.3 جنس رب الأسرة وحجم الأسرة حسب اللواء " المحافظة":

جدول 14: متوسط حجم الأسرة حسب جنس رب الأسرة واللواء، 1995

جنس رب الأسرة	جنين	طولكرم وقلقيلية	نابلس	رام الله والبيرة	القدس	بيت لحم	الخليل	شمال غزة	جنوب ووسط غزة
نساء	3.7	3.2	3.8	3.9	3.5	-	4.1	4.0	5.1
رجال	6.8	6.5	6.4	6.9	6.3	-	7.7	7.9	8.2
المجموع	**6.5**	**6.2**	**6.2**	**6.5**	**5.7**	**6.8**	**7.6**	**7.7**	**7.9**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الأولية (1-9).

يلاحظ من الجدول السابق (14) أن متوسط حجم الأسرة التي يرأسها الرجل يكون أكبر من الأسر التي ترأسها امرأة في مختلف الألوية. فتراوحت النسب حسب اللواء من (3.2-5.1 فرداً/أسرة) ترأسها امرأة، مقابل من (6.3-8.2 فرداً/أسرة) يرأسها رجل. أما سبب الاختلاف فيعود إلى الظروف التي تعيشها الأسرة في كل محافظة.

12.3 الأسر حسب عمر وجنس رب الأسرة:

جدول 15: التوزيع النسبي للأسر حسب عمر وجنس رب الأسرة، 1997

عمر رب الأسرة	جنس رب الأسرة					
	ذكر من إجمالي الذكور	أنثى من إجمالي الإناث	كلا الجنسين	نسبة الذكور من كلا الجنسين	نسبة الإناث من كلا الجنسين	المجموع
أقل من 29 سنة	20.2	4.0	18.7	98.1	1.9	**100**
من 30-39 سنة	34.3	10.9	32.3	97.0	3.0	**100**
من 40-49 سنة	20.0	16.7	19.7	92.4	7.6	**100**
من 50-59 سنة	11.2	22.2	12.2	83.7	16.3	**100**
60 سنة فأكثر	14.2	46.2	17.1	75.8	24.2	**100**
غير مبين	0.03	0.08	0.01	79.5	20.5	**100**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**-**	**-**	**-**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج التعداد، تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية، ج1،مرجع سبق ذكره ص 102-118.

يبين الجدول السابق رقم (15) أن أعلى نسبة لمتوسط أعمار أرباب الأسر لكلا الجنسين كانت في الفئة العمرية من (30-39 سنة) إذ تشكل نحو ثلث أرباب الأسر ولعل ذلك يرتبط بالهرم السكاني، حيث إن هذه الفئة تشكل نسبة عالية 11.7% من إجمالي السكان بينما كانت النسبة متقاربة للفئات العمرية من أقل من 29 سنة ومن 40-49 و60 سنة فأكثر إذ تراوحت من 17.1-19.7% وكانت النسبة أقل للفئة العمرية من 50-59 (12.2%)[1].

كما أن النمط العمري لرؤساء الأسر من النساء مختلف عن النمط العمري لرؤساء الأسر من الرجال، فنجد أن نسبة أرباب الأسر من النساء في الفئات العمرية الكبيرة من (50-59 سنة) و(60 سنة فأكثر) مرتفعة إذ شكلت 68.4% من إجمالي أرباب الأسر من النساء، بينما كانت النسبة أقل بكثير بين أرباب الأسر من الرجال لنفس الفئة العمرية، إذ بلغت

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية، ج1، مرجع سبق ذكره ، ص 50.

25.4% من رؤساء الأسر من الرجال وربما يعود ارتفاع نسبة النساء في الفئات العمرية الكبيرة إلى ارتفاع نسبة الأرامل حيث غالباً ما يترملن في سن كبيرة، بالإضافة إلى أن توقع البقاء على قيد الحياة لدى الإناث أعلى منه لدى الذكور حيث بلغ عام 2003 (73.8 سنة) و(70.7 سنة) على التوالي[1]. أما الفئات العمرية التي تقل عن 49 سنة فأقل كانت على عكس الفئات العمرية الكبيرة إذ بلغت للذكور 74.5% مقابل 31.6% للنساء.

وعليه فإن أرباب الأسر من الذكور تتناقص كلما تقدمت فئات السن على عكس نسبة الإناث التي تزيد نسبتهم مع التقدم في العمر ويعزى ذلك إلى ارتفاع نسبة الوفيات لدى الذكور في الفئات العمرية الكبيرة أكثر من الإنسان بالإضافة إلى عامل الهجرة السالبة للذكور.

13.3 علاقة أفراد الأسرة برب الأسرة:

شكل 8: التوزيع النسبي لأفراد الأسرة حسب العلاقة برب الأسرة والجنس في الأراضي الفلسطينية، 1997

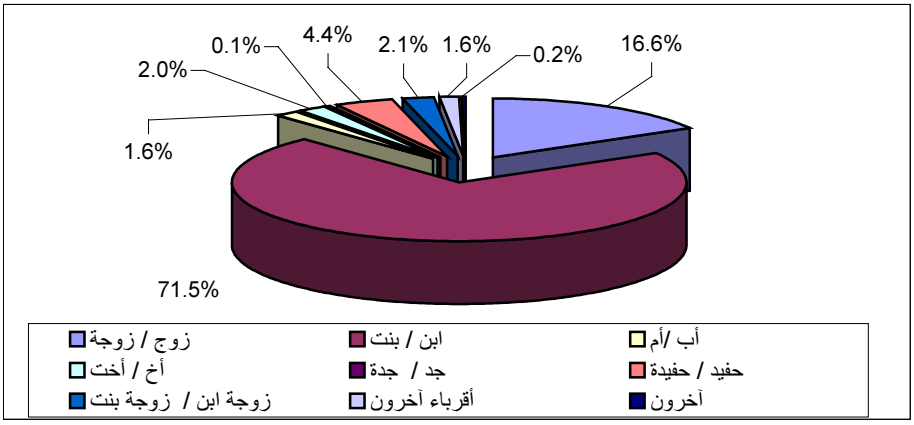

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، تقرير السكان، ج1، مرجع سبق ذكره.

لعل من أبرز النتائج التي يوضحها الشكل رقم (8) أن نوع الأسرة هو الذي يحدد علاقة رب الأسرة بأفرادها، فكانت أعلى نسبة للأبناء 71.5% ثم للزوج أو الزوجة 16.6%، أما باقي النسب فكانت قليلة، وهذا يدلل على سيادة الأسرة النووية، والتي تتكون من نواة أسرية واحدة وتتشكل من أسرة مؤلفة من زوجين فقط أو من زوجين مع الأبناء، أما بخصوص أب وأم رب الأسرة فنسبتهم قليلة 1.6%، ويعود ذلك لسببين اتجاه الفئات العمرية الكبيرة نحو الانخفاض، أو لسكن والد رب الأسرة عند أحد الأبناء دون الآخرين.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أهم المؤشرات في الأراضي الفلسطينية، الربع الثاني (2003)، مؤشرات سكانية واجتماعية، ص 2.

14.3 الحالة الزواجية:

1.14.3 الحالة الزوجية لرب الأسرة:

شكل 9: الحالة الزواجية لرب الأسرة في الأراضي الفلسطينية عام، 1997

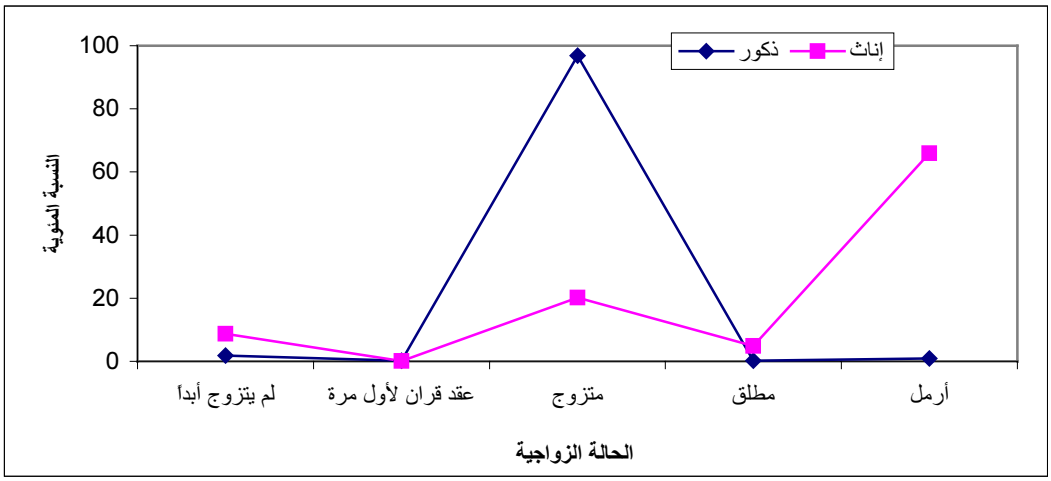

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، تقرير السكان، ج1، مرجع سبق ذكره.

في ضوء بيانات الشكل رقم (9) نجد أن غالبية النساء اللاتي يرأسن أسرهن من الأرامل 65.9% ثم المتزوجات 20.2% ثم اللاتي لم يسبق لهن الزواج 8.7% أما نسبة المطلقات فكانت 4.9%، ويعزى ارتفاع نسبة الأرامل إلى زيادة عدد الشهداء الفلسطينيين من المتزوجين، ولا سيما خلال انتفاضة الأقصى والانتفاضة الأولى عام 1987. أما بخصوص ارتفاع نسبة النساء اللاتي يرأسن أسراً من المتزوجات فتعد مرتفعة إذا ما قورنت ببعض الدول الأخرى حيث بلغت في لبنان 1.5%[1] عام 1999، أما أرباب الأسر من الذكور فمعظمهم من المتزوجين.

2.14.3 الحالات الزواجية للسكان داخل الأسرة 12 سنة فأكثر:

تشير بيانات التعداد السكاني في الجدول رقم (16) أن نسبة كبيرة من سكان الأسر 12 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية من المتزوجين إذ بلغ عددهم 850,397 نسمة، وكانت نسبة المتزوجين من الذكور 53.1% مقابل 55.9% للإناث، ويعزى ارتفاع النسبة للإناث بسبب تعدد الزوجات، وكانت نسبة المتزوجين لكلا الجنسين في الضفة الغربية أكبر منه في قطاع غزة، ومرد ذلك أن المستوى المعيشي في الضفة الغربية أفضل منه في قطاع غزة، كما أن المجتمع الريفي السائد في الضفة الغربية يفضل الزواج المبكر في كثير من الأحيان. ولم تكن الفروقات كبيرة بين المتزوجين في الحضر والريف والمخيمات ولم تبتعد النسب عن المعدل العام في الأراضي الفلسطينية، وجاء في المرتبة الثانية للذين لم يتزوجوا أبداً إذ بلغت نسبتهم 44.5% للذكور و34.6% للإناث، ويعزى ذلك إلى أن متوسط العمر الزواجي عند الإناث أقل مما هو عليه عند الذكور، وكانت باقي النسبة للحالات الأخرى (عقد قران لأول مرة، مطلق، أرمل).

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، الخصائص المختلفة للنساء اللواتي يرأسن أسر في الأراضي الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 3.

جدول 16: التوزيع النسبي للسكان داخل الأسرة 12 سنة فأكثر حسب الحالة الزواجية والمنطقة، 1997

الحالة الزواجية	المنطقة					
	قطاع غزة		الضفة الغربية		الأراضي الفلسطينية	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
لم يتزوج أبداً	44	33.8	44.6	34.7	44.5	34.6
عقد قران لأول مرة	0.8	0.7	1.6	1.4	1.3	1.1
متزوج	54.2	57.3	52.6	55.4	53.1	55.9
مطلق	0.3	1.4	0.3	1.0	0.3	1.1
أرمل	0.6	6.6	0.6	7.2	0.6	7.0
غير مبين	0.1	0.2	0.3	0.3	0.2	0.3
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، نتائج التعداد، تقارير السكان، ج1، الأراضي الفلسطينية، ص 136-143، الضفة الغربية، ص 97-103، قطاع غزة ص 97-103.

جدول 17: التوزيع النسبي للسكان داخل الأسرة 12 سنة فأكثر حسب الحالة الزواجية ونوع التجمع، 1997

الحالة الزواجية	نوع التجمع							
	حضر		ريف		مخيمات		الأراضي الفلسطينية	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
لم يتزوج أبداً	44.6	34.8	44.7	34.6	43.8	33.8	44.5	34.6
عقد قران لأول مرة	1	0.9	1.8	1.5	1.3	1.0	1.3	1.1
متزوج	53.3	56.3	52.4	55.4	53.7	55.5	53.1	55.9
مطلق	0.3	1.1	0.2	1.0	0.3	1.6	0.3	1.1
أرمل	0.6	6.6	0.6	7.2	0.7	7.9	0.6	7.0
غير مبين	0.2	0.3	0.3	0.0	-	0.2	0.2	0.3
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

3.14.3 عقود الزواج:

1. عقود الزواج حسب المنطقة والسنة:

جدول 18: عقود الزواج المسجلة في المحاكم الشرعية والكنائس في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، 1996- 2002

المنطقة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الأراضي الفلسطينية	20,736	23,492	24,400	24,874	23,890	24,635	26,267
الضفة الغربية	13,613	15,883	16,285	16,099	14,867	14,483	14,782
قطاع غزة	7,123	7,609	8,115	8,775	9,023	10,152	11,485

المصدر: السنوات من 1996-2001: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية (1996-2001) دراسة مقارنة، رام الله، فلسطين، ص 15.

سنة 2002: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (4)، رام الله، فلسطين.

تشير البيانات الخاصة بعقود الزواج في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة من (1996–2002) إلى ارتفاع مستمر في أعداد عقود الزواج وهذا شيء طبيعي بسبب زيادة أعداد السكان ولكن قد تحدث بعض الأحداث التي تعيق إقامة الأسر الجديدة كالحروب والظروف الاقتصادية المتردية. وهذا ما يلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (17) إذ حدث انخفاض في عدد عقود الزواج لعام 2000 وصلت إلى 4% بالنسبة للسنة التي سبقتها وربما يكون السبب حدوث ركود اقتصادي في هذه الفترة حيث إن نسبة البطالة في هذه السنة ارتفعت عن السنة التي سبقتها (انظر الشكل رقم15). إلا أن عدد عقود الزواج المسجلة لعام 2001، و2003 عاودت ارتفاعها لتسجل 24,635 حالة زواج، 26,267 حالة زواج على التوالي.

ومن الملاحظ أن سنة 1997 سجلت أعلى نسبة زيادة عن السنة التي سبقتها، إذ بلغت 13.3% ويبدو أن هذه الفترة شهدت استقراراً نسبياً وتحسناً في الظروف الاقتصادية، ثم بلغ معدل الزيادة إلى أقل من 4% خلال السنوات 1998، و1999، و2001، وارتفعت نسبة الزيادة عام 2003 إلى ضعف السنوات التي سبقتها.

ومن اللافت أن أعداد عقود الزواج المسجلة في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة وهذا شيء طبيعي بسبب ارتفاع عدد السكان في الضفة الغربية، وبقيت أعداد عقود الزواج في الضفة الغربية خلال الفترة من (1996–1999) ضعف عقود الزواج المسجلة في قطاع غزة، إلا أن الذي حدث بعد عام 1999، هو انخفاض نسبة الزيادة في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة، ويعود هذا الانخفاض غير الطبيعي في عقود الزواج في الضفة الغربية إلى إجراءات الاحتلال الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى، حيث انخفض الدخل الشهري في الضفة الغربية خلال الربع الرابع 2003 من 3,000 شيكل إلى 1,500 شيكل كما أن 73.3% من مجمل أسر الضفة الغربية انخفض دخلها منذ بداية الانتفاضة، ناهيك عن إجراءات العزل والحواجز وجدار الفصل العنصري، أما في قطاع غزة فأشارت نتائج المسح بانخفاض الدخل الشهري الوسيط للأسر لنفس الفترة من 1,700 شيكل إلى 1,000 شيكل، كما انخفض دخل الأسرة منذ بداية الانتفاضة إلى 63%[1].

أما عقود الزواج على صعيد الضفة الغربية، فمن الملاحظ أن سنة 1997 شهدت طفرة إذ بلغت نسبة الزيادة عن السنة التي سبقتها 16.7%، ولكن انخفضت إلى 2.6% عام 1998 عن السنة التي سبقتها ثم شهدت انخفاضاً بالسالب خلال السنوات 1999، و2000، و2001 ليسجل 1.2–%، 2.7–%، 2.6–% على التوالي، ثم بدأت عقود الزواج تعود إلى ارتفاع سنة 2003 ولكن أقل مما كانت عليه قبل انتفاضة الأقصى. أما في قطاع غزة، فمن الواضح أن نسبة الزيادة تراوحت خلال الفترة من (1997–1999) من (6.7–8.2%) ثم انخفضت النسبة إلى 2.9% عام 2000، بينما شهد القطاع ارتفاعاً بشكل كبير في عقود الزواج سنة 2001، لتسجل 10,152 بنسبة زيادة 2.6% عن سنة 2000، و 11,485 عقد زواج عام 2002 بنسبة زيادة 13.2% عن عام 2001.

(1) كتاب القدس الإحصائي السنوي، 2004، كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم (6)، رام الله، فلسطين، ص 391.

2. عقود الزواج حسب المحافظة:

شكل 10: عقود الزواج المسجلة في المحاكم الشرعية والكنائس في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة، 2001

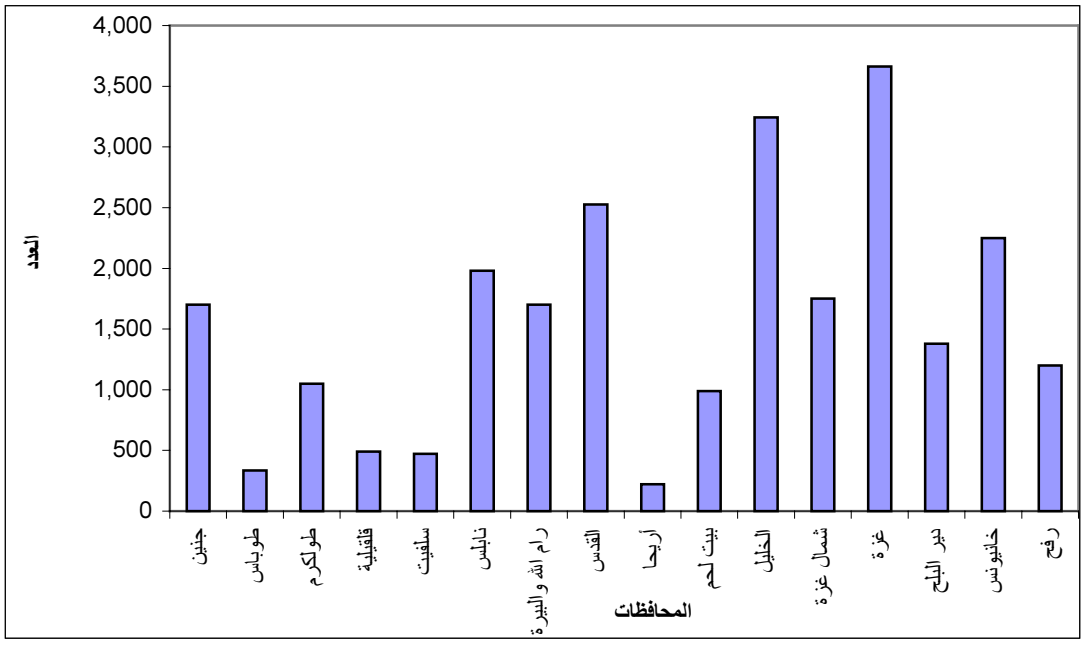

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية (2001/1996) داسة مقارنة، رام الله، فلسطين، ص 17.

يبين شكل رقم (10) أن محافظة غزة سجلت أعلى عدد من عقود الزواج المسجلة في الأراضي الفلسطينية 14.9% (3,662 عقداً) يليها محافظة الخليل 13.2% (3,244 عقداً)، ثم محافظة القدس 10.2% (2,525 عقداً)، أما أقل عدد من عقود الزواج فسجلت في محافظة أريحا 0.9% (221 عقداً) ثم منطقة طوباس 1.4% (334 عقداً)، ثم منطقة قلقيلية 1.8% (491 عقداً)، ثم منطقة سلفيت 1.9% (471 عقداً)، أما باقي المحافظة فتراوحت أعداد العقود من (956 –2,218 عقداً) بنسبة تتراوح من (3.9–9%)، وعند مقارنة عدد عقود الزواج بمعدل السكان كشفت المعالجة الإحصائية أن العلاقة الارتباطية قوية طردية موجبة إذ بلغت 0.995، وعليه لا بد من مراعاة إقامة مشاريع الإسكان الخاص بالأزواج الشابة حسب حالات الزواج في كل محافظة.

4.14.3 عقود الزواج حسب العمر والجنس:

جدول 19: التوزيع النسبي لعقود الزواج المسجلة في المحاكم الشرعية والكنائس في الأراضي الفلسطينية حسب العمر والجنس (1996-2001).

العمر والجنس	السنوات					
	1996	1997	1998	1999	2000	2001
ذكور						
أقل من 20	11.7	11.3	10.7	9.5	9.8	9.7
29-20	69.8	71.1	71.7	72.3	71.8	71.8
49-30	15.2	14.6	14.6	15.2	15.5	15.4
+50	3.3	3.0	3.0	3.0	2.9	3.1
المجموع %	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
العدد الإجمالي	**20,736**	**23,492**	**24,400**	**24,874**	**23,890**	**24,635**
إناث						
أقل من 20	60.6	61.3	60.0	58.5	57.9	57.2
29-20	32.9	32.7	34.0	35.3	36.1	36.5
49-30	6.2	5.8	5.8	6.0	5.8	6.1
+50	0.3	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
المجموع %	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
العدد الإجمالي	**20,736**	**23,492**	**24,400**	**24,874**	**23,890**	**24,635**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية (1996-2001)، مرجع سبق ذكره، ص 18.

يوضح الجدول السابق، أن أعلى نسبة لحالات الزواج عام 2001 لدى الرجال كانت في الفئة العمرية (20-29 سنة) إذ بلغت 71.8% بينما كانت أعلى نسبة للنساء في الفئة العمرية أقل من 20 سنة إذ بلغت 57.2%، أما المرتبة الثانية لدى الرجال فكانت لحالات الزواج في الفئة العمرية من 30-49 سنة إذ بلغت 15.4% بينما كانت المرتبة الثانية لدى النساء للفئة العمرية من 20-29 إذ بلغت 36.5% أما المرتبة الثالثة لدى الرجال فكانت لحالات الزواج في الفئة العمرية لأقل من 20 سنة إذ بلغت 9.7% بينما كانت هذه المرتبة للنساء في الفئة العمرية من 30-49 سنة وسجلت الفئة من 50 فأكثر أقل نسبة لكلا الجنسين، وإن كانت نسبتها أعلى لدى الرجال، حيث إن الرجل يمكن أن يتزوج في سن متأخرة على عكس المرأة.

وعند مقارنة التوزيع لعقود الزواج في الأراضي الفلسطينية حسب العمر والجنس خلال الفترة من (1996-2001) نجد أن النسب لمختلف الفئات العمرية كانت متقاربة لكلا الجنسين ولكن من الملاحظ أن المجتمع الفلسطيني باتجاه تأخير سن الزواج لدى الذكور والإناث في الفئة العمرية أقل من 20 سنة، وكانت الزيادة في صالح الفئتين العمريتين من 20-29 سنة و30-49 سنة، ولكن تأخير الزواج كان لدى الإناث أعلى منه لدى الذكور أي أن ثقافة الزواج المبكر لم تعد مرغوبة لدى السكان، بالرغم من أنها السائدة، فبلغت نسبة الزيجات لدى الإناث للفئة العمرية أقل من 20 سنة 1996 (60.6%) انخفضت إلى 57.2% عام 2001 على عكس الفئة العمرية من 20-29، إذ كانت نسبة لحالات الزواج لدى النساء سنة 1996 (32.9%) ارتفعت إلى 36.5% عام 2001، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى التحاق عدد كبير من

الإناث في التعليم العالي بعد أن توفرت الجامعات في فلسطين بشكل مرضٍ في كل من غزة والضفة الغربية يضاف إلى ذلك أن غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج وتردي الأوضاع الاقتصادية لها دور رئيس في تأخير سن الزواج أيضاً.

5.14.3 معدل الزواج الخام:

يعرف معدل الزواج الخام عدد حالات الزواج لكل 1000 من السكان في منتصف العام[1].

شكل11: معدل الزواج الخام في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة والمنطقة للسنوات، 2001/1997

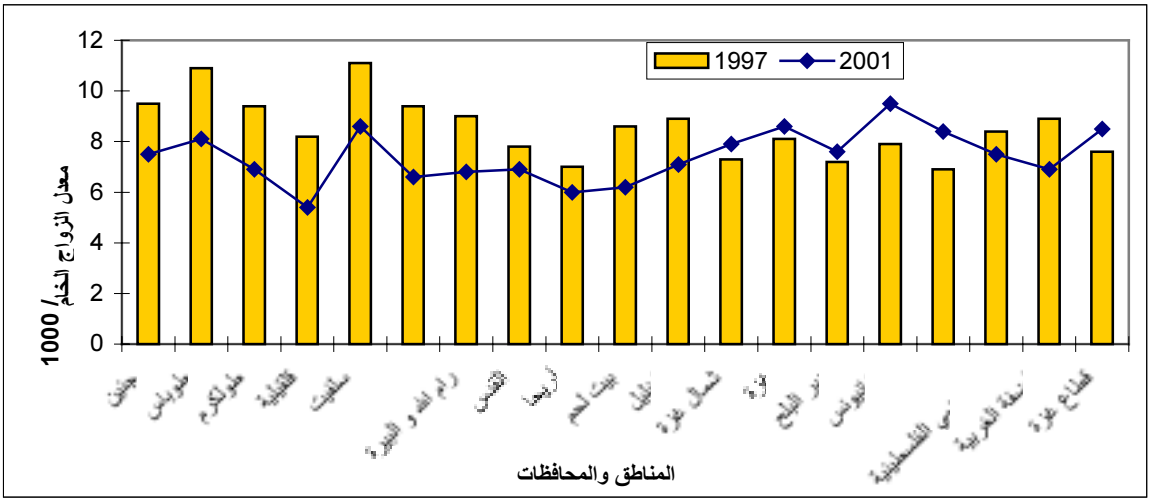

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

يلاحظ من الشكل رقم (11) أن معدل الزواج الخام في الأراضي الفلسطينية يتجه نحو الانخفاض فبعد أن كان 8.4 حالة زواج لكل 1000 من السكان عام 1997 انخفض إلى 7.5 حالة زواج لكل 1000 عام 2001 أي بنسبة نقص 10.7%. ويلاحظ أن معدل الزواج في قطاع غزة يتجه نحو الارتفاع على عكس ما هو الحال في الضفة الغربية وعند مقارنة معدل الزواج الخام في فلسطين مع بعض الدول العربية عام 1997 نجد أن المعدل في فلسطين يعد مرتفعاً حيث يلاحظ أن المعدل في سوريا بلغ 9.4 حالة زواج لكل 1000 من السكان، وسجل 8.1، و8.2 حالة زواج لكل 1000 من السكان لكل من الأردن ومصر على التوالي. بينما تراوح المعدل من (5.1-5.8 حالة زواج لكل 1000 من السكان) في كل من الكويت والبحرين ولبنان، بينما سجل أدنى نسبة لقطر 3.6 حالة زواج لكل 1000 من السكان. وقد يرجع ارتفاع المعدل في فلسطين وبعض الدول الأخرى إلى الزواج المبكر[2].

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية (1996-2001)، مرجع سبق ذكره، ص14.
(2) المرجع السابق، ص 21.

6.14.3 معدلات الزواج التفصيلية:

شكل12: معدلات الزواج التفصيلية حسب العمر والجنس، 2001

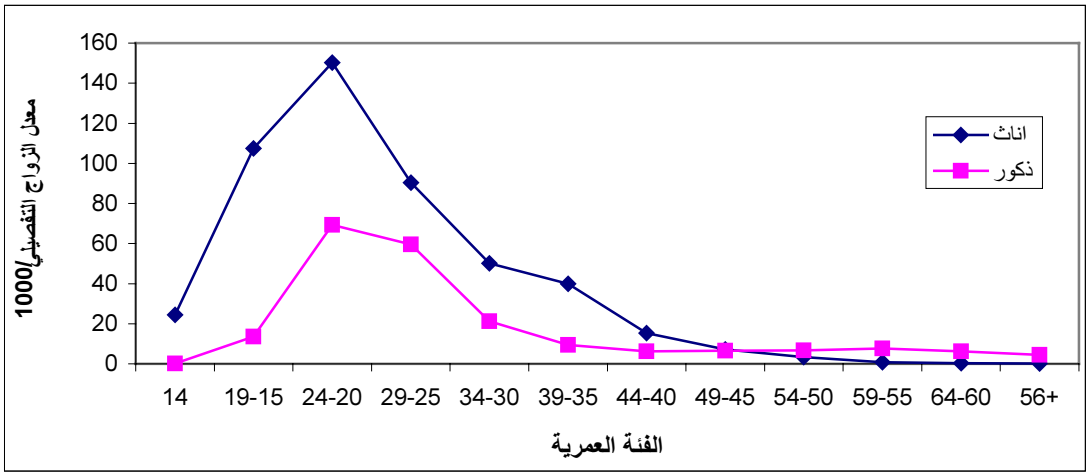

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية ، مرجع سبق ذكره ، ص 22.

يعرف معدل الزواج التفصيلي بعدد حالات الزواج في فئة عمرية معينة لكل 1000 من الأفراد في تلك الفئة العمرية المؤهلين[1]، وتشير بيانات الشكل رقم (12) إلى أن معدلات الزواج التفصيلية حسب العمر والجنس لسنة 2001 في الأراضي الفلسطينية سجلت أعلى معدل لكل من الذكور والإناث في الفئة العمرية (20–24 سنة) تليها الفئة العمرية (25–29 سنة) للذكور و(15–19 سنة) للإناث. كما أن المعدل يتجه نحو الانخفاض ابتداءً من الفئة العمرية (25–29 سنة) لكلا الجنسين أي أن هناك علاقة عكسية بين الفئة العمرية ومعدلات الزواج التفصيلية، وتبين نتائج المسح أن الفروقات في معدلات الزواج التفصيلية بين الضفة الغربية وقطاع غزة كانت تحمل نفس الترتيب في كل فئة عمرية لكلا الجنسين، مع وجود اختلاف في المعدل[2].

7.14.3 العمر الوسيط عند الزواج الأول:

جدول 20: العمر الوسيط عند الزواج الأول حسب الجنس والمنطقة، 1997–2001

المنطقة	السنة والجنس									
	1997		1998		1999		2000		2001	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الأراضي الفلسطينية	23.0	18.0	23.9	18.7	24.1	18.8	24.1	18.9	24.2	19.0
الضفة الغربية	23.0	18.0	24.2	18.8	24.4	18.9	24.5	19.0	24.6	19.1
قطاع غزة	23.0	18.0	23.4	18.5	23.5	18.7	23.6	18.7	23.6	18.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية (1996–2001)، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(1) المرجع السابق، ص 14.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية (1996–2001)، مرجع سبق ذكره، ص22.

يقصد بالعمر الوسيط عند الزواج، بأنه العمر الذي يقسم أعمار المتزوجين إلى نصفين متساويين النصف الأول تزوج قبل هذا العمر في حين تزوج النصف الثاني بعد هذا العمر[1]. وتشير بيانات الجدول رقم (20) أن العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور في عام 2001 في الأراضي الفلسطينية بلغ 24.2 سنة مقابل 19 سنة للإناث. إلا أن هناك فروقات حسب المنطقة، بحيث يرتفع العمر الوسيط عند الزواج في الضفة الغربية لكلا الجنسين عنه في قطاع غزة، حيث بلغ في الضفة الغربية عام 2001 للذكور 24.6 سنة مقابل 23.6 سنة في قطاع غزة وقد بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للإناث 19.1 سنة في الضفة الغربية بينما بلغ قطاع غزة 18.8 سنة.

وهناك ارتفاع ملحوظ للعمر الوسيط عند الزواج الأول في الأراضي الفلسطينية للذكور خلال السنوات (1997–2001) حيث ارتفع العمر الوسيط من 23 سنة في العام 1997 إلى 24.2 في العام 2001، وارتفع للإناث خلال نفس الفترة من 18 سنة عام 1997 إلى 19 سنة عام 2001. وعند المقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (1997–2001) نجد أن العمر الوسيط للذكور في الضفة الغربية ارتفع من 23 سنة في العام 1997 إلى 24.6 في العام 2001، بينما ارتفع العمر الوسيط للذكور في قطاع غزة من 23 سنة في العام 1997 إلى 23.6 سنة في عام 2001، كما ارتفع العمر الوسيط عند الزواج الأول للإناث في الضفة الغربية من 18 سنة عام 1997 إلى 19.1 سنة في عام 2001 وارتفع المعدل في قطاع غزة من 18 سنة عام 1997 إلى 18.8 سنة عام 2001[2].

8.14.3 ظاهرة الزواج المبكر:

يتضح من العرض السابق أن ظاهرة الزواج المبكر موجودة في الأراضي الفلسطينية كما هو الحال في المجتمعات العربية الأخرى، والدول النامية، وإذا ما اعتمدنا على العمر الوسيط في تحديد هذه الظاهر، فقد لا يكون معبراً تماماً إذ أنه يبلغ في الأراضي الفلسطينية لدى الإناث 19 سنة. في حين يعرف الزواج المبكر بأنه زواج الفتاة قبل سن الثامنة عشر ربيعاً[3] بينما يعرف الزواج المبكر من الناحية الطبيعية والعلمية هو الزواج قبل البلوغ فبالنسبة للفتاة الزواج المبكر هو زواجها قبل الحيض[4] أما تسمية من يتزوج قبل الثامنة عشرة بأنه زواج مبكر فهذا لا يستند إلى قاعدة علمية أو شرعية فأمر الزواج مربوط بالبلوغ، إلا أن الكثير من العلماء في الوقت الحاضر يعتبرون أن الزواج المثالي – إن صح التعبير – هو الزواج الذي لا يكون قبل عمر 18 سنة وعليه لتحديد حجم هذه الظاهرة في المجتمع الفلسطيني لابد من معرفة حالات الزواج التي تمت قبل سن 18 سنة، وتشير البيانات المتوفرة سنة 2000 إلى ارتفاع نسبة الإناث 20–24 سنة اللواتي تزوجن قبل بلوغ العمر 15 سنة حيث بلغت النسبة حوالي 4% فيما وصلت نسبة النساء اللواتي تزوجن قبل بلوغ العمر ثمانية عشر سنة أو عند الثامنة عشر في الأراضي الفلسطينية 29% وتعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة بباقي الدول العربية حيث بلغت في مصر 20% عام 2000، و11% في المغرب عام 1997، و23% في سوريا عام 1993، و14% في الأردن عام 1997[5].

وترتفع هذه النسبة في قطاع غزة لتصل 32% عن الضفة الغربية التي تبلغ فيها 27%، كما ترتفع في الحضر إلى 30% عن الريف 27% وتنخفض مع ارتفاع المستوى التعليمي 40% لمن أمضين أقل من 7 سنوات مقابل 22% لمن

(1) المرجع السابق، ص 14.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية (1996–2001)، دراسة مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

(3) http://www.khosaba.com.

(4) http://www.naseej.net.

(5) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002، سلسلة التقارير التحليلية من بيانات التعداد والمسوح الصحية والديموغرافية رقم (2)، تكوين الأسر في الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين، ص 16.

أمضين 10 إلى 12 سنة دراسية[1]. ومن الواضح أن الاتجاه غير واضح نحو الحد من هذه الظاهرة بدليل أن البيانات الخاصة بالمحاكم الشرعية والكنائس في الأراضي الفلسطينية توضح إلى أن عدد عقود الزواج التي كان فيها عمر الزوجة 14 سنة في عام 1997 (833 عقد زواج) بنسبة 3.5% من إجمالي العقود، بينما كان ارتفاع العدد عام 2001 إلى (926 عقد زواج) بنسبة 3.8% من إجمالي العقود. بينما كان العدد منخفضاً جداً لدى الذكور إذ بلغ ثلاث حالات فقط في عام 1997 ونفس العدد في عام 2001. مع ملاحظة عدم تسجيل أي حالة زواج لعمر 14 سنة في الكنائس وذلك عام 1997[2].

أما بصدد عقود الزواج للفئة العمرية من 15–19 سنة وهي الأقرب إلى الزواج المبكر فبلغ عددها سنة 1997 للإناث 13,583 عقد زواج بنسبة 57.8 من إجمالي عقود الزواج، وارتفع العدد إلى 13,168 عقد زواج عام 2001 ولكن تراجعت النسبة إلى 53% من إجمالي عقود الزواج، وهذا التراجع لحساب الفئات العمرية الأكبر، وهذا يعني أن هناك اتجاهاً نحو تأخير سن الزواج وقد يكون للتعليم أو الوعي أو المشكلات التي تنتج عن الزواج المبكر سبب لذلك[3].

وعلى أي حال، فإن الجدل لم ينتهِ بين الباحثين فيما يتعلق بالزواج المبكر فمنهم من يرى بأن الزواج المبكر له مميزات كبيرة على عكس بعض الباحثين الذين يعتبرون أن الزواج المبكر له مخاطر، وبخصوص من يفضلون الزواج المبكر فيرجعون ذلك إلى عدة أسباب منها[4]:

- إن الزواج المبكر يزيد من أواصر الروابط والتضامن والمودة والعاطفة أكثر بين الزوجين وبه أيضاً يتحقق رضا الله سبحانه وتعالى.
- إن مسئولية الإنفاق التي يتولاها الزوج ستدفعه إلى مضاعفة الجهود والسعي أكثر لتحقيق الرزق والعيش الرغيد.
- ملء الفراغ الناشئ مع المراهقة ومنع اللهوث وراء الأحلام الزائفة والضياع العاطفي والنفسي.
- تخفيف المسئولية عن كاهل الأبوين ونقلها إلى الأبناء الذين يكونون أسراً جديدة.
- تشجيع الإسلام على الزواج لإحصان الفرج على اعتبار أن تأخير سن الزواج ينذر بظهور العديد من المشكلات والأمراض الاجتماعية والنفسية والأخلاقية والأمنية.

أما مخاطر الزواج المبكر فتتمثل في انعكاسات على صحة المرأة والطفل، كما أن مضاعفات الحمل والولادة تزداد بشدة في حالات الزواج المبكر عنها في حالات الزواج بعد سن 18، كما أظهرتها نتائج الأبحاث والدراسات الطبية، ومن هذه المضاعفات تسمم الحمل وضعف الجنين مما يؤدي إلى ارتفاع حاد في نسبة الوفيات في الأطفال حديثي الولادة، كما أن للزواج المبكر مضاعفات اجتماعية وتأخير استكمال مسيرة التعليم[5] ولكن هناك من يعتبر أن تعليم المرأة يمكن أن يستكمل بعد الزواج إذا توفرت الإمكانيات لذلك.

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002، سلسلة التقارير التحليلية من بيانات التعداد والمسوح الصحية والديموغرافية رقم (2)، تكوين الأسر في الأراضي الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(2) مصدر بيانات 1997: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998، الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية، 1997، رام الله، فلسطين، ص ص 64–65.

مصدر بيانات 2001: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية (1996–2001)، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(3) المرجع السابق، نفس الصفحات.

(4) http://www.balagh.com.5-1-2005.

(5) http://www.khosaba.com.

ومن المفيد في هذا المجال التعرف على آراء الفلسطينيين حول هذه الظاهرة من خلال استطلاع الرأي الذي أجرته الهيئة العامة للاستعلامات الفلسطينية حول الزواج المبكر في الضفة الغربية عام 2000. فعن أسباب الظاهرة أجاب 38.5% من أفراد العينة لعدم وجود الوعي الكافي بينما يرى 17.8% من أفراد العينة أن السبب هو العادات والتقاليد في حين أكد أن 16.6% من أفراد العينة أن السبب هو الحفاظ على الشرف " والسترة " وأشار 15.9% من أفراد العينة أن السبب هو الخوف من العنوسة، وأجاب 8.6% من أفراد العينة أن السبب هو تردي الأوضاع الاقتصادية وأرجأ 2.6% من أفراد العينة إلى أسباب أخرى. وحول مكان انتشار هذه الظاهرة بينت النتائج أن 72.2% يعتقدون أن ظاهرة الزواج المبكر تنتشر بكثرة في القرى في حين يرى 17.9% أنها تنتشر بكثرة في المخيمات، مقابل 9.9% أشاروا إلى أنها تنتشر بكثرة في المدن[1].

وعن الآثار المترتبة على الزواج المبكر، يبين الاستطلاع أن 84.1% من أفراد العينة يرون أن الزواج المبكر له تأثيرات سلبية على الزوجين مستقبلاً، مقابل 15.9% من أفراد العينة يعتقدون عكس ذلك، كما أن 82.8% يعتقدون أن الزواج المبكر يؤدي إلى ازدياد حالات الطلاق، بينما يرى 17.2% من أفراد العينة عكس ذلك وأشار 76.8% أن الزواج المبكر ينعكس سلباً على سلوك وتربية الأطفال مقابل 23.2% من أفراد العينة يرون غير ذلك[2].

9.14.3 زواج الأقارب:

تعتبر ظاهرة زواج الأقارب من الموروثات الاجتماعية التي تنتشر بصورة كبيرة في المجتمع الفلسطيني، حيث تصل نسبة الأسر المكونة من زوجين تربطهم صلة القرابة إلى 48% في عام 2000 وترتفع هذه النسبة في قطاع غزة لتصل إلى 53.9% من النساء 15–49 سنة تزوجن من نفس العائلة، بينما كانت النسبة أقل في الضفة الغربية نحو 46%، كما ترتفع في المناطق الريفية يليها المناطق الحضرية وأقل نسبة سجلتها مخيمات اللاجئين لتبلغ 51%، و48%، 45% على الترتيب، كما أن زواج الأقارب بين النساء اللاجئات سجل نسبة أعلى من النساء غير اللاجئات، حيث بلغت 50%، 46% على التوالي. ومن الطبيعي أن يكون لمستوى التعليم أثر على ظاهرة زواج الأقارب، حيث لا تتجاوز نسبة زواج الأقارب بين الإناث اللاتي أنهين أكثر من 12 سنة تعليم 36% بينما تبلغ هذه النسبة حوالي 50% للفئات الأقل تعليماً دون فروق واضحة بين الشرائح التعليمية المختلفة، وعند مقارنة البيانات الخاصة بزواج الأقارب في سنة 1995 مع سنة 2000 فلا تجد مؤشرات قوية على الحد من هذه الظاهرة[3].

وعند مقارنة ظاهرة زواج الأقارب بمثيلاتهافي مصر وسوريا واليمن والأردن نجد أن نسبة زيجات الأقارب بين النساء في سن الحمل في الدول المذكورة يقع بين 38% و40% إلا أنها تقل في فلسطين عن السعودية ودول الخليج العربي حيث إن المجتمع الخليجي مجتمع قبلي عشائري[4].

ولا تزال هذه الظاهرة بين مؤيد ومعارض على الرغم من التحذيرات من مخاطرها الطبية والاجتماعية بعدما ثبت علمياً أن نسبة ظهور الأمراض الوراثية النادرة ترتفع كلما تزداد صلة القرابة بين الزوجين، ويحذر العديد

---

(1) http://www.sis.gov.27/2/2000, قياس الرأي العام، الزواج المبكر

(2) Oibid.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002، سلسلة التقارير التحليلية بين بيانات التعداد والمسوح الصحية والديمغرافية رقم(2)، تكوين الأسر والأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين، مرجع سبق ذكره ، ص ص 32–33.

(4) المرجع السابق، ص 35.

من المتخصصين من أن زواج الأقارب يرفع نسبة الإصابة ببعض الأمراض الوراثية مثل انخفاض مستوى الذكاء في بعض الحالات وارتفاع الكولسترول الوراثي الذي يتسرب نوع منه على جدار الشرايين ويؤدي إلى أمراض القلب، ناهيك عن الأمراض الأخرى المرتبطة بالشلل والتخلف العقلي وإنيميا البحر المتوسط المعروفة بالثلاسيميا والتي يزداد احتمال ظهورها بين الأطفال من أزواج أقارب والحاملين لجينات هذا المرض[1]. إلا أن هناك من يؤيد زواج الأقارب على اعتبار أنه الزواج الأمثل ويعمل على زيادة علاقات القرابة وتقويتها ويقلل من احتمالات الانفصال بين الزوجين. وخلاصة القول إنه لا بد من توعية وتثقيف المقبلين على الزواج والآباء بمخاطر انتقال الأمراض الوراثية.

10.14.3 الطلاق:

يقصد بالطلاق حل رابطة الزواج وإنهاء العلاقة الزوجية، والطلاق بشكل عام إجراء مرفوض من المجتمع إلا في حالات الضرورة، والمطلقات هن أكثر فئات المجتمع ألماً، لأنهن في نظر المجتمع هن المسئولات عن مشاكل العلاقة الزوجية في كثير من الأحيان. تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن وقوعات الطلاق المسجلة لكل ألف من المتزوجين في الأراضي الفلسطينية بلغت في عام 1998 (7.3 في الألف) للذكور مقابل 7 في الألف للإناث وانخفضت هذه النسبة لدى الذكور في عام 2000 لتسجل 7.2 في الألف بينما ارتفعت لدى الإناث لتصل إلى 8 في الألف بنسبة زيادة 14.3% عن سنة 1998. وكانت نسبة الطلاق في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية حيث بلغت لدى الذكور عام 2000 (8.3 في الألف، 6.6 في الألف على التوالي)، أما الإناث فبلغت 8 في الألف في قطاع غزة مقابل 6.4 في الضفة الغربية، ومن الملاحظ أن نسبة الطلاق ارتفعت في عام 2000 عما كان في 1998 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة[2].

أما عن سبب ارتفاع نسبة الطلاق بشكل عام فربما يعود إلى المشكلات الاقتصادية ومشكلات السكن ناهيك عن الزواج المبكر بدليل أن وقوعات الطلاق كانت نسبتها أكبر للفئات العمرية الأصغر، كما أن تدخل أهل الزوجين في حياة الأزواج يسبب أحياناً خلافات عائلية والتي قد تؤدي إلى الانفصال، أما ارتفاع نسبة الطلاق في قطاع غزة عما هو في الضفة الغربية، فيعود ذلك إلى أن مستوى المعيشة والبطالة وتردي الظروف الاقتصادية والسكنية في قطاع غزة أسوأ مما هو عليه في الضفة الغربية، بالإضافة إلى أن هناك عدداً كبيراً من التجمعات الريفية في الضفة الغربية حيث إن العرف والعادات والتقاليد في المجتمعات الريفية تحد من مشكلات الطلاق بعد أن يتدخل أهل الزوجين لإنهاء الخلافات أو تدخل كبار العائلة وأهل الخير.

جدول 21: وقوعات الطلاق المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، 1996-2003

المنطقة	السنة							
	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الأراضي الفلسطينية	3,494	3,449	3,465	3,761	3,546	3,687	3,046	3,909
الضفة الغربية	2,247	2,143	2,213	2,388	2,120	2,207	1,776	2,360
قطاع غزة	1,247	1,306	1,252	1,373	1,426	1,480	1,270	1,549

المصدر: السنوات من 1996-2001 : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 29.
السنوات من 2002-2003: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (5)، رام الله، فلسطين، ص 244.

(1) صلة القرابة بين الزوجين والأمراض الوراثية، http://www.almdrsah.com.30-1-2005

(2) المصدر: سنة 1998: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 1999، رام الله-فلسطين، ص 152. مصدر سنة 2000 : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (5)، رام الله-فلسطين، ص 245.

وعند مقارنة بيانات الطلاق المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة (1996-2003) كما يوضحها الجدول رقم (21) نجد أن حالات الطلاق في تذبذب بين الزيادة والنقصان إلا أن الاتجاه في السنوات الأخيرة يتجه نحو الزيادة. كما تسجل حالات الطلاق في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة خلال السلسلة الزمنية من (1996-2003) ومرد ذلك أن عدد حالات الزواج أكبر في الضفة الغربية.

شكل13: وقوعات الطلاق المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة، 2001/1996

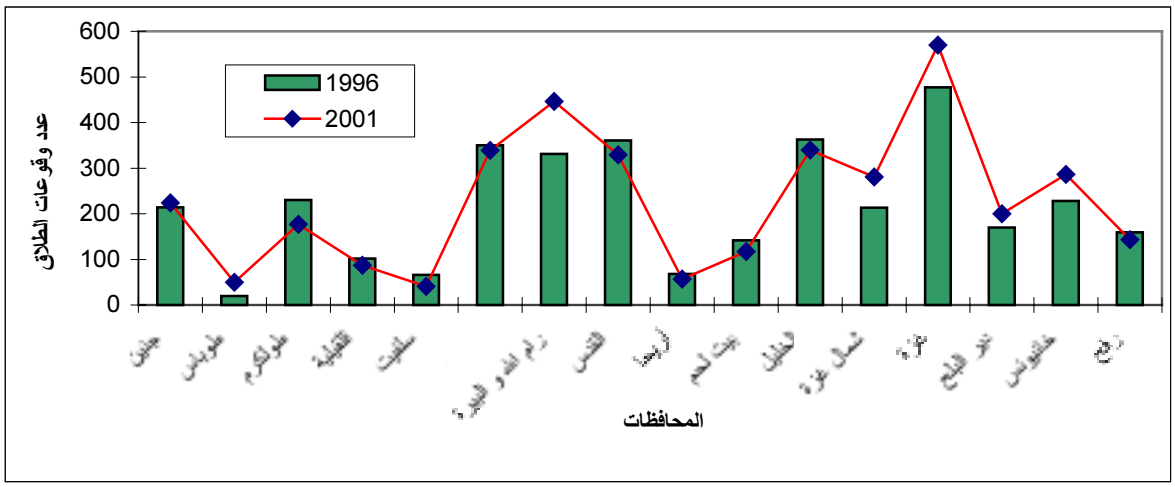

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية ، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

ويوضح الشكل رقم (13) أن أعلى نسبة من وقوعات الطلاق في الأراضي الفلسطينية لعام 2001 سجلتها محافظة غزة 15.5% من وقوعات الطلاق، يليها محافظة رام الله والبيرة 12.1% علماً بأنها تحظى بالمرتبة الخامسة من حيث عدد السكان ومن المحافظات التي سجلت نسبة طلاق مرتفعة أيضاً على التوالي محافظات الخليل ونابلس والقدس، أما المحافظات التي سجلت أدنى نسبة من وقوعات الطلاق على التوالي طوباس 1.4% يليها سلفيت، ثم أريحا، أما باقي المحافظات فسجلت نسبة متوسط مقارنة مع باقي المحافظات، ويبدو أن وقوعات الطلاق ترتبط إلى حد ما مع عدد السكان في كل محافظة، كما يلاحظ من الشكل أن بعض المحافظات سجلت ارتفاعاً في عدد وقوعات الطلاق في سنة 2001 عما كان في سنة 1996، في حين سجلت بعض المحافظات الأخرى انخفاضاً.

11.14.3 مدة الحياة الزوجية:

تعرف مدة الحياة الزواجية بأنها الفترة الفاصلة بين تاريخ الزواج الفعلي وتاريخ المقابلة بالنسبة للمتزوجات حالياً ولمرة واحدة، أو مجموع الفترات الفاصلة بين تاريخ الزواج الفعلي وتاريخ انحلال الزواج سواء بالطلاق أو الترمل للمتزوجات أكثر من مرة أو متزوجات لمرة واحدة، أي مجموعات السنوات التي قضتها المرأة في عصمة زوج[1].

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1999، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية، ج1، مرجع سبق ذكره، ص 40.

جدول 22: التوزيع النسبي للنساء (12 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب مدة الحياة الزواجية ونوع التجمع السكاني، 1997

مدى الحياة الزواجية	نوع التجمع			
	حضر	ريف	مخيمات	الأراضي الفلسطينية
أقل من 10 سنوات	46	47.4	48.9	47.4
من 10 إلى أقل من 20 سنة	29.4	28.5	29.6	29.2
أكثر من 20 سنة	24.5	24	21.4	23.2
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002، مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة التقارير الوصفية (13)، (خصائص السكان في مخيمات الأراضي الفلسطينية)، ص 37.

أشارت بيانات التعداد جدول رقم (22) أن 47.4% من النساء في الأراضي الفلسطينية تراوحت مدة حياتهن الزواجية أقل من 10 سنوات، ونحو 29.2% منهن تراوحت مدة حياتهن الزواجية من (10-أقل من 20 سنة) وباقي النسبة 23.3% للنساء اللواتي تزيد فترة زواجهن عن 20 سنة فأكثر، كما يلاحظ أن الفئات العمرية الصغرى تحظى بأكبر نسبة من النساء المتزوجات والعكس بالنسبة للفئات العمرية الكبرى.

والخلاصة التي ننتهي إليها من العرض السابق أن معظم حالات الزواج في الأراضي الفلسطينية من الشباب، وهذا مرده أن المجتمع الفلسطيني مجتمع شاب فتى، يضاف إلى ذلك انتشار الزواج المبكر، وفيما يتعلق بالفروقات في التوزيع النسبي لمدة الحياة الزواجية فنجد أنها ليست كبيرة في التجمعات الحضرية والريفية والمخيمات ولم تبتعد عن المتوسط العام في الأراضي الفلسطينية.

12.14.3 الخطوبة والعزوبية والترمل:

تشير بيانات التعداد أن نسبة الذين يعقدون قرانهم داخل الأسرة قليلة على مستوى الأراضي الفلسطينية والمناطق ومستوى التجمع، إذ تتراوح في جميع الحالات لكلا الجنسين من (0.7-1.8%)[1]، وربما يعود ذلك إلى الظروف الاقتصادية المتردية وتكاليف الزواج المرتفعة مما يجعل الشباب يحجمون عن الخطوبة، يضاف إلى ذلك طبيعة المجتمع الفلسطيني المحافظ الذي يرفض أن تطول فترة الخطوبة على عكس بعض المجتمعات العربية المنفتحة والمجتمعات الغربية التي يمكن أن تصل فيها فترة الخطوبة إلى عدة سنوات ناهيك عن بعض الأسر التي تحبذ أن يتم الزواج بعد عقد القران مباشرة، ومما يلاحظ أن نسبة الذين يعقدون قرانهم من الرجال أعلى منه للإناث، ويعزى ذلك إلى أن جزءاً من الرجال يعقدون قرانهم على فتيات من خارج فلسطين.

وأظهرت نتائج التعداد أن نسبة الذين يعقدون قرانهم في الضفة الغربية أعلى مما هو عليه في قطاع غزة وربما يرجع السبب إلى أن المستوى المعيشي في الضفة الغربية أفضل منه في قطاع غزة مما يسمح للشباب بعقد قرانهم لإقامة أسر جديدة، وقد يكون لإطالة فترة الخطوبة دور في ذلك حيث إن المجتمع في المناطق الحضرية في الضفة الغربية أكثر انفتاحاً ومدنية مما يسمح بإطالة فترة الخطوبة على اعتبار أن هذه الفترة تسمح بتعرف الزوجين على بعضهما البعض بشكل أفضل، أما المناطق الريفية فقد تطول فيها فترة الخطوبة بسبب زواج الأقارب حيث يتم ما يعرف بحجز الفتاة

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1999، نتائج التعداد، تقارير السكان، ج1، الأراضي الفلسطينية، ص 136-143، الضفة الغربية، ص 97-103، قطاع غزة، ص 97-103.

وهي في سن صغيرة لأحد الأقارب لكي لا تتزوج من خارج العائلة، وقد يكون مبرر ذلك الموروثات الاجتماعية من ناحية ولكي لا يخرج الإرث إلى خارج العائلة.

وفيما يتعلق بالعازبين (الذين لم يتزوجوا أبداً) فبلغ عددهم حسب نتائج التعداد 618,152 نسمة بنسبة 39.6%[1] من السكان 12 سنة فأكثر أي أنهم يسجلون المرتبة الثانية بعد المتزوجين، وكانت نسبة العازبين من الذكور 44.5% مقابل 34.6% للإناث، ويعزى ذلك إلى أن سن الزواج لدى الإناث يكون أقل منه لدى الذكور ناهيك عن عزوف بعض الشباب عن الزواج في سن مبكرة لارتفاع تكاليف الزواج وتردي الأوضاع الاقتصادية كما سبق ذكره بالإضافة إلى أن جزء من هذه الفئة لم يصل إلى سن الزواج.

ومن الأهمية بمكان عند دراسة العزوبية أن نتعرف على المشكلات التي تنتج عن تأخير سن الزواج وصولاً إلى العنوسة. وأظهرت البيانات أن نسبة العزوبية بين الإناث في سن الحمل تبلغ حوالي 35%، بينما تبلغ نسبة المتزوجات 62% وباقي الإناث يتوزعن بالتساوي ما بين حالتي الترمل والطلاق. وترتفع نسبة العزوبية بين اللاجئات والمقيمات في المناطق الريفية وتختلف نسبة العزوبية حسب عدد سنوات الدراسة، حيث تبلغ نسبة العازبات من اللواتي أمضين في التعليم أقل من 7 سنوات نحو 22% في حين تبلغ نسبة العازبات اللواتي أمضين في التعليم 13 سنة فأكثر نحو 45%، إضافة إلى ذلك فإن نسبة العزوبية في الضفة الغربية تزيد عن قطاع غزة 36% مقابل 33%[2].

وإذا ما قارنا نسبة العزوبية في الأراضي الفلسطينية للنساء في سن الحمل مع الدول العربية الأخرى فتجد أن النسبة تعد قليلة وكانت هذه النسبة 33% في سوريا عام 1978، و34% في الأردن عام 1976، وارتفعت هذه النسبة في سوريا لتصل إلى 44% عام 1993، و45% في الأردن عام 1997[3]. وكشفت إحدى الدراسات عام 2002 أن 35% من الفتيات في كل من الكويت وقطر والبحرين والإمارات بلغن مرحلة العنوسة وانخفضت هذه النسبة في كل من مصر والسعودية واليمن وليبيا لتصل إلى 30% بينما بلغت 20% في كل من السودان والصومال و10% في سلطنة عمان والمغرب، ومن اللافت أن العنوسة لا تقتصر على النساء فقط فهناك نسبة كبيرة من الرجال يعانون من هذه الظاهرة[4].

ولا شك أن متوسط عمر العزوبية وقت الزواج ارتفع بصورة ملموسة للذكور والإناث على حد سواء في السنوات الأخيرة حيث إن الزواج المبكر هو الذي كان سائداً في المجتمع الفلسطيني، وأشارت نتائج التعداد السكان 1997 أن متوسط العمر العزوبي عند الزواج مرتفعاً، حيث بلغ في الأراضي الفلسطينية 25.4 للذكور و21.5 للإناث، في حين كان متوسط العمر العزوبي في الضفة الغربية أعلى منه في قطاع غزة لكلا الجنسين إذ سجل للذكور 25.9 سنة، و 24.5 سنة وللإناث 22 سنة، 20.8 سنة على التوالي. وقد تساوى متوسط العمر العزوبي عند الزواج لسكان الحضر والريف للذكور في الأراضي الفلسطينية ليسجل 25.2 سنة. بينما كان أعلى للإناث في الريف إذ بلغ 21.9 سنة مقابل 21.3 للحضر. وكان العمر العزوبي عند الزواج للمسلمين أقل منه لدى المسيحيين لكلا الجنسين إذ بلغ للذكور 25.4

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1999، نتائج التعداد، تقارير السكان، ج1، الأراضي الفلسطينية، ص 136-143، الضفة الغربية، ص 97-103، قطاع غزة، ص 97-103.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002، تكوين الأسر في الأراضي الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، 33.

(3) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(4) http://www.arabia-intorm.com.2002.

سنة وللإناث 21.5 عند المسلمين، و29.9 سنة للذكور و23.4 سنة للإناث. وبلغ متوسط العمر العزوبي عند الزواج للاجئين 25.3 سنة للذكور و21.8 سنة للإناث، أما لغير اللاجئين فقد بلغ 25.5 سنة للذكور و21.3 سنة للإناث[1].

وبالرغم من أن متوسط العمر العزوبي في الأراضي الفلسطينية يعد مرتفعاً خلال السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات السابقة إلا أنه يعتبر أقل من بعض الدول المجاورة، فعلى سبيل المثال نجد أن المتوسط في الأردن كان مرتفعاً مع العلم أن الخصائص الاجتماعية للشعب الأردني قريبة جداً من الشعب الفلسطيني، فيذكر أن متوسط عمر العزوبية وقت الزواج ارتفع بصورة ملموسة للذكور والإناث على حد سواء فبينما كان متوسط عمر العزوبية وقت الزواج للذكور 26 عاماً في عام 1979 ارتفع في عام 2002 ثلاث سنوات ليصل إلى 29 عاماً. أما متوسط العزوبية بالنسبة للإناث ارتفع بمعدل 6 سنوات حيث كان متوسط عمر العزوبية وقت الزواج في عام 1979 (21 عاماً) ووصل في عام 2002 إلى 27 عاماً[2]، ويمكن القول إنه من خلال المعرفة بالواقع الفلسطيني فإنه يمكن أن تنطبق النتائج السابقة على الأراضي الفلسطينية وبدرجة كبيرة في المستقبل.

وحول أسباب هذه الظاهرة في المجتمع الفلسطيني فإن الأزمة الاقتصادية وضيق ذات اليد في مقدمة الأسباب التي أدت إلى تفاقم المشكلة، حيث إن تكاليف الزواج مرتفعة وتفوق طاقة كثير من الشباب بدءاً من صعوبة الحصول على مسكن يتناسب مع ذوي الدخل المحدود، وانتهاءً بالتباهي بقيمة الشبكة والمؤخر وجهاز العروسة، والبذخ في الأفراح وأثاث البيوت، يضاف إلى ما سبق أن عدداً من الشباب الذين هم في سن الزواج داخل المعتقلات، كما أن اتجاه الفتاة إلى التعليم أسهم في تأخير سن الزواج في كثير من الأحياء إلى بعد تخرج الفتاة من الجامعة بعد أن اعتادت الأسرة الفلسطينية على استقرار سن الزواج للفتاة عند 15 إلى 20 سنة.

ولعل من أهم الحقائق أن الفتاة أكثر تأثيراً بالعنوسة من الناحية النفسية والاجتماعية، وللحد من هذه المشكلة لا بد من تطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي الذي دعا إليه الإسلام وتشجيع فكرة إقامة حفلات الزواج الجماعية بمساهمة رجال الأعمال والقادرين والاستفادة من أموال الزكاة بهدف معاونة الشباب على نفقات الزواج بدلاً من عزوفهم عنه والحد من الانحراف أيضاً.

أما بصدد الأرامل فبلغ عددهم عام 1997 – كما وأشارت إليه نتائج التعداد – 58,690 أرملاً وأرملة أو ما يعادل 3.8% من السكان وشكلت نسبة الإناث 7% مقابل 0.6% للذكور[3] ويعود انخفاض النسبة عند الرجال إلى أن الرجال أكثر ميلاً للزواج مرة أخرى في حالة الترمل مما هو الحال عند الإناث اللاتي يتوفى أزواجهن، حيث إن معظمهن يفضلن أن يعشن مع أبنائهم. كما أن الرجل بإمكانه أن يتزوج في سن متأخرة مرة أخرى، بعد الترمل في حين المرأة قليلاً ما تتزوج للمرة الثانية ولا سيما إذا كان لديها أولاد أو كانت متقدمة في السن. وسجلت نسبة الأرامل من الإناث في الضفة الغربية أعلى منه في قطاع غزة بينما تساوت النسبة للرجال في كل من المنطقتين، ويلاحظ أن الأرامل في مخيمات اللاجئين نسبتها أعلى لكلا الجنسين مما هو عليه في الحضر والريف مع زيادة نسبة الترمل في المناطق الريفية أكثر منه في المناطق الحضرية.

---

(1) المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، الخصائص الزواجية في الأراضي الفلسطينية، ص63.

(2) http://www.alghad.jo. إسلام الشوملي, 2005.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1999، نتائج التعداد، تقارير السكان، ج1، الأراضي الفلسطينية، ص 136–143، الضفة الغربية، ص 97–103، قطاع غزة، ص 97–103.

13.14.3 علاقة المتزوجين داخل الأسرة برب الأسرة:

فيما يتعلق بالمتزوجين داخل الأسرة حسب العلاقة برب الأسرة نجد أن 85.6% من المتزوجين داخل الأسرة هم من أرباب الأسر الذكور مقابل 1.7%، من الإناث ويأتي بالمرتبة الثانية المتزوجين من الأبناء الذكور 11% مقابل 0.9% للإناث، ثم يسجل الاخوة أي أخ رب الأسرة داخل المسكن المرتبة الثالثة 1.7% للذكور ونسبة قليلة جداً للإناث، ومن الجدير بالملاحظة أن وجود أكثر من فرد متزوج داخل الأسرة قد يعرضها إلى التفكك والمشكلات العائلية، حيث لا تتوفر الخصوصية للزوجين داخل المسكن بالشكل المطلوب، ولا سيما للمرأة التي تقضي وقتاً طويلاً داخل البيت، فظاهرة السكن الجماعي من الظاهرات المنتشرة بشكل كبير في المجتمع الفلسطيني وأفرزت الكثير من المشاكل والتي تفضي إلى الطلاق في بعض الأحيان كما سبق ذكره[1].

ومن الملاحظ أن بعض الإناث المتزوجات يسكن مع آبائهن أو أخواتهن ولكن هذه النسبة منخفضة وربما يعود ذلك إلى عدة أسباب منها اعتقال الزوج أو سفره أو نتيجة للخلافات العائلية. ومن الطبيعي أن نجد ارتفاع نسبة زوجات أبناء أرباب الأسر إذ بلغت نسبتهم 10.2% من الأفراد المتزوجين داخل الأسر أما فيما يتعلق بباقي أفراد الأسرة المتزوجين كأب رب الأسرة، أمه، أو حفيده، أو حفيدته أو أقربائه فكانت نسبتهم داخل الأسرة منخفضة جداً[2].

وبخصوص أرباب الأسر المتزوجين كانت نسبتهم في الضفة الغربية أعلى منه في قطاع غزة، كما يلاحظ أن نسبة زوجة الابن في قطاع غزة أكبر منه في الضفة الغربية وذلك يعود إلى زيادة نسبة الأسر الممتدة في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية من ناحية وارتفاع نسبة الأبناء الذين ينفصلون عن الأسرة عند الزواج في الضفة الغربية من ناحية أخرى، في حين تكاد تتساوى نسبة المتزوجين في الأسرة في كل من الضفة وغزة للباقي حسب علاقتهم برب الأسرة.

15.3 تركيب الأسرة:

جدول 23: التوزيع النسبي حسب تركيب الأسرة وجنس رب الأسرة والمنطقة، 1995

التركيب الأسري	الضفة الغربية		قطاع غزة		المجموع	
	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
أحد الزوجين مع أطفال	43.5	0.5	41.7	0.5	43	0.5
الزوجة مع أطفال	1.9	67.8	3.1	58.4	2.2	64.9
الزوجين فقط	0.7	6.2	-	5.1	0.5	5.9
أحد الزوجين مع أطفال وأفراد آخرين	16.5	0.5	22.5	0.8	18.0	0.6
الزوجين مع أطفال وأفراد آخرين	0.6	21.4	0.4	32.3	0.6	24.7
الزوجين وأفراد آخرون بدون أطفال	7.1	2.9	7.2	2.6	7.1	2.8
فرد واحد	29.7	0.7	25.0	0.4	28.6	0.6
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998، المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات، مرجع سبق ذكره، ص 39.

(1) المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية ، مرجع سبق ذكره ص20.

(2) المرجع السابق، نفس الصفحة.

تفيد بيانات الجدول رقم (23) أن الأسر الفلسطينية التي ترأسها امرأة غالباً ما تتكون من امرأة تعيش مع أطفالها ثم امرأة تعيش لوحدها يليها امرأة تعيش مع أطفال وأفراد آخرين. وشكلت هذه الحالات الثلاث 89.6% من الأسر التي ترأسها امرأة. يضاف إلى ذلك نسبة أقل نحو 7.1% للمرأة التي تعيش مع أفراد آخرين بدون أطفال، وباقي النسبة للأسر التي ترأسها امرأة وتتكون من الزوجين مع أطفال وأفراد آخرين أو الزوجين فقط. بينما نجد أن غالبية الأسر التي يرأسها رجل غالباً ما تتكون من الزوجين مع أطفال أو الزوجين مع أطفال وأفراد آخرين أو الزوجين فقط ويبقى نسبة قليلة للأسر التي تتكون من زوجين وأفراد آخرين بدون أطفال ومن رجل واحد ورجل مع أطفال.

ومما سبق نستنتج أن الأسر التي ترأسها امرأة وتتكون من امرأة وأطفالها تشكل نسبة كبيرة من الأسر على عكس الأسر التي يرأسها رجل وتتكون من رجل مع أطفاله، ولا شك أن هذه الأسر التي ترأسها امرأة ولديها أطفال تعاني من مشكلات اجتماعية ونفسية واقتصادية وصحية ولا سيما إذا كان مستوى المعيشة للأسرة منخفض، ومصدر رزق العائلة غير مستمر.

ومن الملاحظات أنه لا يوجد في قطاع غزة أي أسرة تتكون من الزوجين وترأسها امرأة في حين أن هناك نسبة قليلة 0.7% في الضفة الغربية، كما نجد أن الأسر التي ترأسها امرأة مع أطفال وأفراد آخرين أعلى في قطاع غزة مما هو عليه في الضفة الغربية بفارق 6%، بينما نجد تفوقاً لنسبة الأسر التي ترأسها امرأة والتي تتكون من فرد واحد في الضفة الغربية مما هو عليه في قطاع غزة وبفارق 4.7%. كما أن هناك تفوقاً بسيطاً في الضفة للأسر التي ترأسها امرأة مع أطفالها. كما يلاحظ أن الأسر التي يرأسها رجل، وبها الزوجان مع أطفال وأفراد آخرين كانت في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية ويعود ذلك ربما إلى ارتفاع نسبة الأسر الممتدة في قطاع غزة بشكل أكبر عما هو عليه في الضفة الغربية. أما الفروقات للأسر الأخرى لم تكن كبيرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

16.3 التركيب التعليمي للأسرة:

يعد التعليم الركيزة الأساسية في بناء نهضة الأسرة والمجتمع كما أنه السبب الرئيس في تقدم الأمم أو تخلفها، ومما لا شك فيه أن الفلسطينيين يتمتعون بمستوى عالٍ من التعليم مقارنة بالعديد من دول العالم، إذ بلغ معدل معرفة القراءة والكتابة في الأراضي الفلسطينية (للسكان 10 سنوات فأكثر) وفقاً لنتائج التعداد (88.4%) أي أن نسبة الأمية بلغت 11.6% من السكان[1]، فيما تراوح معدل معرفة القراءة والكتابة على مستوى العالم سنة 2000 من (100-15.7%)[2] ويأتي ترتيب فلسطين بالمرتبة 88 مقارنة بالدول الأخرى كما يفوق المستوى التعليمي في فلسطين نظيره بالدول العربية بالرغم من الاحتلال ومعوقاته للعملية التعليمية.

(1) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999، ملخص نتائج التعداد، مرجع سبق ذكره، ص 34.

(2) Microsoft Encarta Interactive world Atlas, literacy rate, 2001, CD., op. cit.

1.16.3 الحالة التعليمية لرب الأسرة:

شكل14: التوزيع النسبي للأسرة حسب الحالة التعليمية والجنس لرب الأسرة، 1997

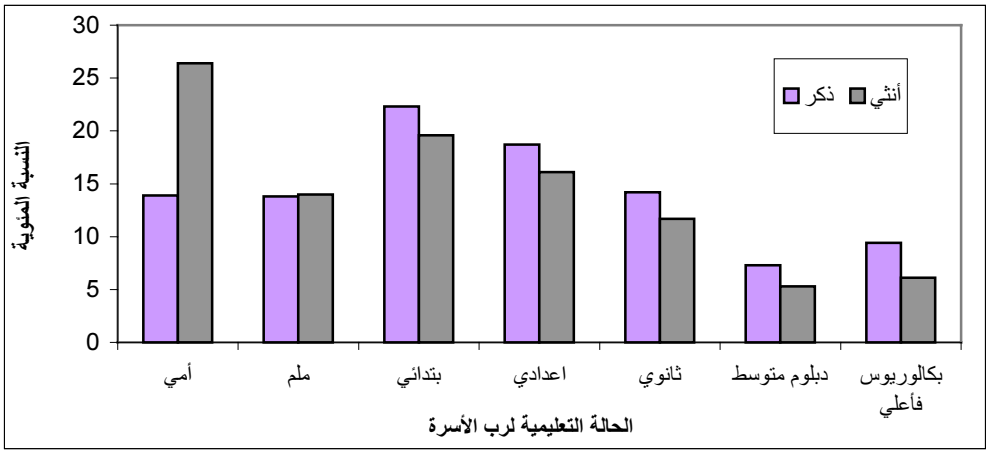

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، الخصائص المختلفة للنساء اللواتي يرأسن أسر في الأراضي الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 23.

ويتضح من تحليل الشكل رقم (14) أن الحالة التعليمية للسكان الفلسطينيين انعكست على أرباب الأسر، فكانت نسبة الأمية لدى أرباب الأسر لكلا الجنسين 15% وتعد هذه النسبة قليلة مقارنة بالدول العربية المجاورة والدول النامية، وبالرغم من أن النسبة منخفضة في فلسطين إلا أن الأمر يقتضي العمل على محو الأمية تماماً لأن هذه الظاهرة تشكل خطراً على الأسرة من حيث البناء الاجتماعي والبيئة السكنية بل تبرز ممارسات خاطئة وغير صحيحة على صحة الأسرة. وبخصوص الملمين والحاصلين على التعليم الابتدائي فكانت نسبتهم ما يزيد على ثلث أرباب الأسر، فيما كانت نسبة الحاصلين على التعليم الإعدادي والثانوي نحو ثلث أرباب الأسر أيضاً، أما أرباب الأسر الذين يحملون مؤهلاً علمياً دبلوماً متوسطاً فأعلى فبلغت نسبتهم 16.6%.

وثمة فروقات بين تعليم أرباب الأسر من الذكور والإناث، فنحو 26.4% من النساء اللاتي يرأسن أسر يعانين من الأمية ونحو 33.6% منهن ملمات بالقراءة والكتابة دون الحصول على أي مرحلة تعليمية مضافاً إليهن الحاصلات على الشهادة الابتدائية، وبلغت نسبة الحاصلات على الشهادة الإعدادية والثانوية 27.8% يبقى 12.2% للاتي يحملن مؤهلاً علمياً دبلوماً متوسطاً فأعلى، ومما لا شك أن التحولات التي حصلت في التعامل مع المرأة حيث إنها حظيت بقدر من الحرية في العمل والتعليم، واختيار شريك الحياة أثرت بدورها على بناء الأسرة وأحدثت كثيراً من التغيرات بها وعلى مختلف المستويات سواء في حجمها أو نمطها أو في وظائفها.

أما بصدد الحالة التعليمية لرؤساء الأسر من الرجال، فالذين يعانون من الأمية أقل مما هو عليه عند النساء، إذ بلغت 13.9% بينما كانت نسبة الملمين بالقراءة والكتابة والحاصلين على الابتدائية قريبة إلى حد ما مع الأسر التي ترأسها امرأة إذ بلغت 36.1% أما الرجال من أرباب الأسر الحاصلين على الإعدادية والثانوية فنسبتهم 32.9%، فيما بلغت نسبة الحاصلين على دبلوم متوسط فأعلى 17.1%.

ومما سبق نستنتج أن نسبة المتعلمين من أرباب الأسر الرجال أعلى منه من أرباب الأسر النساء في جميع المراحل التعليمية، ولا بد من الإشارة إلى أنه إذا كان رب الأسرة لديه مؤهل علمي مرتفع يكون لديه فرصة أكبر للعمل، كما أنه يلعب دوراً هاماً في نمو شخصية واتجاهات وأنماط السلوك لدى أفراد الأسرة وترابطهم.

2.16.3 الحالة التعليمية لأفراد الأسرة:

جدول 24: معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس ونوع التجمع والمنطقة، 1997

الجنس	الضفة الغربية				قطاع غزة				الأراضي الفلسطينية			
	حضر	ريف	مخيمات	المجموع	حضر	ريف	مخيمات	المجموع	حضر	ريف	مخيمات	المجموع
ذكور	94.1	93.3	92.7	93.7	92.3	89.0	93.9	92.6	93.3	93.1	93.6	93.3
إناث	86.0	78.8	82.2	82.4	85.4	76.5	84.4	84.6	85.7	78.7	83.8	83.2
كلا الجنسين	90.1	82.5	87.5	88.1	88.9	82.7	89.2	88.7	89.6	85.9	88.7	88.3
الفجوة بين الذكور والإناث	91.4	84.5	88.7	87.9	92.5	85.9	89.9	91.4	91.6	84.5	89.5	89.2

الجدول من إعداد الباحث، بناءاً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، نتائج التعداد، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، النتائج النهائية، تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية (الجزء الثاني) رام الله، فلسطين، ص 43.

يتبين من دراسة الجدول رقم (24) أن معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الأفراد الذين أعمارهم (10 سنوات فأكثر) في الأراضي الفلسطينية تبلغ 88.3% وتفاوتت هذه النسبة بين المناطق والتجمعات السكانية والجنس، فعلى مستوى المناطق كانت النسبة مرتفعة قليلاً في قطاع غزة 88.7% عنه في الضفة الغربية 88.1% ويعود ذلك إلى انخفاض النسبة في التجمعات الريفية والمخيمات في الضفة الغربية، أما حسب التجمع فنجد أن التجمعات الحضرية سجلت أعلى نسبة 89.6% يليها المخيمات 88.7% وأقل نسبة للريف 85.9%، ويعزى ارتفاع النسبة لسكان المخيمات بالرغم من المعاناة والظروف الاقتصادية الصعبة إلى الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث الدولية للمرحلتين الابتدائية والإعدادية بالإضافة إلى رغبة السكان اللاجئين في تحسين ظروفهم المعيشية من خلال التعليم لإيجاد فرص عمل مناسبة بعد أن فقدوا مدنهم وقراهم التي كانوا يعيشون بها داخل أراضي فلسطين عام 1948.

ومما يلاحظ أن نسبة التعليم كانت في حضر الضفة الغربية أعلى منه في قطاع غزة بينما تفوق ريف ومخيمات القطاع بنسبة بسيطة عن الضفة الغربية، أما معدل التعليم في الأراضي الفلسطينية على مستوى الجنس فكان مرتفعاً لدى الذكور 93.3% مقابل 83.2% لدى الإناث، أي بنسبة زيادة 10.8% لصالح الذكور، وكان المعدل –أيضاً– مرتفعاً لدى الذكور القاطنين في مختلف التجمعات السكانية ولكن من اللافت أن المعدل للذكور في الضفة الغربية أعلى منه بنسبة طفيفة مما هو عليه للذكور في قطاع غزة، أما الإناث فإن المعدل في الضفة الغربية يقل بنسبة 2.6% عنه في قطاع غزة وذلك بسبب ارتفاع نسبة سكان الريف في الضفة الغربية، حيث إنه من المعروف أن التحاق الإناث بالمدارس في المناطق الريفية منخفض مقارنة بالحضر والمخيمات، ولا سيما لدى الأجيال المتقدمة في السن. وقد يكون ذلك لعدم توفر عدد كافٍ من المدارس في المناطق البعيدة.

ومما سبق يلاحظ أنه بالرغم من ارتفاع معدلات معرفة القراءة والكتابة للأفراد (10 سنوات فأكثر) في جميع المناطق والتجمعات السكانية إلا أن هناك فروقات بين تعليم الذكور والإناث فكانت الفجوة بين الجنسين في مجال معرفة القراءة

والكتابة في فلسطين 89.2% لصالح الذكور، وكانت الفجوة أدنى حد لها في الحضر وأعلى حد في الريف، وهذا يتطلب تحقيق التعادل بين الجنسين في مجال معرفة القراءة والكتابة والعمل على خفض الأمية لدى الإناث والذكور على حد سواء.

17.3 الأسرة والأفراد المعاقين:

كشفت نتائج التعداد 1997 أن عدد المعاقين في الأراضي الفلسطينية بلغ 46,063 معاقاً، وهذا يشكل 1.8% من إجمالي السكان، وكانت نسبة الإعاقات حسب نوع التجمع متقاربة إذ بلغت 1.7% في المناطق الحضرية مقابل 1.8% في المناطق الريفية، وترتفع نسبة المعاقين في المخيمات لتصل إلى 1.9% من سكان المخيمات[1]، ويبدو أن السبب في ارتفاع النسبة في كل من الحضر والمخيمات، ولو بشكل بسيط إلى تركز معظم مؤسسات الرعاية الصحية للمعاقين في المدن بالإضافة إلى أن المخيمات والمدن من أكثر المناطق توتراً في مواجهة الاحتلال مما يحدث إصابات أثناء المواجهات قد تؤدي إلى إعاقة ولاسيما إعاقة حركية، كما أن المخيمات والمناطق العشوائية التي تكون داخل المدن من أكثر المناطق معاناة من المشكلات البيئية التي تؤثر على صحة السكان وتحدث إعاقات في بعض الأحيان والتي منها مرض لين العظام والذي يحدث نتيجة لعدم التهوية والتشميس.

وترتفع نسبة المعاقين من الذكور أكثر من الإناث في مختلف المناطق والتجمعات والمحافظات، وبلغت نسبة الإعاقة بين الذكور 2.1%، وبين الإناث 1.4%، ويعود ذلك إلى أن الذكور هم الأكثر عرضة للحوادث أو الإصابات أثناء مواجهة الاحتلال وقيادة السيارات والعمل، وتعد الإعاقات الحركية من أكثر الإعاقات انتشاراً والتي تشكل 30.2% من مجموع الإعاقات في الأراضي الفلسطينية ويعود ارتفاع هذه النسبة نتيجة للإصابات التي يتعرض لها الفلسطينيون من الاحتلال الإسرائيلي وتسجل الإعاقات البصرية والعقلية نسبة متقاربة 14.6% و14.5% على التوالي، وأقل الإعاقات انتشاراً هي استخدام الأصابع إذ بلغت 3.5% فقط، أما باقي النسبة فكانت للإعاقات السمعية والنطقية وسمعية ونطقية وعقلية وحركية ومتعددة وأخرى، وتراوحت النسبة لمختلف الحالات من 5.1-7.9%، وتتناسب الإعاقات تناسباً طردياً مع العمر إذ تنخفض لدى الأطفال ومتوسطي السن، وترتفع لدى كبار السن[2].

وحسب ما توفر من بيانات عن الإعاقات التي نتجت عن الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة من 2000/9/29 إلى 2003/2/31 للضفة الغربية فإنها بلغت 1,183 إعاقة منها 63.8 نتيجة للرصاص الحي، أما توزيع الإعاقات حسب الفئات العمرية فإن أعلى نسبة كانت للفئة العمرية من (19-29 سنة) حيث بلغت 41.8% من الإعاقات تليها الفئة من (10-18 سنة) 27.5% ثم الفئة من (30-31) 15.7% وباقي النسبة لباقي الفئات، وتوزعت الإعاقات بنسبة 94.6% للذكور مقابل 5.4% للإناث، ولم تتوفر بيانات عن قطاع غزة[3].

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، نتائج التعداد، تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية، ج1، مرجع سبق ذكره، ص ص 430-456.

(2)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، الأشخاص المعاقون في الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين، ص 41.

(3)وزارة الصحة، مركز المعلومات الصحية الفلسطينية، الوضع الصحي في فلسطين 2003، يوليو 2004، ص ص 113 ، 114.

الفصل الرابع

الواقع الاقتصادي للأسرة الفلسطينية

تعد دراسة التركيب الاقتصادي للأسرة من العناصر المهمة للتعرف على ملامح النشاط الاقتصادي، والذي يؤثر بشكل كبير على رفاهية الفرد وتوفير احتياجاته المختلفة من تكوين أسر جديدة ومساكن ومرافق وخدمات وغيرها من الاحتياجات.

وتشمل دراسة التركيب الاقتصادي للأسرة الأنشطة واتجاهاتها من خلال الهيكل الاقتصادي الذي يشمل العلاقة بقوة العمل والاستثمار والادخار والدخل والإنفاق وتكوين رؤوس الأموال كما يشمل دراسة الفقر والبطالة والاستهلاك ومستوى المعيشة.

1.4 القوى العاملة (النشيطون اقتصادياً):

يعرف النشيطون اقتصادياً بأنهم هم جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة[1] وتشمل هذه الفئة المشتغل والمتعطل سبق له العمل والمتعطل لم يسبق له العمل.

وتشير نتائج التعداد السكاني 1997 أن نسبة القوى العاملة المشاركة (مجموع العاملين والعاطلين عن العمل مقسوماً على مجموع الأفراد 15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية 43.5% من إجمالي السكان 15 سنة فأكثر، ويشير تقرير التنمية البشرية أن النسبة انخفضت لتصل إلى 40.4% عام 2004[2] وعند مقارنة هذه النسبة بدول العالم فنجد أنها دون الحد الأدنى إذ تراوحت نسبة القوى العاملة المشاركة في العالم بين (48.1-85.9%)[3]. وربما يرتبط ذلك الانخفاض باتساع قاعدة الهرم السكاني للفئات العمرية الصغيرة دون 15 سنة، حيث بلغت نسبتها في الأراضي الفلسطينية 47% من إجمالي السكان.

أظهرت نتائج مسح القوى العاملة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004[4] أن هناك فروقات بين القوى العاملة المشاركة حسب المنطقة ففي قطاع غزة انخفضت ما بين الربع الثالث 2000 والربع الثالث من العام 2003 من 40.1% إلى 38.2%، كما واصلت النسبة الانخفاض لتصل إلى 36.3% في الربع الثاني 2004، أما في الضفة الغربية فقد كانت النسبة أعلى ولكنها سجلت انخفاضاً أيضاً من 45.3% في الربع الثالث 2000 إلى 42.9% في الربع الثالث 2003 لتصل إلى 42.5% في الربع الثاني 2004.

ويعود الانخفاض في نسبة القوة العاملة في الفترة الأخيرة إلى أن القوى العاملة الفلسطينية تتأثر بحركة وتطور الاقتصاد الإسرائيلي، بمعنى أن البطالة ترتفع في الأراضي الفلسطينية في حالة الإغلاقات وفي حالة الركود في الاقتصاد الإسرائيلي، كما أن القوى العاملة الفلسطينية ترتبط باحتياجات السوق الإسرائيلي في المجالات المختلفة، بالإضافة إلى النواحي الأمنية والتي لها تأثير مباشر على الاقتصاد الإسرائيلي والفلسطيني.

---

(1) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي، 1998، رام الله، فلسطين، ص 16.

(2) جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، ملخص تقرير التنمية البشرية، 2004، مرجع سبق ذكره.

(3) Microsoft Encarta Interactive world Atlas, 2000, CD. labour (3). Torce unemployment rate, op. cit.

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، أثر الحصار الإسرائيلي على سوق العمل (قطاع غزة)، رام الله، فلسطين.

وتبلغ نسبة القوى العاملة من الرجال 76.8% وتعد هذه النسبة مقبولة إذا ما قورنت بدول العالم حيث تراوحت النسبة من (48.1–85.9%) كما أن النسبة في الأراضي الفلسطينية قريبة جداً من الدول العربية المجاورة والتي بلغت في مصر 70.3%، والأردن 36.3%، ولبنان 71%، وفي سوريا 73.5%، وكانت النسبة أقل في إسرائيل 59.4%[1]، أما فيما يتعلق بمعدلات مشاركة المرأة في العمل فبعد أن كانت النسبة عام 1997 (9.5%) ارتفعت إلى 12.8% عام 2003 وإلى 13.4% في عام 2004[2]، بينما أظهرت نتائج مسح القوى العاملة عام 2004 أن نسبة المشاركة للنساء انخفضت من 11.7% خلال الربع الثالث 2000 إلى 10% في الربع الثالث 2003 لتصل 8.7% في الربع الثاني 2004، وتعد نسبة مشاركة النساء في العمل قليلة إذا ما قورنت بنسبة المشاركات في العمل على مستوى العالم، حيث تراوحت من (14.1–51.9%)، كما أن النسبة في الأراضي الفلسطينية أقل مما هي عليه في بعض الدول المجاورة حيث بلغت في مصر 29.7%، والأردن 23.3%، ولبنان 29%، وسوريا 29.5%، أما في إسرائيل فكانت النسبة ضعف ما هو عليه في الأراضي الفلسطينية[3].

ومن اللافت للنظر أنه يظهر تباين على مستوى المناطق في مشاركة المرأة في القوى العاملة فأظهرت نتائج المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 1998 أن مساهمة المرأة في القوى العاملة في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة، 17%، 8% على التوالي خلال الفترة من 1995–1997[4].

ويعزى انخفاض مشاركة النساء في العمل بشكل عام إلى عدة أسباب منها ما يرتبط بالعادات والتقاليد التي لا تحبذ عمل المرأة إلا للحاجة الضرورية، وأن يكون العمل مناسباً لطبيعة المرأة وتكوينها النفسي والبدني والأخلاقي، أما ارتفاع نسبة مشاركة المرأة عما هو عليه عام 1997، ولا سيما في الضفة الغربية، فيعود إلى محكاة المجتمعات المدنية التي تنادي بالاهتمام بشؤون المرأة وإعطائها مكانتها، وفتح مجال العمل أمامها بشكل أكبر، ناهيك عن العوز المادي لبعض الأسر لعدم وجود من يعول الأسرة من الرجال نتيجة لمرض عائلها أو استشهاده أو إصابته أو سجنه.

(1) Microsoft Encarta Interactive world Atlas, 2001, CD., op. cit.

(2) جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، ملخص تقرير التنمية البشرية، 2004، مرجع سبق ذكره.

(3) Microsoft Encarta Interactive world Atlas, 2000, CD., op. cit.

(4) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998، المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات، مرجع سبق ذكره، ص 125.

جدول 25: السكان الفلسطينيون (15 سنة فأكثر) حسب نوع التجمع والجنس والعلاقة بقوة العمل، 1997

المنطقة والتجمع	نشيطون اقتصادياً	غير نشيطون اقتصادياً	المجموع
حضر			
ذكور	76.7	23.2	100
إناث	10.0	90.0	100
كلا الجنسين	43.9	56.1	100
ريف			
ذكور	78.3	21.7	100
إناث	8.7	91.3	100
كلا الجنسين	43.8	56.2	100
مخيمات			
ذكور	74.2	25.8	100
إناث	9.5	90.5	100
كلا الجنسين	41.8	58.2	100
الأراضي الفلسطينية			
ذكور	36.1	63.9	100
إناث	9.5	90.5	100
كلا الجنسين	43.5	56.5	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، نتائج التعداد، تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية، ج1، مرجع سبق ذكره، ص ص 411-417.

كشفت نتائج التعداد – 1997، جدول رقم (25) أن هناك اختلافاً في نسبة القوى العاملة المشاركة حسب التجمعات السكانية، فسجلت المخيمات أدنى نسبة للمشاركين في القوى العاملة 41.8% من إجمالي سكان المخيمات (15 سنة فأكثر) مقابل 58.2% لغير النشيطين اقتصادياً. فيما كانت نسبة النشيطين في كل من الريف والحضر متساوية تقريباً، أما التباين بين الذكور والإناث على مستوى التجمع فمن الواضح أن مشاركة النساء كانت أقل في المناطق الريفية. ومرد ذلك إلى أجزاء من السكان الريفيين يعتبرون أن عمل المرأة لا يتناسب مع العادات والتقاليد، فضلاً عن ذلك فإن توفر الوظائف الحكومية للمرأة في المناطق الحضرية بشكل أكبر من المناطق الريفية، انعكس على زيادة النسبة في الحضر، أما مخيمات اللاجئين فكانت النسبة قريبة إلى الحضر.

أما بخصوص غير النشيطين اقتصادياً وهي الفئة التي تشمل الطالب المتفرغ للدراسة أو المتفرغ لأعمال المنزل والعاجز عن العمل ومن لا يعمل، ومن لا يبحث عن عمل، وقد بلغت نسبتهم في الأراضي الفلسطينية 56.5%.

2.4 البطالة:

شكل15: نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة للسنوات 1995-2004

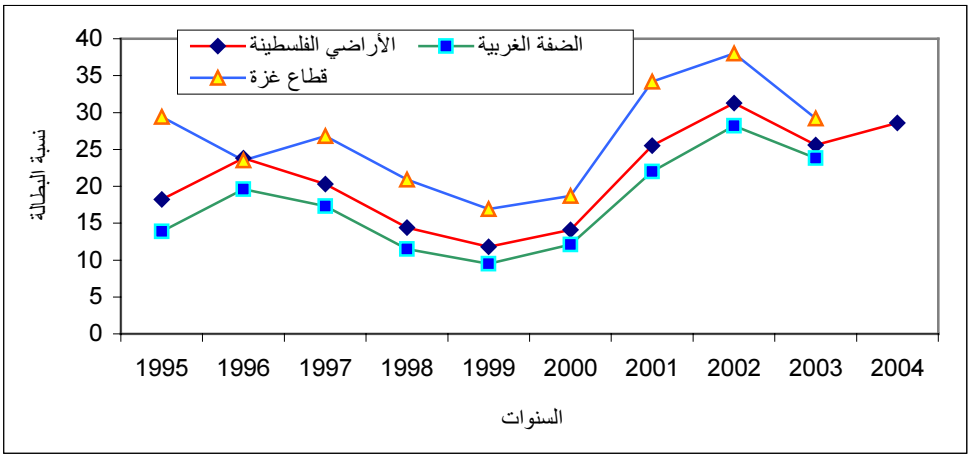

المصدر: السنوات من 1995-2002 (مركز المعلومات الفلسطيني) www.pnic.gov.ps.
السنوات من 2003-2004، تقرير التنمية البشرية 2004.

وبالنظر إلى الشكل رقم (15) نجد أن منحنى البطالة خلال الفترة من 1995-2004 كان مرتفعاً بشكل عام ولكن اختلفت النسبة من سنة إلى أخرى، ويرجع هذا الارتفاع في معدل البطالة إلى الممارسات الاحتلالية الإسرائيلية ضد العمالة الفلسطينية المتمثلة بالاغلاقات المتكررة للمعابر ولا سيما منذ بداية انتفاضة الأقصى وتقليص العمالة الفلسطينية التي تعمل داخل الخط الأخضر إلى حد كبير. أما السنوات التي شهدت استقرار نسبي فانعكس ذلك على انخفاض معدل البطالة وهذا كان واضحاً في السنوات من 1998-2000.

وقد تركزت أعلى نسبة للبطالة بين الشباب في الفئة العمرية من 15-24 سنة لكلا الجنسين حيث بلغت النسبة عام 2000 نحو 20% ثم ارتفعت النسبة إلى 31% عام 2001 ،إلى 42.6% عام 2002 ثم سجلت انخفاضاً عام 2003 لتصل إلى 38.4%[1].

ويظهر الشكل أن معدلات البطالة تختلف حسب المنطقة فيسجل قطاع غزة معدلات بطالة أعلى مما هو عليه في الضفة الغربية، كما تتوزع البطالة بين الذكور والإناث بنسبة 88.6% للذكور مقابل 11.4% للإناث وذلك عام 2003.

ونخلص مما سبق أن البطالة في الأراضي الفلسطينية ظاهرة مزمنة يعاني منها الشعب الفلسطيني نتيجة للاحتلال الذي يمارس الإغلاق وخنق الاقتصاد الفلسطيني في حين أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من تباطؤ النمو فلا يستطيع تشغيل العمالة المستخدمة داخل الخط الأخضر العاطلة عن العمل بسبب الإغلاق أو تسريحها واستبدالها بالعمالة من بعض الدول الأخرى، كما أن معظم شرائح المجتمع الفلسطيني سواءً العمال أو خريجي الجامعات وغيرها من الشرائح تعاني من مشكلة البطالة[2].

(1) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي، 1998، مرجع سبق ذكره، ص 25.
(2) جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، ملخص تقرير التنمية البشرية، 2004، مرجع سبق ذكره.

ومن الآثار التي تترتب على البطالة تأخير سن الزواج وبالتالي تعيق تكوين الأسر الجديدة، وبجانب أن البطالة مشكلة اقتصادية فهي مشكلة نفسية واجتماعية وأمنية وسياسية، فالكثير من الأسر الفلسطينية نتيجة للبطالة تعاني من الفقر والحرمان والعوز المادي، كما يعانون من تخلف أوضاعهم الصحية، ناهيك عن القلق والكآبة وعدم الاستقرار وكل ذلك يؤثر بدوره على العلاقات الأسرية بين الزوجين والأبناء في الكثير من الأحيان، وقد تكون البطالة سبباً من أسباب الجريمة كالقتل والسرقة أو قد تؤدي إلى هجرة الأوطان مع العلم أن الهجرة قد يكون لها آثارها الإيجابية.

3.4 مصادر الدخل:

أشارت نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن 30.4% من الأسر في الأراضي الفلسطينية اعتمدت على الأجور والرواتب من القطاع الخاص كمصدر دخل رئيس لها خلال الربع الرابع لعام 2003، و18.5% من الأسر اعتمدت على الأجور والرواتب من الحكومة كمصدر دخل رئيس لهان بينما 10.5% من الأسر اعتمدت على مشاريع الأسرة، وباقي النسب للأعمال المختلفة الأخرى، إلا أن هناك فروقات حسب المنطقة فقد اعتمدت 34.2% من الأسر في الضفة الغربية على الأجور والرواتب من القطاع الخاص، مقابل 11.7% فقط في قطاع غزة وهذا يدلل على أن الأسر في الضفة الغربية لديها ركيزة اقتصادية تفتقر إليها أسر القطاع، أما اعتماد الأسرة على الرواتب والأجور من الحكومة فكانت النسبة مرتفعة لقطاع غزة 29.8% مقابل 12.7% للضفة الغربية أما باقي الأسر فاعتمدت على مشاريع الأسرة الخاصة والعمل داخل إسرائيل بالإضافة إلى الأعمال الأخرى وكانت النسب متقاربة بين الضفة الغربية وقطاع غزة[1].

4.4 إنفاق واستهلاك الأسرة:

يعرف الإنفاق بأنه النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية، وقيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسر من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة، وهذا ينطبق على الاستهلاك أيضاً، أما الفرق بين الإنفاق والاستهلاك أن الإنفاق يضاف إليه النقد الذي يتم إنفاقه على الرسوم والضرائب (غير الاستثمارية)، الزكاة، التأمينات، الهدايا، التبرعات، الفوائد على الديون والأمور غير الاستهلاكية الأخرى، أما الاستهلاك، فيضاف إليه السلع التي يتم استهلاكها أثناء فترة التسجيل من إنتاج الأسرة الذاتي والقيمة التقديرية للمسكن الملك[2].

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم (6)، مرجع سبق ذكره، 392.

(2) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير النهائي (كانون ثاني–كانون أول، 1998)، رام الله، فلسطين، ص ص 17–18.

جدول 26: إنفاق واستهلاك الأسرة الشهري في الأراضي الفلسطينية لعام 1998

النوع	الإنفاق		الاستهلاك	
	دينار	%	دينار	%
الطعام	220	40.2	228	38.0
المسكن	40	7.3	124	20.6
وسائل النقل والمواصلات	55	10.1	55	9.2
الكساء	40	8.4	46	7.7
التجهيزات المنزلية	30	5.5	30	5.0
الرعاية الطبية	21	3.8	21	3.5
التعليم والثقافة	36	6.6	36	6.0
سلع أخرى وهدايا وضرائب	63	11.5	11	1.8
العناية الشخصية	11	2.0	25	4.2
التبغ والسجائر	25	4.5	24	4.0
الإجمالي	**547**	**100**	**600**	**100**

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، 1998، مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

يبلغ معدل الإنفاق الشهري للأسرة الفلسطينية كما هو موضح في الجدول رقم (26) 547 ديناراً حيث تنفق الأسرة الفلسطينية ما قيمته 220 ديناراً (40.2%) على الطعام ثم باقي النسبة للاحتياجات الأخرى، أما بخصوص الاستهلاك فيبلغ معدل الاستهلاك الشهري 600 دينار أي أنه يفوق الإنفاق بنحو53 ديناراً، وكانت أعلى نسبة استهلاك للطعام 228 دينار (38%) يليها 124 ديناراً على المسكن (20.6%) وباقي الاحتياجات شكلت كل منها أقل من 10% من إجمالي الاستهلاك.

وتشير الإحصاءات بأن هناك فروقات بسيطة بين الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يتعلق بالإنفاق، حيث بلغ معدل الإنفاق حسب محافظات الضفة الغربية من (492-587 ديناراً) مع زيادة الإنفاق بشكل أكبر في محافظات وسط الضفة الغربية ثم يليها جنوبها وأقل إنفاق في شمال الضفة الغربية وهذا يرتبط بمستوى المعيشة في كل منطقة أما محافظات غزة فتراوح معدل الإنفاق من (407-530 ديناراً) وكان أعلى إنفاق في محافظات شمال غزة يليها مدينة غزة، ثم وسط القطاع وأدنى إنفاق لمحافظات جنوب قطاع غزة[1].

ونتيجة للظروف الاقتصادية المتردية فقد خفضت نحو65% من الأسر الفلسطينية نفقاتها على الحاجات الأساسية خلال العام 2003. وقد تركز ذلك على الملابس والغذاء حيث بلغت نسبة الأسر التي خفضت نفقاتها على الملابس (95.6%) بينما بلغت نسبة الأسر التي خفضت نفقاتها على الغذاء 84.3%[2].

وخلاصة القول إن الإنفاق على الطعام والمسكن يشكل نحو نصف الإنفاق الشهري، وهذا يؤثر بدوره على توفير المستلزمات التي تحقق الحياة الكريمة والرفاهية للسكان، كما يقلل فرص الادخار، إلا أن الحاجة للغذاء حاجة ضرورية وأولوية أولى كما أشارت إليه بعض المسوح إذ أن 34.5% من الأسر في الأراضي الفلسطينية أظهرت حاجتها للغذاء،

(1) المرجع السابق، ص 19.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم (6)، مرجع سبق ذكره، 392.

بينما كانت الحاجة للمستلزمات الأخرى أقل فنحو 9.2% من الأسر أظهرت حاجتها للتعليم كأولوية أولى، وأظهرت 6.2% من الأسر حاجتها للعلاج كأولوية أولى.

5.4 مستوى معيشة الأسرة الفلسطينية[1]:

أشارت نتائج المسح الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية، أن ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض مستوى الدخل من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الأسرة الفلسطينية، إذ أن نحو 33.7% من إجمالي الأسر في الأراضي الفلسطينية تعاني من مستوى معيشة منخفض، أما الفئة ذات المستوى المعيشي المتوسط فشكلت نحو 44.7% أي ما يقرب من نصف الأسر، أما الأسر التي تتمتع بمستوى معيشي أفضل من المتوسط فشكلت نحو 21.6%من الأسر، ومن ناحية أخرى فإن هناك فروقات في مستوى المعيشة بين أسر الضفة الغربية وقطاع غزة، فشكلت الأسر ذات المستوى المعيشي الأقل نحو 36.4% في الضفة الغربية مقابل27.5% لقطاع غزة، وارتفعت نسبة الأسر التي تندرج تحت المستوى المعيشي المتوسط في قطاع غزة لتسجل 49.4% مقابل 42.5% للضفة الغربية أما الأسر ذات المستوى المعيشي المرتفع فالفروقات كانت بسيطة حيث بلغت 23% لقطاع غزة مقابل 21% للضفة الغربية.

والخلاصة التي ننتهي إليها من مسح مستويات المعيشة أن معظم الأسر الفلسطينية سواءً على مستوى الأراضي الفلسطينية أو المناطق التي تتصف بمستوى معيشي إما منخفض أو متوسط، وهذا يؤكد على أولوية الاهتمام بقضايا المواطنين خاصة محدودي الدخل ورفع مستوى معيشة السكان وذلك عن طريق تحسين زيادة دخل الأسرة وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن الأسعار في الأراضي الفلسطينية تعد مرتفعة مقارنة بمستوى الدخل حيث إن معظم البضائع مستوردة من إسرائيل أو عن طريق مستورد إسرائيلي في حين أن هناك فجوة كبيرة تفصل مستوى المعيشة في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل التي تصنف دولياً باعتبارها من مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع على عكس الأراضي الفلسطينية التي تعد من فئة الدول متوسطة الدخل أو الدول ذات الدخل المنخفض[2].

6.4 الفقر:

يعرف الفقر بغياب الحد الأدنى من الدخل أو الموارد لتلبية الحاجات الأساسية كما يعرف " بعدم القدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة" وثمة اختلاف في احتساب خط الفقر، فهناك خط الفقر الأول يطلق عليه أيضاً خط الفقر الشديد أو المدقع وهذا النوع يعكس الحاجات الأساسية من ميزانية المأكل والملبس والمسكن، أما خط الفقر الثاني (يشار إليه بخط الفقر) فهو يعكس ميزانية الحاجات الأساسية (من مأكل وملبس ومسكن جنباً إلى جنب مع احتياجات ضرورية أخرى كالرعاية الصحية والشخصية والتعليم والنقل)[3].

والفقر موجود في جميع المجتمعات وإن كان بدرجات متفاوتة وتشير نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الفقر في الأراضي الفلسطينية أن نسبة الفقر (الثاني) في عام 1998 بلغت 20.3% من إجمالي الأسر الفلسطينية وكانت

---

(1) مستوى المعيشة = استهلاك الطعام ÷ الاستهلاك الكلي.

1- مستوى أفضل: حصة الطعام من الاستهلاك الكلي أقل من 30%.

2- فئة متوسطة: حصة الطعام من الاستهلاك الكلي من 30-44%.

3- مستوى أقل: حصة الطعام من الاستهلاك الكلي من 45-100%.

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 163.

(2) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (3)، رام الله، فلسطين، ص 240.

نسبة الأسر الفقيرة في قطاع غزة ضعف الأسر الفقيرة في الضفة الغربية إذ بلغت 33%، و14.5% على التوالي. أما نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية التي تعاني من الفقر المدقع فبلغت 12.5% وتتوزع النسبة 21.6% لقطاع غزة، و8.4% في الضفة الغربية[1].

وقد ارتفعت نسبة الفقر بشكل كبير خلال انتفاضة الأقصى نتيجة للإجراءات الإسرائيلية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي فبلغت نسبة الأسر الفقيرة في الأراضي الفلسطينية عام 2003 (35.5%) بنسبة زيادة 74.9% عما هو في سنة 1998، كما ارتفعت نسبة الفقر المدقع إلى 24.3% بنسبة زيادة 94.4%، أما بخصوص المناطق فبلغت نسبة الأسر الفقيرة في قطاع غزة 44.7% أي بنسبة زيادة 35.5% بينما وصلت النسبة في الضفة الغربية إلى 30.9% من الأسر وبذلك تكون نسبة الأسر الفقيرة في تزايد بشكل أكبر عما هو في قطاع غزة إذ بلغت نسبة الزيادة 113%[2].

وربما يعود ارتفاع نسبة الأسر الفقيرة في قطاع غزة عما هو في الضفة الغربية إلى تدني أجور العمل في القطاع مقارنة بالضفة الغربية بالإضافة إلى وجود عدد كبير من السكان اللاجئين في القطاع والذين يعتبرون أكثر فقراً من الأسر التي تعيش في المناطق الحضرية أو الريفية، كما أن العمل داخل الخط الأخضر مفتوحاً أمام سكان الضفة الغربية بشكل أكبر من سكان قطاع غزة، بالإضافة إلى عدد كبير من سكان الضفة لديهم أعمال خاصة، ويعزى سبب ارتفاع نسبة زيادة الفقر في الضفة الغربية في عام 2003 بنحو ثلاث مرات عن نسبة الزيادة في قطاع غزة إلى احتلال الضفة الغربية والجدار الفاصل والحواجز وغيرها من المعوقات.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، الفقر في الأراضي الفلسطينية (كانون ثاني–كانون أول، 1998)، رام الله، فلسطين، ص 31.
(2) جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، ملخص تقرير التنمية البشرية، فلسطين، 2004، ص ص 6، 16.

جدول 27: نسبة الأسر تحت خط الفقر لعام 2003 حسب المحافظة

المحافظة	النسبة
جنين	7.47
طوباس	6.58
طولكرم	9.44
قلقيلية	9.16
سلفيت	2.53
نابلس	41.5
رام الله	19.9
اريحا	17.2
القدس	3.6
بيت لحم	30.5
الخليل	38
مجموع الضفة الغربية	30.9
شمال غزة	41.5
غزة	35
دير البلح	53.6
خانيونس	53
رفح	9.50
مجموع قطاع غزة	7.44
مجموع الأراضي الفلسطينية	5.35

المصدر: جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، تقرير التنمية البشرية، فلسطين، 2004، الملحق الإحصائي، ص 21.

تشير بيانات الجدول السابق أن هناك فروقات في التوزيع النسبي للأسر تحت خط الفقر في نهاية سنة 2003 حسب المحافظة إذ تراوحت نسبة الفقر في محافظات الضفة الغربية من 3.6–58.6% من الأسر مقابل من 41.5–53.6% من الأسر في قطاع غزة، ومن الواضح أن نسبة الأسر الفقيرة في محافظات قطاع غزة تفوق نسبة الأسر الفقيرة في محافظات الضفة الغربية، وهذا انعكاس للظروف الاقتصادية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتعد نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية كبيرة إذا ما قورنت بنسبة الفقر في دول العالم، ويعود ذلك إلى الاحتلال والحصار والذي تسبب في تفقير جزء كبير من الشعب الفلسطيني نتيجة للتدمير المتواصل للبنية التحتية وهدم المنازل وتجريف الأراضي ناهيك عن نقص المساعدات الدولية وسوء توزيعها.

ومن الأسباب التي دعت إلى زيادة الأسر التي تعاني من الفقر انخفاض الدخل الشهري الوسيط للأسرة من 2,500 شيكل قبيل الانتفاضة إلى 1,200 شيكل خلال الربع الرابع لعام 2003، وانخفض الدخل في الضفة الغربية من 3,000 شيكل إلى 1,500 شيكل وفي قطاع غزة من 1,700 شيكل إلى 1,000 شيكل، كما أن 69.9% (414,100 أسرة) من مجمل الأسر في الأراضي الفلسطينية انخفض دخلها منذ بداية الانتفاضة منها 39.5% (163,000 أسرة) فقدت أكثر

من نصف دخلها في حين أن 73.5% (286,000 أسرة) من مجمل الأسر في الضفة الغربية انخفض دخلها منذ بداية الانتفاضة مقابل 63% (128,000 أسرة) في قطاع غزة[1].

وتشير المسوح الخاصة بالفقر عام 1998 بأن أعلى معدل للفقر كان للأسر الكبيرة المؤلفة من عشرة أفراد فما فوق إذ بلغت 32.3% من الأسر الفقيرة، وكانت النسبة كبيرة أيضاً للأسر الصغيرة التي تتكون من أشخاص متقدمين في السن، فيما تقل نسبة الفقر أدنى ما يمكن في الأسر التي تتكون من (4–5 أشخاص) ويبدو أن هذه تمثل الأسر الجديدة ثم يزيد معدل الفقر بشكل مضطرد مع ازدياد حجم الأسرة[2].

وفي هذا السياق يذكر صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن البلدان النامية ذات معدلات الخصوبة الأقل وذات النمو السكاني الأبطىء تكون إنتاجيتها أعلى وتكون مدخراتها أكثر ويكون الاستثمار المنتج فيها أكثر مما يؤدي إلى الإسراع بتحقيق النمو الاقتصادي كما يذكر بأن إنجاب أطفال كثيرين (بدون تنظيم) يفرض عبئاً ثقيلاً على الأسر الفقيرة بينما تحقق الأسرة الأصغر نهوضاً اقتصادياً أكبر، فالأسرة الأصغر حجماً تتقاسم الدخل بين عدد أقل من الأفراد بحيث يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل وقد تعيش أسرة ذات حجم معين تحت خط الفقر ولكنها قد تتجاوز عتبة الفقر إذا قل عدد أفرادها بفرد واحد[3].

وهنا لابد من الإشارة أن تقرير الأمم المتحدة للسكان والتنمية ركز بشكل رئيس على عدد أفراد الأسرة، ولكن الفقر لم يكن بسبب عدد أفراد الأسرة فقط إذ أن نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة في الأراضي الفلسطينية تتكون من فرد أو اثنين، وإذا ما قارنا بين عدد سكان الأراضي الفلسطينية والدول النامية الأخرى فنجد أن سكان هذه الأراضي قد يقطنون حياً من أحياء الدول النامية، وهذا يعني أن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وحالة عدم الاستقرار بين فترة وأخرى وإغلاق المعابر والفصل بين أجزاء الوطن من الأسباب المباشرة للفقر في فلسطين، بدليل أنه في حالات الاستقرار تنخفض نسبة الفقر إلى أقل ما يمكن.

ومن الملاحظ أن الأفراد الذين ينتمون إلى أسر ترأسها نساء هي أقل عرضة للفقر 7% مقارنة بأولئك الذين ينتمون إلى الأسر التي يرأسها رجال 17%، كما أن هناك علاقة قوية بين المستوى التعليمي وانخفاض نسبة الفقر إذ أن ربع الأفراد الذين ينتمون إلى أسر مكونة من أعضاء بالغين في سن العمل ولم يكملوا دراستهم الابتدائية يصنفون كفقراء مقابل 4% من الذين ينتمون إلى أسر أنهى أفرادها البالغون في سن العمل تعليمهم الثانوي[4].

ومن الآثار السلبية للفقر أنه دفع بقطاعات واسعة من الأطفال إلى سوق العمل للعمل في سن مبكرة، ويمكن اعتبار الفقر والعوز المادي والتردي المعيشي للأسرة من الأسباب الرئيسة لعمل الأطفال لمساعدة ذويهم في تغطية مصاريف الحياة، فقد بلغت نسبة الأطفال بين سن (10–14 سنة) في القوى العاملة 1.8% عام 2000، ثم انخفض إلى 0.6% خلال السنتين 2001، 2002 بينما ارتفعت النسبة لتسجل 1.2% عام 2003، وبلغت نسبة الأطفال (5–17 سنة) ويعملون في الأراضي الفلسطينية عام 1997 (6.3%) تتوزع 10.5% للذكور و1.6% للإناث كما نجد أن النسبة كانت مرتفعة لدى

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم (6)، ص 391.

(2) المركز الفلسطيني للإعلام (مركز المعلومات الفلسطيني).

(3) صندوق الأمم المتحدة للسكان، UNFPA، حالة سكان العالم 2004، ص ص 12–13.

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والبنك الدولي، الفلسطينيون الأكثر فقراً في ظل الأزمة الاقتصادية، أكتوبر، 2004، رام الله، فلسطين، ص ص 16، 17.

أطفال الضفة الغربية إذ بلغت 7.4% تتوزع 12.4% للذكور و1.8% للإناث مقابل 4.3% لقطاع غزة تتوزع بين الذكور والإناث 7.1%، 1.1% على التوالي[1]، كما تشير النتائج أن حوالي 14,792 طفلاً هم من العاملين في العام 2001 أي بنسبة 2.3% من مجموع الأطفال في الفئة العمرية 10-17 سنة[2].

ويمثل عمل الأطفال مشكلة ملحة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، كما أنه خرق لحقوق الإنسان، ومن المؤكد أن هذه الفئة العاملة من الأطفال محرومون من التعليم المناسب والصحة الجيدة والحريات الأساسية بل يدفع كل طفل من هؤلاء ثمناً فادحاً لهذه المعاناة ناهيك عن تعرضهم للخطر نتيجة للأعمال التي لا يتحملها الأطفال لهشاشة قدراتهم مما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الطفل والأسرة والمجتمع وعموماً لابد من وجود جهود مركزة ومتضافرة للتصدي لهذه المشكلة والحد من انتشارها.

(1) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، أطفال فلسطين، قضايا وإحصاءات، 20-4-99.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والبنك الدولي، الفلسطينيون أكثر فقراً، أكتوبر 2004، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الأسرة والمسكن

1.5 نصيب الأسر من الغرف داخل المسكن:

يختلف تعريف عدد الغرف في الوحدة السكنية من مصدر لآخر فالإحصاء المركزي الإسرائيلي يعرف عدد الغرف على أنه جميع الغرف وأنصاف الغرف التي تستعملها الأسرة للسكن، ولا يدخل ضمن عدد الغرف في الوحدة السكنية المطبخ، والحمام، والمرحاض، والبرندة، والغرف لأغراض العمل والغرف المستأجرة[1]. أما تعريف الغرفة طبقاً للتعداد السكاني الفلسطيني (1997) فهي أي مساحة تساوي أربعة أمتار مربعة أو تزيد عليها محاطة بجدران وسقف يسهل عزل المستخدمين لها عن الآخرين وتعتبر البرندات المغلقة غرفة إذا كانت مساحتها مساوية أو تزيد عن أربعة أمتار مربعة ومستخدمة لأي من الأغراض المعيشية. وتعتبر الصالة غرفة ولا يعتبر كل من المطبخ والحمام والمرحاض والممرات من ضمن الغرف كما لا يعتبر من الغرف تلك المساحة المخصصة للحيوانات والدواجن وكذلك الغرف المستخدمة للعمل فقط[2].

جدول 28: التوزيع النسبي لعدد الغرف التي تمتلكها الأسر في المساكن المأهولة حسب نوع التجمع والمنطقة 1997

نوع التجمع والمنطقة	الغرف					
	1	2	3	4+	غير مبين	المجموع
حضر	5.0	17.1	29.4	48.3	0.2	**100**
ريف	10.2	23.4	28.1	38.0	0.2	**100**
مخيمات	5.8	19.5	29.1	45.4	0.2	**100**
الضفة الغربية	8.3	22.3	30.3	38.9	0.2	**100**
قطاع غزة	4.7	15.7	27.9	51.5	0.2	**100**
الأراضي الفلسطينية	6.8	19.4	28.9	44.7	0.2	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، الأراضي الفلسطينية، تقرير المساكن، ج1، رام الله، فلسطين، ص 45.

بلغ متوسط عدد الغرف بالمسكن في الأراضي الفلسطينية 2.1 غرفة/مسكن مع وجود اختلاف بسيط بين قطاع غزة 2.2 غرفة/مسكن والضفة الغربية 2 غرفة/مسكن[3]. أما بخصوص توزيع الغرف بالمسكن حسب الأسر فتفيد بيانات الجدول السابق أن ربع الأسر الفلسطينية تمتلك من 1–2 غرفة/مسكن حيث تتوزع بواقع 30.6% في الضفة الغربية مقابل 20.4% في قطاع غزة، وتزيد نسبة الأسر التي تمتلك من 1–2 غرفة/مسكن في الريف 33.6% مقابل 25.3% للمخيمات، وأدنى نسبة للحضر 22.1%، وشكلت الأسر التي تحتوي مساكنها على ثلاث غرف نحو ثلث الأسر الفلسطينية وذلك على مستوى كل من الأراضي الفلسطينية، ونوع التجمع والمنطقة، بينما الأسر التي تمتلك 4 غرف فأكثر/مسكن فبلغت في الأراضي الفلسطينية 44.7%، ويقع ضمن هذه الفئة نحو نصف الأسر في قطاع غزة مقابل 39% للضفة الغربية، أما على مستوى التجمع فأعلى نسبة كانت للحضر 48.3% يليها المخيمات 45.4% وأدنى نسبة

(1) Statistical abstract of Israel, (1975-1994), Jerusalem. Vol. 26-45.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، الأراضي الفلسطينية، تقرير المساكن، ج1، رام الله، فلسطين، ص 26.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أهم المؤشرات في الأراضي الفلسطينية، (الربع الثاني، 2003)، مؤشرات سكانية واجتماعية، ص 7.

سجلتها الأسر في المناطق الريفية 38%. وخلاصة القول إن عدداً كبيراً من الأسر الفلسطينية تعاني من نقص الغرف وهذا يؤثر على استخدام الغرف حيث إن الغرفة يكون لها أكثر من استخدام للنوم، والدراسة، والطعام، والضيوف وغير ذلك، مما يتطلب بناء مساكن جديدة وزيادة عدد الغرف لتلبي حاجة الأسر.

2.5 التزاحم السكني (عدد الأسر في المسكن):

يعتبر التزاحم السكني مسئولاً عن حجم الكثافة السكانية داخل المسكن وكذلك نصيب الأسر من الوحدات السكنية علماً بأن زيادة عدد الأسر داخل الوحدة السكنية هو أحد المؤشرات على وجود مشكلة سكن بالإضافة إلى المشكلات المتعلقة بالخصوصية وإدارة المسكن.

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[1] أن الغالبية العظمى من الوحدات السكنية في الأراضي الفلسطينية تقطنها أسرة واحدة إذ بلغت نسبتها 96.5% تتوزع بنسبة 98% في الضفة الغربية مقابل 93.5% لقطاع غزة، أما على مستوى نوع التجمع فكانت النسبة متقاربة بين الحضر والريف فيما كانت النسبة أقل للمخيمات، وتشكل الوحدات السكنية التي تقطنها أسرتان في الأراضي الفلسطينية 2.7% وكانت النسبة في قطاع غزة تفوق النسبة في الضفة الغربية بنحو 2.7 مرة، وبلغت أعلى نسبة على مستوى التجمع في المخيمات 5% من الأسر، مقابل 2.4% للحضر وبنسبة 2.1 % للريف، وشكلت الوحدات السكنية التي تقطنها ثلاث أسر فأكثر في الأراضي الفلسطينية 0.8 وسجل قطاع غزة أعلى نسبة 1.9% مقابل نسبة قليلة جداً في الضفة الغربية 0.3% ويعزى ذلك إلى انخفاض عدد الأسر الممتدة في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة بالإضافة إلى توفر الإمكانيات الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة التي يسمح باستقلال الأسرة في مسكن مستقل بالإضافة إلى أن النواحي الثقافية التي لها دور في هذا المجال.

أما على صعيد التجمع فمن الواضح أن المخيمات هي أكثر معاناة إذ أن 2.2% من المساكن تقطنها ثلاث أسر فأكثر وكانت النسبة أقل في الريف والحضر على التوالي.

جدول 29: التوزيع النسبي للأسر داخل المسكن حسب المحافظة، 1997

عدد الأسر بالمسكن	جنين	طوباس	طولكرم	نابلس	قلقيلية	سلفيت	رام الله والبيرة	أريحا	القدس	بيت لحم	الخليل	غزة شمال	غزة	دير البلح	خان يونس	رفح
أسرة	98.1	95.3	98.8	97.6	98.8	97.7	98.5	98.3	98.7	97.5	97.6	92.6	93.8	92.5	95	92.8
أسرتان فأكثر	1.9	4.7	1.2	2.4	1.2	2.3	1.5	1.7	1.3	2.5	2.4	7.4	6.2	7.5	5	7.2
المجموع%	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، نتائج التعداد، تقرير المساكن، ج2، مرجع سبق ذكره، ص 60.

ثمة تباين بين المحافظات فيما يتعلق بتوزيع الأسر داخل المسكن كما يوضحها الجدول رقم (29)، إذ أن نسبة المساكن التي تقطنها أسرة واحدة تراوحت من 92.5-98.8% من إجمالي المساكن، أما المساكن التي تسكنها أسرتان فأكثر فتراوحت نسبتها من 1.2-7.5% وكانت أقل نسبة لمساكن طولكرم وقلقيلية والقدس، بينما كانت أعلى نسبة في محافظات شمال غزة ودير البلح ورفح، وربما يعود ارتفاع النسبة في المحافظات الثلاث إلى طبيعتها الريفية وإلى وجود مخيمات لاجئين داخلها والتي تحظى بأكبر نسبة للأسر الممتدة.

(1) المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- 1997، النتائج النهائية، تقرير المساكن والأراضي الفلسطينية، الجزء الثاني، رام الله، فلسطين، ص 60.

ومما لا شك فيه أن عدد الأسر في المسكن تحمل في طياتها مؤشرات هامة على التركيب الأسري داخل المسكن ولكن نوعية الأسرة بجانب عدد الأسر في المسكن لها دلالتها بشكل أدق على حجم المشكلة السكنية ودرجة معاناة الأسر داخل المسكن.

3.5 عدد الأسر في المسكن حسب نوع المسكن:

جدول 30: التوزيع النسبي للمساكن المأهولة حسب عدد الأسر في المسكن ونوع المسكن في الأراضي الفلسطينية، 1997

عدد الأسر	نوع المسكن				
	فيلا	دار	شقة	أخرى وغير مبين	المجموع
1	0.8	51.6	45.5	2.1	100
2	0.1	59.2	40.5	0.2	100
+3	-	74.3	25.6	0.1	100
المجموع	**0.8**	**52.0**	**45.2**	**2.0**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، نتائج التعداد، تقرير المساكن، الأراضي الفلسطينية، ج2، مرجع سبق ذكره، ص 117.

يلاحظ من الجدول السابق أن ثمة علاقة بين عدد الأسر في المسكن ونوع المسكن، إذ حظيت الدار بالنصيب الأكبر من عدد الأسر فبلغت نسبة الدار التي يقطنها أسرة واحدة 51.6% مقابل 45.5% للشقة السكنية، فيما حظيت الدار التي يقطنها أسرتان نحو 59.2% من المساكن مقابل 40.5% للشقة السكنية. أما المساكن التي تحتوي على ثلاث أسر فأكثر فحظيت الدار بنصيب الأسد أي نحو ثلاثة أرباع الأسر، مقابل الربع للشقة السكنية، أما الفيلا فهي قليلة العدد وغالباً ما تحتوي على أسرة واحدة أو أسرتين مع العلم أن الفيلا تشكل أقل من 0.1% من إجمالي المساكن في الأراضي الفلسطينية.

ولعل السبب في أن الدار يقطنها في أغلب الأحوال أكثر من أسرة إلى أن هذا النمط هو المسكن الشعبي السائد في الأراضي الفلسطينية، إذ يشكل نحو نصف إجمالي المساكن بينما تشكل الشقة نحو 45%، وهذا يدلل على أن المسكن الشعبي هو المفضل لدى السكان ثم تأتي العمارة السكنية بالمرتبة الثانية. ولكن المستقبل يوحي بتوجه التخطيط العمراني بالإضافة إلى ميول الأسر نحو العمارة السكنية وذلك لعدة أسباب منها أن الدار تعتمد على البناء الأفقي وتحتوي على عدد قليل من الوحدات السكنية التي لا تلبي حاجة السكان المتزايدة مما يضاعف من مشكلة السكن، كما أن شُح الأراضي وارتفاع أسعارها جعل السكان أكثر قبولاً لفكرة العمارة السكنية بدلاً من الدار أو ما يعرف بالمسكن العربي.

4.5 درجة التزاحم (للغرف):

يقصد بدرجة التزاحم ما يخص الحجرة من الأفراد، وتعتبر من المقاييس المهمة في دراسة المستوى الاجتماعي والاقتصادي للسكان وترتبط درجة التزاحم بالإضافة إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بالجانب الديمغرافي، ويرى الباحثون أن درجة التزاحم المثالية تكون عندما تصل إلى فرد واحد في الغرفة، وبذلك يكون المستوى الصحي

والاقتصادي مرتفعاً، بينما يذهب المعهد الدولي للإحصاء إلى أن درجة التزاحم السكني يبدأ عند وجود أكثر من فردين بالغين في حجرة واحدة[1].

ولكن درجة التزاحم اصطلاح نسبي يختلف قياسه من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة، ففي إنجلترا نجد المقياس هو عدد الأفراد/سرير، ويوجد مقياس يضم ثلاثة أمور: عدد الأفراد، وعدد غرف النوم، ومساحة المسكن، أما في مصر فتعرف مصلحة الإحصاء التزاحم بأنه جملة أفراد الأسرة/عدد غرف المسكن[2]. وسيعتمد الباحث في تحديد الأسر التي تعاني من درجة تزاحم مرتفعة على تصنيف المعهد الدولي للإحصاء.

جدول 31: التوزيع النسبي للأسر حسب درجة التزاحم ونوع التجمع والمنطقة، 1997

نوع التجمع والمنطقة	درجة التزاحم (فرد/غرفة)					درجة التزاحم الإجمالية فرد/غرفة
	أقل من 1	من 1 إلى أقل من 2	من 2 إلى أقل من 3	3 فأكثر	المجموع	
حضر	11.6	37.7	28.3	22.4	100	1.9
ريف	8.8	34.1	29.5	27.6	100	2.0
مخيمات	7.4	30.7	31.4	30.5	100	2.1
الضفة الغربية	10.9	37.2	28.2	23.7	100	1.9
قطاع غزة	8.5	32.6	30.8	28.1	100	2.1
الأراضي الفلسطينية	10.1	35.5	29.1	25.3	100	2.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، نتائج التعداد، 1999، تقرير المساكن، الأراضي الفلسطينية، ج2، مرجع سبق ذكره، ص 43.

تشير نتائج التعداد 1997 في الجدول رقم (31) أن متوسط درجة التزاحم (عدد الأفراد في الغرفة) في الأراضي الفلسطينية بلغ 2 فرد/غرفة وكان المعدل أعلى في قطاع غزة 2.1 فرد/غرفة مقابل 1.9 فرد/غرفة في الضفة الغربية، وربما يرجع ذلك إلى أن عدد أفراد الأسرة في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية بالإضافة إلى تركز سكان المخيمات في قطاع غزة، أما على مستوى التجمع فتسجل المخيمات في الأراضي الفلسطينية أعلى درجة تزاحم 2.1 فرد/غرفة، يليها الريف 2 فرد/غرفة، ثم الحضر 1.9 فرد/غرفة. ولم نجد تفاوتاً كبيراً بين التجمعات السكانية في قطاع غزة بينما كان التفاوت أكبر في الضفة الغربية ولا سيما بين الحضر ومخيمات اللاجئين[3].

وعند تطبيق مقياس المعهد الدولي للإحصاء على الأسر في الأراضي الفلسطينية نجد أن حوالي نصف الأسر تعاني من التزاحم السكاني أي زيادة عدد الأفراد داخل الغرفة عن الحد المطلوب، وشكلت هذه الأسر في قطاع غزة 59% من إجمالي الأسر مقابل 54.4% في الضفة الغربية، أما على مستوى التجمعات السكانية فثمة فروقات واضحة إذ تعاني

(1) حامد عبد المقصود عبد الهادي، النمو العمراني الحضري ومشكلات الإسكان بمدنية القاهرة، مؤتمر النمو العمراني الحضري في المدنية العربية، المشاكل والحلول، ج2، المعهد العربي لإنماء المدن، 1989، ص 720.

(2) المعهد العربي لإنماء المدن، حامد عبد المقصود، النمو العمراني الحضري ومشكلات الإسكان بمدينة القاهرة، مؤتمر النمو العمراني الحضري في المدينة العربية – المشاكل والحلول، ج2، 1989، ص 720.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، نتائج التعداد، 1999، تقرير المساكن، الأراضي الفلسطينية، ج2، مرجع سبق ذكره، ص 43.

نحو 62% من الأسر التي تقطن المخيمات من درجة التزاحم، يليها التجمعات الحضرية 57% من الأسر بينما تعاني نحو نصف الأسر في المناطق الحضرية من درجة التزاحم.

جدول 32: التوزيع النسبي للأسر حسب درجة التزاحم والمحافظة، 1997

درجة التزاحم فرد/غرفة	المحافظة															
	جنين	طوباس	طولكرم	قلقيلية	نابلس	سلفيت	رام الله والبيرة	أريحا	القدس	بيت لحم	الخليل	شمال غزة	غزة	دير البلح	خان يونس	رفح
اقل من 2 فرد/غرفة	48.5	42.9	52.4	51.5	50.3	47.0	55.5	36.5	52.8	53.6	37.0	37.0	43.8	36.4	43.5	40.8
2 فرد فأكثر/غرفة	51.5	57.1	47.6	48.5	49.7	53.0	44.5	63.5	47.2	46.4	63.0	63.0	56.2	63.6	56.5	59.2
المجموع%	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، نتائج التعداد، تقرير المساكن، ج2، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-44.

(*) تم تحديد المحافظات التي تعاني من درجة تزاحم طبقاً لمقياس المعهد الدولي للإحصاء.

يمكن تقسيم الأسر الفلسطينية كما يوضحها الجدول رقم (32) إلى قسمين القسم الأول لا يعاني من درجة تزاحم إذ بلغت درجة التزاحم أقل من 2 فرد/غرفة، وتراوحت نسبة هذه الأسر في محافظات الضفة الغربية من (36.5-55.5%) وكانت أقل المحافظات معاناة هي رام الله والبيرة، ثم بيت لحم والقدس وطولكرم وقلقيلية على الترتيب، أما في قطاع غزة فتراوحت نسبة الأسر التي لا تعاني من درجة تزاحم من 37-43.8%، وكانت محافظات غزة وخان يونس ورفح أقل المحافظات معاناة من درجة التزاحم، أما القسم الثاني من الأسر، فكانت على عكس القسم الأول، فتراوحت نسبة الأسر التي تعاني من درجة تزاحم في الضفة الغربية من (44.5-63.5%) وتعد محافظتا أريحا والخليل من أكثر المحافظات تزاحماً، أما الأسر في قطاع غزة فكانت بشكل عام أكثر معاناة من ارتفاع درجة التزاحم عما هو في الضفة الغربية إذ تراوحت النسبة من 56.2-63.6%، أما عن السبب في ارتفاع درجة التزاحم وسيطرتها على معظم مناطق وتجمعات الأراضي الفلسطينية بوجه عام، فقد يرجع ذلك إلى كبر حجم الأسرة والمستوى الاقتصادي المتردي، وارتفاع أسعار الأراضي ولا سيما في قطاع غزة ناهيك عن ارتفاع تكلفة البناء وصغر مساحة المسكن في الكثير من المناطق ولا سيما المخيمات التي لا تسمح صغر مساحة المسكن ببناء عدد كافٍ من الغرف.

5.5 درجة التزاحم حسب نوع المسكن:

جدول 33: التوزيع النسبي حسب درجة التزاحم ونوع المسكن في الأراضي الفلسطينية، 1997

درجة التزاحم فرد/غرفة	نوع المسكن				
	فيلا	دار	شقة	أخرى	المجموع
أقل من فرد/غرفة	2.2	42.3	55.4	0.1	100
من 1-2 فرد/غرفة	1.2	46.4	51.1	1.3	100
من 2 إلى أقل من 3 فرد/غرفة	0.5	56.5	42.0	1.0	100
3 أفراد فأكثر/غرفة	0.1	61.3	34.5	4.1	100
المجموع	0.8	52.7	44.7	1.8	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، نتائج التعداد- تقرير المساكن، الأراضي الفلسطينية، ج2، 116.

تكشف بيانات التعداد أن الأسر التي تعاني بشكل أكبر من ارتفاع درجة التزاحم هي الأسر التي تسكن الدار "المسكن الشعبي" إذ أن نحو 61.3% من الأسر التي تسكن الدار تبلغ فيها درجة التزاحم 3 أفراد فأكثر/غرفة، بينما كانت هذه النسبة 34.7% من الأسر التي تسكن الشقة السكنية كما أن الأسر التي تتراوح فيها درجة التزاحم من 2 إلى أقل من 3 أفراد/غرفة شكلت نحو 56.5% للدار مقابل 42% للشقة السكنية، أما الأسر التي لا تعاني من زيادة عدد الأفراد للغرفة أي درجة تزاحم منخفضة فكانت للأسر التي تقطن الشقة السكنية بشكل أكبر من الأسر التي تسكن الدار.

ولعل مما يلفت الانتباه أن هناك علاقة عكسية في أغلب الأحوال بين الحالة التعليمية لرب الأسرة ودرجة التزاحم كما توضحها نتائج المسوح[1] ويعزى ذلك إلى أن مستوى المعيشة يكون مرتفعاً والفقر أقل لدى أرباب الأسر الحاصلين على مستوى تعليم أعلى كما سبق ذكره، وأظهرت نتائج التعداد أن نسبة الأسر التي تعاني من درجة تزاحم أعلى في مساكنها (2 فرد فأكثر/غرفة) بلغت نحو نصف الأسر التي يكون فيها رب الأسرة أمي ونحو 60% من الأسر التي يكون فيها رب الأسرة ملم، و62.5% من الأسر التي يكون فيها رب الأسرة حاصلاً على التعليم الابتدائي، مقابل 57.5% من الأسر التي يحصل فيها رب الأسرة على التعليم الإعدادي، ونحو 21.5% من الأسر التي يحصلون فيها أربابها على التعليم الثانوي، وكانت النسبة أقل للحاصلين على الدبلوم و19.3% ثم البكالوريوس فأعلى 12.7% من الأسر[2].

6.5 حيازة الأسرة للمسكن:

إن حيازة الأسرة للمسكن انعكاساً لمستوى المعيشة داخل الأسرة، والظروف الاقتصادية والسياسية للدولة، إذ أن توفر المساكن للمواطنين يشكل عبئاً ثقيلاً على الدولة ولا سيما في الدول النامية والتي تعاني من الاحتلال وحالة الحرب وعدم الاستقرار، ويبين الجدول رقم (34).

جدول 34: التوزيع النسبي للأسر حسب حيازة المسكن ونوع التجمع 1997

المنطقة ونوع التجمع	حيازة المسكن						المجموع
	ملك	مستأجر غير مفروش	مستأجر مفروش	دون مقابل	مقابل عمل	أخرى وغير مبين	
حضر	72.0	13.6	0.7	12.8	0.3	0.6	100
ريف	83.9	4.4	0.3	10.3	0.4	0.7	100
مخيمات	87.6	3.6	0.3	7.9	0.1	0.5	100
الأراضي الفلسطينية	78.1	9.2	0.5	11.3	0.3	0.6	100
الضفة الغربية	75.3	11.6	0.6	11.6	0.3	0.6	100
قطاع غزة	83.2	4.9	0.3	10.7	0.2	0.7	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، نتائج التعداد، 1997، تقرير المساكن، الأراضي الفلسطينية، ج2، مرجع سبق ذكره، ص 153.

أن معظم الأسر في الأراضي الفلسطينية تقيم في مساكن مملوكة للأسرة أو لأحد أفرادها الذين يقيمون بالمسكن وتشكل هذه النسبة 78.1% من إجمالي الأسر بالأراضي الفلسطينية، وكانت النسبة أعلى في المخيمات يليها الريف وأدنى نسبة للحضر، ولا يعني ارتفاع النسبة في المخيمات أن الظروف الاقتصادية وحالة المسكن مناسبة ولكن مساكن المخيمات

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والبنك الدولي، الفلسطينيون الأكثر فقراً في ظل الأزمة الاقتصادية، أكتوبر، 2004، مرجع سبق ذكره، ص 20.
(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، نتائج التعداد، تقرير المساكن–الأراضي الفلسطينية، ج2، ص 55.

وزعت على السكان بدون مقابل بعد الهجرة عام 1948 مع العلم أن الملكية لا تسجل في دائرة تسجيل الأراضي "الطابو".

أما انخفاض النسبة في الحضر فيرجع إلى زيادة الأنواع الأخرى من الحيازات ولا سيما المستأجر غير المفروش والأسر التي تسكن بدون مقابل، إذ أن الأسر تفضل الاستئجار في المدن الرئيسة، أما على مستوى المنطقة فنجد أن الأسر التي تمتلك مساكن في قطاع غزة أعلى مما هو عليه في الضفة الغربية 83.2%، و75.3% على التوالي ويرجع انخفاض النسبة في الضفة إلى زيادة نسبة المساكن المستأجرة.

وتأتي الأسر التي تقيم في المسكن بدون مقابل بسبب ملكية الأب أو الأم أو أحد أقارب الأسرة للمسكن أو أحد أفرادها الذين لا يقيمون بالمسكن أو يكون المسكن مقدماً من جهة أخرى في المرتبة الثانية 11.3% من إجمالي الأسر في الأراضي الفلسطينية وإذا ما أضفنا هذه النسبة إلى الأسر التي تمتلك مساكنها فستكون النسبة 89.4%، علماً بأن السكن بدون مقابل في كثير من الأحيان يعتبر ملكاً. ولم تكن الفروقات كبيرة بين نسبة الأسر التي تسكن بدون مقابل باستثناء المخيمات التي سجلت نسبة أدنى مقابل زيادة نسبة المساكن المملوكة.

وتأتي الأسر التي تقيم في مساكن مستأجرة غير مفروشة في المرتبة الثالثة أو ما يعادل 9.2% من إجمالي الأسر بالأراضي الفلسطينية، وتتوزع النسبة 11.6% من أسر الضفة الغربية مقابل 4.9% للقطاع ونحو 13.6% من أسر الحضر مقابل 4.4% للأسر الريفية وأدنى نسبة للأسر في المخيمات 3.6%، أما نسبة الحيازات الأخرى فكانت قليلة على مستوى المنطقة والتجمع.

وقد تراوحت نسبة المساكن المملوكة للأسر حسب المحافظة من 67.9% إلى 91.2% من إجمالي الأسر في كل محافظة، وكانت أعلى نسبة لمحافظة دير البلح إذ بلغت 91.2% مقابل أدنى نسبة 67.9% في محافظة نابلس، وتراوحت نسبة الأسر التي تسكن بدون مقابل في محافظات الضفة الغربية من 8.1-15.2% وسجلت محافظة رام الله والبيرة أقل نسبة بينما أعلى نسبة كانت في محافظة قلقيلية. أما في قطاع غزة فتراوحت نسبة الأسر التي تسكن بدون مقابل من 4.7-16.6% وحظيت محافظة دير البلح بأقل نسبة ومحافظة غزة بأعلى نسبة[1].

7.5 حالة لجوء رب الأسرة وحيازة المسكن:

أظهرت نتائج التعداد أن هناك فروقات حسب لجوء رب الأسرة وحيازة المسكن إذ بلغت نسبة الأسر التي تمتلك مسكن من اللاجئين المسجلين 78.2% بينما كانت النسبة أقل للاجئين غير المسجلين 66.3%، ويعزى انخفاض هذه النسبة إلى أن معظم اللاجئين غير المسجلين يعيشون خارج المخيمات لذلك ترتفع نسبتهم في المساكن المستأجرة غير المفروشة، إذ بلغت 20.2% من الأسر، ولم يكن هناك تباين يذكر بين اللاجئين المسجلين وغير اللاجئين من حيث نسبة الأسر التي تمتلك المسكن حيث بلغت 78.2% و78.5% على التوالي، كما لا يوجد تباين في نسبة الأسر التي تسكن بدون مقابل حسب حالة اللجوء[2].

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، نتائج التعداد، 1997، تقرير المساكن، الأراضي الفلسطينية، ج2، مرجع سبق ذكره، ص 136.
(2) المرجع السابق، ص 140.

8.5 حصول الأسرة على المرافق العامة:

1.8.5 خدمة الأسرة بالمياه:

تعتبر مياه الشرب أولى المتطلبات الحياتية لحياة الفرد وإعاشته فالحياة والموت مرتبطتان بوجود المياه من عدمه لذا يعتبر مرفق المياه من المرافق الهامة التي يجب أن تولى اهتماماً خاصاً من قبل الهيئات التخطيطية.

جدول 35: التوزيع النسبي للمساكن المأهولة والأسر حسب نوع التجمع والمنطقة واتصال المسكن بالمياه 1997

المنطقة ونوع التجمع	اتصال المسكن بالمياه				
	شبكة عامة	تمديدات خاصة	لا يوجد	غير مبين	المجموع
حضر	91.6	6.4	1.9	0.1	**100**
ريف	63.8	26.4	9.7	0.1	**100**
مخيمات	96.3	3.0	0.6	0.1	**100**
الأراضي الفلسطينية	83.6	12.1	4.1	0.1	**100**
الضفة الغربية	79.1	15.3	5.4	0.1	**100**
قطاع غزة	91.7	6.4	1.7	0.1	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، نتائج التعداد، تقرير المساكن، الأراضي الفلسطينية، ج1، مرجع سبق ذكره، ص 53-56.

تشير نتائج التعداد عام 1997 جدول رقم (35) إلى أن 83.6% من الأسر الفلسطينية تتوفر لديها المياه من شبكة المياه العامة وترتفع هذه النسبة في قطاع غزة إلى 91.7% مقابل 79.1% في الضفة الغربية، أما على مستوى الأفراد في الأراضي الفلسطينية فإن 84.3% من الأفراد لديهم شبكة عامة وتتوزع 92.4% لقطاع غزة مقابل 79.2% للضفة الغربية[1]. وعند مقارنة نسبة الأفراد المخدومين بشبكة المياه العامة في عام 1997 مع 2002، فنجد تراجعاً في نسبة الأفراد المتصلين بشبكة المياه العامة عام 2002 لتصل إلى 80.5% في الأراضي الفلسطينية بمعدل نقص 4.5%، ولم تختلف النسبة في الضفة الغربية، بينما سجل قطاع غزة نقصاً بنسبة 10.4% لتصبح 82.8%[2]، وقد يعود هذا الانخفاض في قطاع غزة إلى الامتداد العمراني الكبير الذي حدث في السنوات الأخيرة، في حين لم يواكب هذا النمو العمراني تطوراً مماثلاً في شبكات المياه، حيث إن هذه الشبكات تحتاج إلى تكاليف كبيرة.

أما بخصوص الأسر المخدومة بشبكة المياه العامة حسب نوع التجمع فتظهر نتائج التعداد عام 1997 جدول رقم (35) أن 63.8% من الأسر الريفية في الأراضي الفلسطينية مخدومة بالشبكة العامة مقابل 96.3% للمخيمات، وتجدر الإشارة إلى أنه لم تتوفر شبكات مياه عامة للمخيمات إلا في أواسط السبعينات، أما الفترة التي سبقت ذلك فكان السكان يحصلون على المياه من حنفيات عمومية وكانت تضخ في بداية الأمر بالطرمبات، ثم استخدمت الماتورات.

أما الأسر المخدومة بشبكة المياه العامة على مستوى المحافظات فكانت الفروقات كبيرة بين محافظات الضفة الغربية إذ تراوحت من 52.5-96.6% وسجلت منطقتة طوباس ومحافظة جنين أقل نسبة، بينما سجلت محافظات بيت لحم ثم

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، نتائج التعداد، 1997، تقرير المساكن، الأراضي الفلسطينية، ج1، مرجع سبق ذكره، ص 53-56.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أهم المؤشرات في الأراضي الفلسطينية (الربع الثاني، 2003)، مؤشرات سكانية واجتماعية، ص 7.

القدس ثم رام الله والبيرة على التوالي أعلى نسبة. أما في محافظات غزة فكان التباين بين المحافظات الخمسة أقل مما هو عليه في الضفة الغربية إذ تراوحت النسبة من 85.3–96.5% من إجمالي الأسر في القطاع[1].

ويعود انخفاض نسبة الأسر المتصلة بشبكة المياه العامة في الضفة الغربية ومعظم محافظاتها إلى اعتماد قسم من الأسر على التمديدات الخاصة أي أنهم يعتمدون على مصدر خاص بالمسكن أو مشترك بين مجموعة من الأفراد.

وتبلغ نسبة الأسر التي تتصل مساكنها بتمديدات خاصة في الأراضي الفلسطينية (جدول رقم 35) 12.1%، وترتفع هذه النسبة في الضفة الغربية 15.3% مقابل 6.4% في قطاع غزة، كما أن النسبة ترتفع لدى الأسر الريفية بشكل أكبر 26.4% بينما تنخفض لدى الأسر الحضرية وأسر المخيمات لتصل إلى 6.4% و3% على التوالي، وكانت الفروقات كبيرة بين الأسر التي تعتمد على تمديدات خاصة في محافظات الضفة الغربية إذ تراوحت نسبة الأسر من 1.8–35.1%، وربما يرجع ذلك إلى اختلاف نوع التجمعات في كل محافظة إذ أن التمديدات الخاصة تزيد في المناطق الريفية، أما على مستوى محافظات قطاع غزة فتراوحت نسبة الأسر التي تعتمد عليها من 2.5–11.8%[2].

وبخصوص الأسر غير المخدومة بالمياه لعدم توفر الشبكة العامة أو التمديدات الخاصة، فإنها تعتمد بدرجة أساسية على الينابيع والآبار المنزلية التي تمتلئ خلال فصل الشتاء، إذ تفيد نتائج مسح ظروف السكن عام 2000 أن نسبة الأسر المعتمدة على شراء تنكات مياه للاستهلاك المنزلي 14.7% من الأسر في الأراضي الفلسطينية وتوزعت ما بين 20.1% في الضفة الغربية، مقابل 3.8% في قطاع غزة، فيما يعتمد نحو 0.8% من الأسر في الضفة الغربية في الحصول على المياه من الينابيع والعيون[3]، ومن الجدير بالملاحظة أنه بجانب اعتماد سكان الضفة الغربية على آبار النبع وآبار الضخ هناك ما يعرف بآبار الجمع وهي عبارة عن حفرة طبيعية يتم تحضيرها من قبل الإنسان لجمع مياه الأمطار وتخزينها فيها لاستعمالها وقت الحاجة وبخاصة في الصيف، وقد تقام آبار الجمع تحت المنازل أو فوق أسطحها على شكل صهاريج.

ولعل تمتع الأسرة بالمياه ينعكس على الصحة العامة للسكان ولكن لا بد أن يقترن ذلك بجودة المياه، أي توفر مياه مأمونة لتجنب العديد من الأمراض التي ترتبط بتلوث المياه، وتشير بيانات إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية إلى أن معدل تركيز الأملاح الذائبة الكلية لمياه الآبار الجوفية في الضفة الغربية 470 ملغم/لتر، بينما تزيد هذه القيمة في قطاع غزة إلى 1,214 ملغم/لتر، أما بالنسبة لأهم الخصائص الكيميائية الأخرى لمياه الآبار الجوفية فيلاحظ أن تركيز الكلور يصل في الضفة الغربية إلى 130 ملغم/لتر، ويتضاعف هذا الرقم في قطاع غزة ليصل إلى 382 ملغم/لتر وبلغ تركيز النترات في مياه الآبار في الضفة الغربية 26 ملغم/لتر مقابل 105 ملغم/لتر في قطاع غزة[4].

نستنتج مما سبق أن تركز الأملاح الذائبة الكلية والكلور والنترات في قطاع غزة، أعلى بكثير من نظيراتها في الضفة الغربية، بل أعلى من معدلات منظمة الصحة العالمية (WHO) والتي حددت الأملاح الذائبة لتكون مواصفات المياه جيدة 250 ملغم/لتر، أما إذا ارتفعت نسبة الأملاح الذائبة (من 250–500 ملغم/لتر) فتكون المياه مقبولة، وإذا ارتفعت نسبة الأملاح الذائبة عن 500 ملغم/لتر فتكون المياه غير مناسبة ويرتبط بها العديد من الأمراض مثل أمراض القلب

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، نتائج التعداد، 1997، تقرير المساكن، الأراضي الفلسطينية، ج1، مرجع سبق ذكره، ص 53–56.
(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج التعداد، تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية، ج1، مرجع سبق ذكره، ص ص 50–56.
(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية، التقرير السنوي، 2000، رام الله، فلسطين، ص 22.
(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002، إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية، التقرير السنوي، 2000، رام الله، فلسطين، ص 19.

والأوعية الدموية[1]، وقد أظهرت بحوث عدة أن هناك علاقة بين معدلات الوفيات الناجمة عن السكتة القلبية ومعدلات عسر مياه الشرب الناجمة عن وجود مواد معدنية ذائبة فيها وخصوصاً كربونات الكالسيوم[2]. أما بخصوص تركيز النترات (التلوث) في مياه الشرب حسب المقاييس التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية لكي تكون المياه صالحة للاستعمال الآدمي هي ألا تزيد عن 50 ملغم/لتر[3]، وعليه فإن نسبة تلوث المياه في قطاع غزة مرتفعة مما له أثر سيئ على صحة أفراد الأسرة.

وبالرغم من أن جودة المياه في فلسطين ليست بالشكل المطلوب إلا أنها تعتبر جيدة إذا ما قورنت بدول العالم حيث أشار تقرير التنمية البشرية في فلسطين، أن نسبة السكان الذين يحصلون على مصدر مياه شرب آمن[*] في عام 2003 (89.5%)[4] بينما تراوحت هذه النسبة على مستوى العالم عام 1998 من (6-100%) ويأتي ترتيب فلسطين 30 تقريباً بين دول العالم الذين يحصلون على مياه مأمونة[5]، وتشير مصادر الأمم المتحدة في قمة جوهانسبرغ إلى أن نحو 1.1 مليون نسمة يفتقرون إلى مياه مأمونة كما يقضي نحو 5,500 طفل نحبهم يومياً بسب الأمراض الناجمة عن المياه غير المأمونة وتدني مستويات الصرف الصحي والنظافة والصحة العامة[6]. وعليه فإن توفير المياه المأمونة والمرافق الصحية العامة الأساسية من أهم التحديات الحاسمة التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية، ولا سيما في المناطق الأكثر تضرراً.

2.8.5 خدمة الأسرة بالكهرباء:

تعتبر الكهرباء مرفقاً عاماً وحيوياً لكل السكان، كما تعد عصب الحياة الحديثة، ويعد معدل استهلاك الفرد مقياس للتقدم الحضاري ويتضاعف الاستهلاك في الدول النامية عادة خلال فترة (5-12 سنة)[7].

جدول 36: التوزيع النسبي للمساكن والأسر حسب نوع التجمع والمنطقة واتصال المسكن بالكهرباء 1997

المنطقة والتجمع	اتصال المسكن بالمياه				
	شبكة عامة	تمديدات خاصة	لا يوجد	غير مبين	المجموع
حضر	97.9	0.6	1.4	0.1	**100**
ريف	87.1	6.3	6.4	0.1	**100**
مخيمات	98.5	0.4	0.9	0.1	**100**
الأراضي الفلسطينية	94.6	2.4	2.9	0.1	**100**
الضفة الغربية	94.1	3.2	2.5	0.1	**100**
قطاع غزة	95.5	0.7	3.7	0.1	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، نتائج التعداد، تقرير المساكن، الأراضي الفلسطينية، ج1، مرجع سبق ذكره، ص 64-67.

(1) منظمة الصحة العالمية (WHO).

(2) عبد العزيز طريح شرف، البيئة وصحة الإنسان في الجغرافية الطبية (الإسكندرية: دار الجامعة المصرية، 1986) ص 36.

(3) منظمة الصحة العالمية (WHO).

(*) تم تعريف هذا المصطلح من قبل الجهاز المركزي حسب المصدر للمياه شرب آمن والتي تضم شبكة عامة موصولة بالمنزل، وشبكة عامة غير موصولة بالمنزل، وبئر جمع مع تمديدات داخل المنزل، وبئر جمع بدون تمديدات داخل المنزل.

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002، إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية، التقرير السنوي، 2000، رام الله، فلسطين، ص 19.

(5) جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، تقرير التنمية البشرية، 2004، الملحق الإحصائي، مرجع سبق ذكره.

(6) Microsoft Encarta Interactive world Atlas, 2001, CD. Access to sate, op. cit.

(7) داود أنطون داود، تخطيط المرافق الأساسية في المدينة العربية، تخطيط المدينة العربية، تقرير مقدم للمؤتمر الأول لمنظمة المدن العربية، ص 42.

تبين نتائج التعداد 1997 جدول رقم (36) أن معظم الأسر في الأراضي الفلسطينية مخدومة بالكهرباء ومتصلة بالشبكة العامة حيث بلغت النسبة عام 1997 (94.6%) ولم يكن هناك فروقاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أنه حصل ارتفاعاً في عام 2003 في عدد الأسر المخدومة بالكهرباء إذ وصلت النسبة 99.1% في الأراضي الفلسطينية بنسبة زيادة 4.8%، و99.7% للضفة الغربية و97.8%لقطاع غزة[1]، أما على صعيد نوع التجمع حسب نتائج التعداد فثمة تباين فأدنى نسبة للأسر المخدومة بالكهرباء كانت للريف 87.1% ولم يكن الفرق كبيراً بين الحضر والمخيمات والتي أصبحت جزءاً من المناطق الحضرية إذ تراوحت النسبة 97.9% للحضر و98.5% للمخيمات، ويرجع انخفاض نسبة الأسر المخدومة بالكهرباء في المناطق الريفية إلى موقع بعض القرى النائية حيث إن توصيل الكهرباء لهذه المناطق يتطلب تكلفة كبيرة ، وقد تكون العوائد غير مجدية لشركة الكهرباء.

إن جزءاً من الأسر التي تحصل على الكهرباء من الشبكة العامة تعتمد في توفير الطاقة الكهربائية على مولد خاص إذ بلغت نسبتها 2.4% منه تتوزع 3.2% للضفة الغربية مقابل نسبة ضئيلة أقل من 1% لقطاع غزة، أما الأسر غير المخدومة بالكهرباء فتبلغ نسبتها 2.9% من إجمالي الأسر وتتوزع بنسبة 2.5% في الضفة الغربية مقابل 3.7% لقطاع غزة.

وتشير النتائج أيضاً أن معظم الأسر على صعيد المحافظة تتوفر لديها خدمة الكهرباء من الشبكة العامة إذ تراوحت النسبة بين (89–98%) باستثناء منطقة طوباس ومحافظة أريحا، حيث بلغت النسبة هناك 63.4%، و83% على التوالي[2].
وصفوة القول إنه بالرغم من عدم وصول الكهرباء إلى بعض المناطق ولا سيما الريفية منها، إلا أن الوضع أفضل بكثير من السابق إذ أن مرفق الكهرباء لم يصل إلى مخيمات اللاجئين إلا بعد 1967، وفي بداية الأمر لم يصل إلا لعددٍ قليل من المساكن، فيما اتصلت الغالبية العظمى من المخيمات بالكهرباء في أواخر الثمانينيات.

3.8.5 الأسرة وخدمة الصرف الصحي:

يعتبر الصرف الصحي أحد الخدمات الحيوية التي تتعامل مع أهم المخرجات السلبية في التجمعات العمرانية المختلفة، كما يعتبر أحد الخدمات التي ترتفع تكلفتها إذا ما قورنت بالخدمات الأخرى كمياه الشرب مثلاً، كما ينتج عنها تفاعلات تؤثر سلباً على البيئة مما يجعل التخلص منها ضرورة ملحة[3] ونظراً لارتفاع تكلفة إقامة خدمات الصرف الصحي فإن الاحتلال الإسرائيلي لم يكترث إلى إقامة مثل هذه الشبكات بدليل أن نتائج التعداد 1997 (جدول رقم 37) كشفت أن نسبة الأسر المخدومة بشبكة صرف صحي عامة تصل إلى ثلث الأسر في الأراضي الفلسطينية.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات الإحصاءات الجغرافية، الربع الثاني، 2003، ص 10.
(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، نتائج التعداد، تقرير السكان – الأراضي الفلسطينية، ج1، ص 61–67.
(3) فتحي محمد مصيلحي، جغرافية الخدمات، جامعة المنوفية، ط1، 2001، ص 149.

جدول 37: التوزيع النسبي للمساكن والأسر حسب نوع التجمع والمنطقة واتصال المسكن بالصرف الصحي، 1997

المنطقة ونوع التجمع	الاتصال بالصرف الصحي				
	شبكة عامة	حفر امتصاصية	لا يوجد	غير مبين	المجموع
حضر	45.1	53.6	1.2	0.1	**100**
ريف	1.8	92.9	5.0	0.2	**100**
مخيمات	59.4	39.3	1.1	0.2	**100**
الأراضي الفلسطينية	33.7	63.7	2.4	0.2	**100**
الضفة الغربية	24.4	72.5	2.8	0.2	**100**
قطاع غزة	50.6	47.7	1.6	0.1	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، نتائج التعداد، تقرير المساكن– الأراضي الفلسطينية، ج1، مرجع سبق ذكره، ص 75–78.

وارتفعت هذه النسبة لتصل تقريباً على مستوى الأفراد إلى 45.8% عام 2003[1]. وتعد هذه النسبة قليلة جداً إذا ما قورنت بدول العالم والتي تتراوح فيها نسبة السكان المخدومين بالصرف الصحي من (3–100%) سنة 1998 وعليه يأتي ترتيب فلسطين 87 بين دول العالم فيما ترتفع نسبة السكان المخدومين بالصرف الصحي في الدول العربية المجاورة بفارق كبير عن الأراضي الفلسطينية حيث كانت النسبة في مصر 88%، وفي سوريا 67%، والجزائر 91%، من جهة أخرى فإن فلسطين ترتفع في نسبة خدمة الصرف الصحي عن بعض دول العالم مثل، مالي 6%، الهند 29%، أفغانستان 10%[2].

وثمة فارق بين الأسر المخدومة بالصرف الصحي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بلغت النسبة عام 1997 (24.4%) و50.6% على التوالي وارتفعت في عام 2003 لتسجل 34.6% للضفة الغربية مقابل 66.3% لقطاع غزة[3]، وتأتي هذه الزيادة والتي تشكل 41.8%، و31% على الترتيب إلى المشاريع التي قامت بها السلطة الوطنية الفلسطينية بدعم من الدول المانحة بعد عام 1994. أما بخصوص نوع التجمع فيعد الصرف الصحي في الريف الفلسطيني أسوء خدمات البنية التحتية إذ بلغت نسبة الأسر المخدومة بالصرف الصحي شبكة عامة 1.8% من الأسر الريفية، وهذه النسبة من أقل النسب في العالم إذ بلغت في الريف المصري 79% وفي الريف السوري 31%[4] وكانت نسبة الأسر الحضرية المتصلة مساكنها بالشبكة العامة 45.1% وكانت النسبة أعلى في المخيمات 59.4%.

أما الأسر المخدومة بالشبكة العامة للصرف الصحي على صعيد المحافظات فتراوحت النسبة في محافظات الضفة الغربية من (صفر–50%) وكانت النسبة أعلى في قطاع غزة من (2.9–86%) فمن الواضح أن الفارق كبير بين المحافظات سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وهذا يرجع إلى أنواع التجمعات في كل محافظة بالإضافة إلى عدم تحقيق المساواة بين المحافظات في مجالات التنمية، فمنطقتا سلفيت وطوباس لا يوجد بهما شبكة عامة للصرف الصحي وتنخفض النسبة في أريحا إلى 3% وفي خان يونس 2.9%، بينما سجلت مدينة غزة أعلى نسبة 86% ثم شمال غزة 70.4% وحظيت محافظة نابلس بأعلى نسبة في الضفة الغربية 50%[5].

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات الإحصاءات الجغرافية، الربع الثاني، 2003، ص 9.

(2) Microsoft Encarta Interactive world Atlas, 2001, CD. (UNICDF) Access to santition. op. cit.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات الإحصاءات الجغرافية، المرجع السابق، نفس الصفحة.

(4) Microsoft Encarta Interactive world Atlas,2001, op. cit.

(5) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، نتائج التعداد، تقرير المساكن–الأراضي الفلسطينية، ج1، مرجع سبق ذكره، ص 72–78.

وفيما يختص بطريقة التخلص من مياه الصرف الصحي للأسر التي لا تتصل مساكنها بشبكة الصرف الصحي العامة، فتتخذ عدة أشكال وإن كانت الطريقة الأساسية والمفضلة هي الحفر الامتصاصية حيث بلغت نسبة الأسر التي تعتمد عليها (جدول رقم 36) في الأراضي الفلسطينية 63.7% أي ضعف الأسر التي تتصل بالشبكة العامة. وكانت النسبة مرتفعة بشكل كبير في الضفة الغربية 72.5% من إجمالي الأسر مقابل 47.7% في قطاع غزة، وتجدر الإشارة إلى أن نحو 93% من الأسر الريفية تعتمد في تصريف مياهها العادمة على الحفر الامتصاصية مقبل 53.6% للحضر، و39.3% للمخيمات.

ولعل استخدام عدد كبير من الأسر ولا سيما في المناطق الريفية على الحفر الامتصاصية يكشف بجلاء الآثار البيئية الخطيرة على الخزان الجوفي، وقد ارتفعت مستويات التلوث بعد أن لجأت بعض الأسر إلى حَفر حُفر امتصاصية عميقة قد تصل إلى الخزان الجوفي مباشرة وذلك لتجنب السكان نضح الخزان بشكل دوري وخلال فترات قريبة الأمر الذي يشكل عبئاً اقتصادياً على كاهل السكان.

ويختلف اعتماد الأسر حسب المحافظة على الحفر الامتصاصية إذ تراوحت النسبة في الضفة الغربية من (48.7–98.1%) فيما تراوحت في قطاع غزة من (13.2–94.9%)، ومن اللافت أن أكثر المناطق معاناة هي سلفيت وطوباس وخان يونس، وتشير النتائج إلى أن 2.4% من الأسر في الأراضي الفلسطينية لا تمتلك وسيلة للتخلص من الصرف الصحي سوى الحفر المكشوفة والقنوات حيث تنتهي المياه العادمة إلى أحد الأودية أو إلى المزارع وتفضي هذه الحفر إلى انتشار الحشرات الضارة الناقلة للأمراض ولا سيما الكبد الوبائي ناهيك عن الروائح الكريهة، وبلغت نسبة الأسر التي تعتمد على الحفر والقنوات المكشوفة 2.8% للضفة الغربية، و1.6% في قطاع غزة وكانت النسبة أعلى في المناطق الريفية، أما على صعيد المحافظات فتراوحت النسبة من (0.6–12.6%) وكانت محافظة أريحا أكثرها معاناة[1].

9.5 توفر المطبخ والحمام والمرحاض داخل مسكن الأسرة:

1.9.5 توفر المطبخ:

لا بد من توفر مطبخ للأسرة داخل المسكن لتحضير الطعام وخزن المواد الغذائية الطازجة والجافة أو لا بد أيضاً أن تكون المساحة كافية لتجهيز الطعام وتتناسب مع عدد أفراد الأسرة، وأن يكون متصلاً بالمياه، وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[2] أن الأسر التي تمتلك مطبخاً على مستوى الأراضي الفلسطينية 95.5%، منها 85.1% متصلة بالمياه مقابل 10.4%غير متصلة بالمياه، كما أن معظم الأسر في الضفة الغربية تمتلك مطبخ 97.6% منها 7.1% فقط غير متصلة بالمياه، بينما كانت النسبة أقل في قطاع غزة 94.3% منها 12.3% لا تتصل بالمياه. أما على صعيد نوع التجمع فلم يكن الفارق كبيراً بين الحضر والمخيمات 97.2% و97.7% على التوالي، أما الأسر الريفية فتمتلك نسبة أقل 91.4% منها 18.9% مطابخ بدون مياه.

أما على مستوى المحافظة فتراوحت نسبة الأسر التي يتوفر لديها مطبخ من (87–98%) من الأسر، منها (2.6–24.2%) مطابخ بدون مياه، ومن أقل المحافظات التي يتوفر لدى الأسر فيها مطبخ هي أريحا وطوباس كما

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، نتائج التعداد، تقرير المساكن– الأراضي الفلسطينية، ج1، مرجع سبق ذكره، ص 72 – 88.
(2) المرجع السابق، ص 86–89.

تتراوح نسبة المطابخ التي لا تتصل بالمياه في كل من طوباس وأريحا والخليل ورفح من (13.4–24.2%). وبخصوص الأسر التي لا تتوفر لديها مطبخ فتراوحت النسبة حسب المحافظة من (1.2–12.5%)[1] وهذا يؤثر بدوره على استخدام الغرف الأخرى، إذ أن بعض الأسر تستخدم غرف النوم للطبخ ولا سيما في المناطق العشوائية مما له آثار سلبية على صحة الإنسان، ولا سيما للسكان الذين يطهون أطعمتهم على نيران وقودها (الفحم، والحطب، والمخلفات الزراعية)، وتعد مشكلة تلوث الهواء الداخلي من المشكلات التي يبعث على القلق حيث استخدمت عبارة "متلازمة المباني المريضة " لوصف المباني التي يتسبب هواؤها في عدد من الأعراض المرضية.

2.9.5 توفر حمام:

تشير بيانات الجهاز المركزي أن نسبة الأسر التي يوجد لديها حمام في مساكنها في الأراضي الفلسطينية 93.5% تتوزع بنسبة 97.5% في قطاع غزة مقابل 91.2% في الضفة الغربية وعلى صعيد نوع التجمع فالفارق ليس كبيراً بين المخيمات والحضر بينما يتوفر الحمام في الريف بنسبة أقل، ومن أهم متطلبات الحمام أن يكون مجهزاً بالمياه إلا أن نحو 7.5% من الأسر في الأراضي الفلسطينية يتوفر لديها حمام ولكنه غير متصل بالمياه وكانت النسبة في الضفة الغربية ضعف ما هو عليه في قطاع غزة. كما أن الأسر في الريف تعاني من عدم توفر المياه في الحمام بصورة أكبر إذ بلغت النسبة 14% من إجمالي الأسر الريفية بينما وصلت النسبة في الحضر والمخيمات أقل من 5% لكل منهما[2].

وبالرغم من الحاجة الماسة للحمام داخل المسكن إلا أن نحو 6.4% من الأسر في الأراضي الفلسطينية لا يتوفر لديها حمام وكانت النسبة في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة. وذلك بسبب تواجد معظم المراكز الريفية هناك، على عكس قطاع غزة والذي يتميز بسيادة المراكز الحضرية، ويؤكد ذلك أن 12.6% من الأسر في المراكز الريفية لا يتوفر لديها حمام، مقابل 3.8% للحضر، و2.5% للمخيمات[3].

وبخصوص توفر الحمام للأسر حسب المحافظة يمكن تقسيم المحافظات إلى مجموعتين الأولى يتوفر لديها حمام بنسبة قليلة تتراوح من (81–84.2%) من إجمالي الأسر فيها، وهذه المحافظات هي طوباس وأريحا والخليل، أما المجموعة الثانية من المحافظات فكانت النسبة فيها مرتفعة إذ تراوحت من (93–98.6%). أما الحمامات غير المتصلة بالمياه فكانت أعلى نسبة للأسر في محافظات طوباس وجنين والخليل وأريحا، إذ تراوحت النسبة من (12.5–14.5%) أما باقي المحافظات فكانت النسبة أقل من 10% من الأسر التي تمتلك حماماً. كما يلاحظ أن نسبة الأسر التي لا تمتلك حماماً كبيرة في محافظات طوباس، وأريحا، والخليل إذ تراوحت النسبة من (15.4–18.8%) بينما كانت النسبة أقل بكثير في باقي المحافظات أقل من 9%[4].

3.9.5 توفر المرحاض:

كشفت بيانات التعداد إلى أن نسبة الأسر التي تمتلك مرحاضاً في مساكنها سواء متصل بالمياه أو غير متصل في الأراضي الفلسطينية 96.6%، تتوزع بواقع 95.7% للضفة الغربية، و89.3% في قطاع غزة، وعلى صعيد نوع التجمع فتسجل المخيمات والحضر نسبة أعلى 99%، و98% على التوالي، بينما النسبة كانت أقل في الريف 92.9%،

(1) المرجع السابق، ص ص 83–88.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، نتائج التعداد، تقرير المساكن، الأراضي الفلسطينية، ج1، مرجع سبق ذكره، ص ص 97–100.

(3) المرجع السابق، نفس الصفحات.

(4) المرجع السابق، ص ص 94–99.

أما نسبة الأسر التي يتوفر لديها مرحاض على مستوى المحافظات فالنتائج تفيد بأن جميع المحافظات تقريباً تزيد فيها النسبة عن 90% من الأسر في كل محافظة، وإن كان هناك تفاوت إلا أنه بسيطاً وتسجل محافظات أريحا ورام الله والبيرة وطوباس أقل نسبة[1].

ومن أهم المشاكل التي تواجه بعض الأسر الفلسطينية هي توفر مرحاض ولكنه غير متصل بالمياه، مما له أثر سيئ على الصحة العامة، وبلغت هذه النسبة في الأراضي الفلسطينية 11.4% من الأسر وكانت النسبة كبيرة في الضفة الغربية 14.5% من الأسر مقابل 5.7% في قطاع غزة، كما أن هناك تفاوتاً في النسبة حسب نوع التجمع إذ بلغت أعلى نسبة للأسر الريفية 21.9% ثم الحضر 7.1% وأدنى نسبة للأسر التي تقطن في المخيمات. أما على مستوى المحافظات فثمة محافظات تعاني من هذه المشكلة بشكل كبير منها طوباس حيث إن 30% من الأسر التي يتوفر لديها مرحاض لا يتوفر فيه مياه، ثم الخليل 25.6% وأريحا 20.8%، ثم جنين 17.4% وسلفيت 12.8% ثم تقل النسبة في باقي المحافظات، وتسجل محافظات قطاع غزة، وطولكرم، ودير البلح أقل نسبة[2].

أما الأسر التي لا يتوفر لديها مرحاض فبلغت نسبتها في الأراضي الفلسطينية 3.2% وكانت النسبة أعلى في الضفة الغربية مما هو عليه في قطاع غزة 4.1%، 1.5% على الترتيب كما أن الأسر الريفية أكثر معاناة إذ بلغت نسبة الأسر 6.9% بينما النسبة كانت قليلة للأسر الحضرية وأسر المخيمات. أما على مستوى المحافظات فتراوحت نسبة الأسر التي لا يتوفر لديها مرحاض من (0.9-8.5%)[3].

10.5 توفر السلع المعمرة للأسرة:

جدول 38: الأسر حسب توفر السلع المعمرة ونوع التجمع والمنطقة، 1997

السلع المعمرة	نوع التجمع والمنطقة					
	الحضر	الريف	المخيمات	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
سيارة خصوصية	23.7	18.8	11.8	20.4	23.2	15.1
ثلاجة كهربائية	84.9	72.2	81.7	80.4	81.6	78.2
سخان شمسي	64.7	52.1	68.0	61.2	56.4	70.1
تدفئة مركزية	2.3	0.7	0.5	1.5	2.0	0.6
مكتبة منزلية	15.5	12.4	11.3	13.9	15.7	10.5
طباخ غاز	97.6	95.5	97.7	96.9	97	96.8
غسالة ملابس	78.9	61.3	77.7	73.2	72.2	75.0
تلفاز	87.3	79.8	85.2	84.6	86.4	81.4
فيديو	16.1	10.4	9.9	13.3	15.1	10.2
حاسوب	5.2	2.5	2.5	4.0	4.7	2.6
خط هاتف	27.1	8.9	15.3	19.5	20.2	18.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، نتائج التعداد، تقرير المساكن-الأراضي الفلسطينية، ج1، مرجع سبق ذكره، ص 79.

(1) المرجع السابق، ص 105-111.

(2) المرجع السابق، نفس الصفحات.

(3) المرجع السابق، نفس الصفحات.

أظهرت نتائج التعداد جدول رقم (38) إلى أن نحو خمس الأسر في الأراضي الفلسطينية تمتلك سيارة خصوصية، فيما انخفضت النسبة بشكل طفيف عام 2003[1] ويعود ذلك إلى الظروف الاقتصادية المتردية التي ارتبطت بمضايقات الاحتلال الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى، وارتفاع أسعار الوقود، ويشير تقرير التنمية البشرية عام 2004 أن عدد السكان لكل سيارة خاصة يبلغ 18.8 نسمة، بينما عدد السكان سيارة عمومي (تاكسي) 1.9 نسمة[2].

أما بخصوص امتلاك الأسر للسيارة الخاصة على مستوى المنطقة لسنة 1997 فنجد تفوقاً للأسر في الضفة الغربية 23.2% مقابل 15.1% في قطاع غزة، وارتفعت هذه النسبة عام2003 في الضفة الغربية لتصل إلى 26.6% مقابل انخفاض في قطاع غزة لتصل النسبة إلى 6.6%[3] وعلى صعيد نوع التجمع (جدول رقم 38) فنحو ربع الأسر الحضرية تمتلك سيارة أما الأسر الريفية فأقل من خمس الأسر تمتلك سيارة، وأدنى نسبة للأسر في المخيمات 11.8%، وتراوحت نسبة الأسر التي تمتلك سيارة خصوصية في مختلف محافظات الضفة الغربية من (13.1-31.8%) وسجلت أدنى نسبة محافظة طوباس وأعلى نسبة محافظتا بيت لحم والقدس، أما في محافظات قطاع غزة فكانت النسبة أقل مما هو عليه في الضفة الغربية إذ تراوحت من (9.4-20.5%)[4]، وكانت النسبة منخفضة في محافظات رفح وخان يونس ودير البلح ومرد ذلك الظروف الاقتصادية المتردية وانخفاض مستوى المعيشة والحواجز الإسرائيلية التي تمنع دخول السيارات الخاصة.

وأهم ما يميز الأسر في الأراضي الفلسطينية أنهم يعتمدون بشكل رئيس في تسخين المياه على السخان الشمسي حيث إنه لم يعرف إلى الآن في العديد من الدول المجاورة والتي يتوفر لديها طاقة شمسية هائلة، فقد بلغت نسبة الأسر التي تمتلك سخان شمسي (جدول رقم 38) 61.2% وعليه فهو من الضروريات في المجتمع الفلسطيني الذي يعاني من انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع أسعار الكهرباء، ومما يلاحظ أن أسر قطاع غزة تستخدم السخان الشمسي بشكل أكبر 70.1% مقابل 56.4% في الضفة الغربية ويرجع ذلك إلى أن قطاع غزة يحظى بكمية إشعاع مشمس أكبر من التي تصل إلى الضفة الغربية وبالتالي استخدام السخان الشمسي يكون مجدياً في معظم أيام السنة في قطاع غزة على عكس الضفة الغربية. وتشير النتائج أن هناك فروقات بين المحافظات في استخدام الأسر للسخان الشمسي، إذ تراوحت من (29.4-77.6%) مع ارتفاع النسبة في محافظات غزة[5].

أما بخصوص امتلاك الثلاجة للأسر في الأراضي الفلسطينية فبلغت النسبة (جدول رقم 38) 80.4% من الأسر، وهذه النسبة لا تعتبر كافية إذ أن نحو 20% من الأسر لا يتوفر لديها هذه السلعة الضرورية والأساسية، إلا أن هذه النسبة شهدت ارتفاعاً عام 2003 لتصل نسبة الأسر التي تمتلك ثلاجة إلى 90.2%[6]. ولم يكن الفرق كبيراً بين نسبة الأسر التي تمتلك ثلاجة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حسب نتائج التعداد عام 1997، إذ بلغت على التوالي 81.6%، 78.2%، ولكن هذه النسبة ارتفعت عام 2003 لتصل إلى 91.8% في الضفة الغربية مقابل 89% في قطاع غزة[7] أي أنه صاحب هذا الارتفاع في النسبة تقلص الفرق بين الضفة والقطاع. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع مستوى المعيشة

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات الإحصاءات الجغرافية، الربع الثاني، 2003، ص 7.

(2) جامعة بيرزيت، تقرير التنمية البشرية، فلسطين، 2004، الملحق الإحصائي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات الإحصاءات الجغرافية، المرجع السابق، نفس الصفحة.

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، نتائج التعداد، تقرير المساكن، الأراضي الفلسطينية، الجزء الثاني، ص 80.

(5) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(6) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات الإحصاءات الجغرافية، المرجع السابق، نفس الصفحة.

(7) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات الإحصاءات الجغرافية، 2003، مرجع سبق ذكره، ص 7.

بعد عام 1997 حتى حدوث انتفاضة الأقصى، ولم يكن هناك فروقات تذكر بين الأسر الحضرية وأسر المخيمات إلا أن الأسر الريفية سجلت أدنى نسبة فيما يتعلق بامتلاك الثلاجة.

يلاحظ أن هناك فروقات حسب المحافظة وامتلاك الأسرة للثلاجة إذ ترتفع نسبة الأسر التي لا تمتلك ثلاجة في محافظات طوباس وخان يونس والخليل ودير البلح ورفح وسلفيت وأريحا وجنين إذ تراوحت النسبة من (21.1–41.6%) من إجمالي الأسر في كل محافظة، أما باقي المحافظات فتراوحت نسبة الأسر التي لا تمتلك ثلاجة من (9.4–19.2%)[1]، ومن الواضح أن نسبة الأسر التي لا تمتلك ثلاجة في مساكنها تعد كبيرة وهذا مؤشر على حجم الفقر المدقع التي تعاني منه بعض الأسر بعد أن أصبحت الثلاجة من الضروريات في المسكن.

ويبين الجدول رقم (38) أن 19.5% من الأسر في الأراضي الفلسطينية تمتلك خطاً هاتفياً بواقع 20.2% للضفة الغربية و18.2% لقطاع غزة، إلا أن هذه النسبة شهدت ارتفاعاً مقبولاً عام 2003 لتصل إلى 36.1% في الأراضي الفلسطينية أي بنسبة زيادة 85.1% وذلك يرجع إلى الجهود الكبيرة لشركة الاتصالات الفلسطينية والتي حققت نجاحات كبيرة في مجال الخدمة الهاتفية ووصلت نسبة الأسر التي تمتلك خطاً هاتفياً عام 2003 في الضفة الغربية 40.1% بنسبة زيادة عن عام 1997 بنحو 98.5%، بينما وصلت النسبة في القطاع إلى 27.7% بنسبة زيادة 52.2%[2] وكشفت نتائج التعداد أيضاً جدول رقم (38) بأن الأسر في المناطق الريفية لا يتوفر لديها الهاتف بالشكل المطلوب إذ بلغت نسبة الأسر التي تمتلك هاتف 8.9% من إجمالي الأسر، مقابل 27.1% للحضر، و15.3% للأسر في مخيمات اللاجئين، وتتفاوت نسبة الأسر التي يتوفر لديها هاتف حسب المحافظة في عام 1997، فأدنى نسبة كانت في محافظات طوباس وسلفيت والخليل، إذ بلغت نسبة الأسر أقل من 10% وتراوحت النسبة من (11.9–20%) في محافظات رفح وخان يونس ودير البلح وشمال غزة وجنين، أما أعلى نسبة كانت في محافظات بيت لحم وطولكرم والقدس وأريحا وغزة ونابلس وقلقيلية ورام الله والبيرة[3].

وبخصوص امتلاك التلفاز فقد ارتفعت نسبة الأسر التي تمتلك تلفازاً في الأراضي الفلسطينية، فبعد أن كانت النسبة عام 1997 (84.6%) من الأسر كما أشارت نتائج التعداد وتتوزع بواقع 86.4% للضفة الغربية و81.4% لقطاع غزة، أصبحت في عام 2004 في الأراضي الفلسطينية 93.4% من الأسر وتتوزع بواقع 96.6% للضفة الغربية و91.2% لقطاع غزة[4]. ومن الجدول رقم (38) نجد أن هناك فروقات في نسبة الأسر التي تمتلك تلفازاً حسب نوع التجمع، حيث كانت النسبة 87.3% للحضر، و85.2% للمخيمات، و79.8% للريف، وارتفعت هذه النسبة لتسجل عام 2004 نحو 92.9% للحضر، و91.8% للمخيمات و90.1% للريف[5].

وبالرغم من الظروف الاقتصادية المتردية إلا أن نسبة التعلم لدى الشعب الفلسطيني مرتفعة إذا ما قورنت بدول العالم، وهذا أسهم بدوره في امتلاك نسبة معقولة من الأسر في الأراضي الفلسطينية مكتبة داخل المسكن، إذ بلغت هذه النسبة 13.9% (جدول رقم 38) وكانت النسبة أعلى في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة، ولم يكن الفرق كبيراً حسب نوع

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، نتائج التعداد، تقرير المساكن–الأراضي الفلسطينية، ج2، مرجع سبق ذكره، ص 80.
(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات الإحصاءات الجغرافية، المرجع السابق، نفس الصفحة.
(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، نتائج التعداد، تقرير المساكن–الأراضي الفلسطينية، ج2، مرجع سبق ذكره، ص 80.
(4) جامعة بيرزيت، تقرير التنمية البشرية–فلسطين، 2004، مرجع سبق ذكره، ص 14.
(5) المرجع السابق، نفس الصفحة.

التجمع وهذا يدلل على أن المجتمع الفلسطيني مجتمع مثقف ولم يؤثر مكان السكن والحرفة والظروف الاقتصادية على ذلك.

ويبدو أن انخفاض مستوى المعيشة أثر على امتلاك الأسرة على الحاسوب إذ كانت نسبة الأسر التي تمتلك حاسوباً منخفضة 4% وكانت النسبة في الضفة الغربية ضعف النسبة في قطاع غزة فيما سجلت الأسر التي تقطن الحضر نسبة أعلى 5.2% مقابل 2.5% لكل من الريف والمخيمات.

الفصل السادس

العوامل المؤثرة في التركيب الأسرى

إن التركيب الأسري ظاهرة كأية ظاهرة لا بد من وجود عوامل تؤثر فيها. وتختلف وجهات النظر في تحديد هذه العوامل، إذ أن هناك العديد من المدارس التي ناقشت التركيب الأسري ونجد أن أغلب المدارس والاتجاهات الفكرية ترجع ذلك إلى أربعة اتجاهات رئيسة هي: التغير الديموغرافي، والتغير الاقتصادي، والتغير الاجتماعي، والنواحي العمرانية والتغير السياسي، كما تختلف العوامل المؤثرة من دولة إلى أخرى باختلاف التقدم العلمي والمستوى المعيشي ودرجة التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ومما لا شك فيه أن العوامل المؤثرة على التركيب الأسري والبيئة الأسرية في بعض الدول يمكن أن تنطبق نفسها على دولة أخرى. ولكن تأثير كل عامل يختلف من دولة إلى أخرى بل من تجمع سكاني إلى آخر داخل الدولة، ولقياس تأثير كل عامل من هذه العوامل على التركيب الأسري حسب المحافظات، لا بد من استخدام الأسلوب الإحصائي المعروف باسم التحليل العاملي Factor Analysis، ولتطبيق أسلوب التحليل العاملي على الأراضي الفلسطينية تم اختيار عدد من المتغيرات المتعلقة بخصائص الأسرة الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك خصائص المسكن والخدمات والمرافق بموجب البيانات التي وردت في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 1997. وسيظهر هذا التحليل حقيقة العوامل المؤثرة على التركيب الأسري بشكل دقيق بجانب التعرف على المحافظات التي تتميز بخصائص متشابهة ومدى ارتباطها بالعوامل المؤثرة من خلال الدرجات العاملية Factor Scores.

وقد استخدم الباحث التحليل العاملي Factor analysis، شكل المركبات الرئيسية Principal component analysis أحد أشكال التحليل العاملي، الذي يتميز بالدقة والقدرة على تفسير التباين، وباستخدام التدوير العمودي Varimax rotation للكشف عن تركيز العوامل.

والتحليل العاملي أسلوب إحصائي يستخدم من أجل دراسة العلاقات المتداخلة بين عدد من المتغيرات المتعلقة بظاهرة معينة، بهدف الكشف عن المتغيرات المشتركة، واختصار عدد المتغيرات الكبير إلى عدد محدد من العوامل والأبعاد Factors مع تحديد تأثير كل عامل من هذه العوامل، كما يفيد التحليل العاملي في الكشف عن تأثير كل عامل من العوامل حسب المناطق من خلال ما يعرف بالدرجات العاملية Factor scores، ويمكن توضيح هذه الدرجات على خريطة لتبين الأنماط المكانية للأبعاد أو العوامل المختلفة[1]، ومن جهة أخرى هناك بعض العوامل المؤثرة التي لا يمكن قياسها إحصائياً كالاستعمار والسياسات السكانية وغيرها من العوامل المؤثرة، بالإضافة إلى العوامل التي لا تتوفر لديها متغيرات.

وقد استخدم الباحث نموذجين في التعرف على تحليل العوامل المؤثرة في التركيب الأسري والبيئة الأسرية وهما على النحو الآتي:

(1) كايد أبو صبحة، البيئة الاجتماعية لمدينة عمان، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد الرابع (الكويت: جامعة الكويت، صيف 1988) ص 118-120.

1.6 العوامل المؤثرة في التركيب الأسري " النموذج الأول":

اعتمد هذا النموذج على استخدام التحليل العاملي من خلال تحليل بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لسنة 1997، حيث تم تجهيز ملف البيانات الخام وتكونت مصفوفة البيانات Data matrix من 55 متغيراً لـــ519,394 سجلاً (55×519,394) وتشمل البيانات الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة ونوع التجمع. أما مواصفات البيانات فهي بيانات أسر وأفراد، وكل سجل في ملف البيانات يمثل فرداً، وبيانات الأسرة الواحدة مكررة في كل فرد من أفراد الأسرة، كما أن الملف يحتوي على الأسر الخاصة فقط، ولا يشمل بيانات حول المساكن العامة، وقد استخدم الباحث الوزن المبين في ملف البيانات قبل تحليل البيانات، مع ملاحظة أن البيانات لا تشمل بيانات عن ذلك الجزء من القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967، كما أنه لا يشمل نتائج الدراسة البعدية والتي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

تحليل النتائج:

جدول 39: العوامل المستخلصة التي تزيد قيمها المميزة على واحد صحيح والتبيان المفسر لكل عامل والنسبة التراكمية للتباين المفسر في الأراضي الفلسطينية (باستخدام بيانات التعداد الخام لعام 1997)

عدد العوامل	Factors العوامل	Initial Enigenvalues	Rotation sums of sguared loadings	
		القيمة المميزة% ofvariance	النسبة المميزة من التباين الكلي% ofvariance	نسبة التباين المفسر التراكمية% cumulative
العامل الأول	الاحتياجات الأساسية للأسرة من السلع الضرورية وحيازة المسكن	16.967	15.476	15.476
العامل الثاني	خصائص الفرد: الزواجية والعمرية والتعليمية والاقتصادية	13.958	11.871	27.347
العامل الثالث	الحالة العملية والنشاط الاقتصادي	8.323	10.318	37.665
العامل الرابع	المرافق (ماء، صرف صحي، كهرباء) وتوفر المطبخ والحمام والمرحاض	6.036	7.399	45.064
العامل الخامس	الخصوبة وحالة المواليد	5.165	5.138	50.203
العامل السادس	خصائص المسكن والعلاقة برب الأسرة	3.395	3.641	53.844

النتائج مستخرج الحاسب باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

مصدر البيانات: البيانات الخام لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات الأسرة والأفراد.

تبين نتائج التحليل العاملي في الجدول رقم (39) أن عدد العوامل التي أمكن استخلاصها هي ستة عوامل، وهي العوامل ذات القيم المميزة التي تزيد على (1) وقد بلغ مجموع التباين الذي فسرته العوامل الستة 53.844% وعلى ذلك يبقى 46.156% للعوامل الأخرى.

وقد اشتملت المصفوفة على المتغيرات التي تزيد معاملات ارتباطها مع العوامل (30%) ويمكننا معرفة مساهمة كل متغير في البيانات المكتشفة حول العوامل من قيم نسب التباين للمتغيرات والتي يطلق عليها الاشتراكات Communalities، وهي عبارة عن مجموع إسهام المتغير في العوامل التي تم اشتقاقها وتمثل الاشتراكات مقدار التباين للمتغير الذي تم تفسيره من خلال العوامل المشتقة، ويعرف رياضياً بأنه مجموع مربعات تشبعات (Loadings) المتغيرات بالعامل المشتق، ولتفسير النتائج فمثلاً إذا أخذنا متغير المهنة الرئيسة للفرد لوجدنا أن قيمة نسبة تباينه

(0.621) أي ما يعادل حوالي 62.1% من المعلومات الأساسية في هذا المتغير فسرت في المحاور الخمسة المشتقة، وإذا ما تتبعنا باقي الاشتراكات لوجدنا أن الاشتراكات من (0−0875).

أما العوامل المؤثرة في تركيب الأسرة والبيئة الأسرية فكانت على النحو الآتي:

العامل الأول: الاحتياجات الأساسية من السلع الضرورية وحيازة المسكن:

ويشمل هذا العامل متغيرات متعددة تتعلق بتوفر التدفئة والكمبيوتر والطباخ والتلفزيون والفيديو والثلاجة والمكتبة المنزلية وغسالة الملابس وخط الهاتف والسيارة الخصوصية والمصدر الرئيس للطاقة وتوفر السخان الشمسي وحيازة المسكن، وقد فسر هذا العامل 15.476% من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات، وقد تميز هذا العامل بدرجات مرتفعة من تشبعات العوامل والتي تراوحت (0.691−0.887) باستثناء 0.370 لحيازة المسكن.

العامل الثاني: خصائص الفرد (الزواجية والعمرية والتعليمية والاقتصادية):

فسر هذا العامل نسبة كبيرة أيضاً 11.871% من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات، وقد تميز هذا العامل بدرجات مرتفعة من تشبعات العوامل والتي تراوحت من (0.505−0.825)، وتمثلت متغيرات هذا العامل في الحالة الزواجية وعمر الفرد والالتحاق بالتعليم، ونوع العلاقة برب العمل والعمر عند الزواج الأول ومدة الحياة الزواجية ومكان الحصول على أعلى مؤهل للأفراد والمؤهل العلمي وعدد سنوات الدراسة.

العامل الثالث: الحالة العملية والنشاط الاقتصادية:

إن تأثير هذا العامل في وقت التعداد لم يكن كبيراً إذ فسر 10.318% ولكن الظروف حتى عام 2005 تغيرت إلى الأسوأ ولا سيما خلال انتفاضة الأقصى، وعليه فإن لهذا العامل دوراً كبيراً في تركيب الأسرة والبيئة الأسرية، وتميز بدرجات مرتفعة من تشبعات العوامل إذ تراوحت من (0.785−0.932)، وقد اشتمل هذا العامل على عدة متغيرات وهي الحالة العملية الرئيسية للفرد والقطاع الذي يعمل به الفرد، وكان العمل والنشاط الاقتصادي للفرد والمهنة الرئيسة للفرد.

العامل الرابع: المرافق (ماء وصرف صحي وكهرباء) وتوفر المطبخ والحمام والمرحاض:

وفسر هذا العامل 7.399% من مجموع التباين في مصفوفة المعلومات وقد تميز بدرجة مرتفعة ومتوسطة من تشبعات العوامل إذ تراوحت من (0.569−0.807)، واشتمل هذا العامل على المتغيرات المتعلقة، بتوفر الحمام والمرحاض والمطبخ والاتصال بالشبكة العامة والاتصال بالشبكة العامة للصرف الصحي، والاتصال بالشبكة العامة للكهرباء.

العامل الخامس: الخصوبة وحالة المواليد:

بالرغم من أن هذا العامل لم يفسر نسبة كبيرة من التباين، إلا أنه من أهم العوامل وقد يعود في أنه فسر 5.138% فقط من نسبة التباين إلى نقص بعض البيانات المدخلة التي تتعلق بالأفراد من الناحية الديموغرافية، وقد تميز العامل بدرجات مرتفعة من تشبعات العوامل تراوحت من (0.724−0.849) واشتمل هذا المتغير على عدد الذين ولدوا أحياء طيلة الحياة الزواجية وعدد الباقين على قيد الحياة من الولادات طيلة الحياة الزواجية، وعدد من ولدوا أحياء خلال الـــ 12 شهراً السابقة للتعداد، وعدد الباقين على قيد الحياة من الولادات خلال ألـــ 12 شهراً السابقة للتعداد.

العامل السادس: خصائص المسكن والعلاقة برب الأسرة:

فسر هذا العام 3.641% من العوامل، مع العلم أنه يشترك مع بعض العوامل الأخرى الخاصة بالخدمات داخل المسكن كالمطبخ والحمام والمرحاض، والمرافق أيضاً، ولكن اقتصر هذا العامل على المتغيرات المتمثلة في عدد الغرف بالمسكن ونوع المسكن، والعلاقة برب الأسرة وقد تراوحت تشبعات العوامل بدرجات منخفضة تراوحت من (0.468 −0.369)، ولا شك أن خصائص المسكن لها تأثير واضح على تركيب الأسرة والبيئة الأسرية.

2.6 العوامل الأخرى المؤثرة في التركيب الأسري:

ترتبط هذه العوامل بالعوامل السابقة التي تم قياسها إحصائياً، ومن هذه العوامل:

1. العامل السياسي: إن سياسة الاحتلال أثرت بصورة مباشرة على التركيب الأسري وخصائص المسكن أيضاً، فالإجراءات الإسرائيلية منذ احتلال فلسطين أثرت بشكل سلبي على الأسرة الفلسطينية وخصائصها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية.
2. العامل الاجتماعي والعادات والتقاليد: إن للعادات والتقاليد والموروثات الفلسطينية أثراً هاماً على التركيب الأسري سواءً الديموغرافي، أو العلاقات الأسرية داخل وخارج المسكن، وبالرغم من وجود بعض الآثار السلبية لهذه التقاليد على الأسرة إلا أننا لا يمكن إنكار دور هذه التقاليد والعادات في الحفاظ على هوية الأسرة الفلسطينية.
3. الدين: إن التركيب الديني كما هو واضح في البحث أنه يرتبط به عدد من العوامل والتي من أبرزها حجم الأسرة، إذ أن الأسر المسلمة لديها أفراد أكثر من الأسر المسيحية، كما نلاحظ تركز المسيحيين في بعض المحافظات دون غيرها.
4. العامل الثقافي والحضاري: كان للعامل الثقافي والحضاري المتمثل بالتعليم والصحة والثقافة دور مهم في تركيب الأسرة الفلسطينية، فمثلاً تعد المناطق الفلسطينية من المناطق الجيدة في استخدام التطعيمات للأطفال، كما أن مراكز تنظيم الأسرة وصحة المرأة كان له دور أيضاً في المحافظات على صحة المرأة، كما يلاحظ أن المستوى التعليمي والثقافي وعمل المرأة له دور في حجم الأسرة وإن لم يكن بدرجة كبيرة.

3.6 العوامل المؤثرة في التركيب الأسري " النموذج الثاني ":

وللتعرف على الخصائص المتشابهة للتجمعات السكانية والمحافظات، ومدى ارتباطها بالعوامل المؤثرة من خلال الدرجات العاملية Factor scores، كان لابد من استخدام نموذج آخر للكشف عن العوامل المؤثرة في الاستخدام السكني والتي لم تخرج عن العوامل السابقة ولكنها أكثر تحديداً بالنسبة للتجمعات والمحافظات، واعتمد النموذج على بيانات التعداد التي تتعلق بالأسرة حسب المحافظة والتجمع وتم الحصول على البيانات من نتائج التعداد 1997، والتي نشرت في التقارير الخاصة بالسكان والمساكن.

وتكونت مصفوفة المعلومات Data matrix التي تتكون من 202 متغيراً لـــ 16 محافظة (202×16) ولتحديد الجذر الكامن سيتبع الباحث أشهر الطرق، وهي طريقة كايزر Criterion Kaiser، والتي تتلخص في الإبقاء على العوامل التي تزيد جذورها الكامنة على الواحد الصحيح، ويعتبر هذا المحك أكثر ملاءمة لطريقة المكونات الرئيسة Principal components كما أن طريقة كايزر تصلح حين يكون عدد المتغيرات كبيراً أي أكثر من 20 متغيراً.

جدول 40: العوامل المستخلصة التي تزيد قيمها المميزة على واحد صحيح والتباين المفسر لكل عامل والنسبة التراكمية للتباين المفسر في الأراضي الفلسطينية باستخدام بيانات التعداد المنشورة

عدد العوامل	Factors العوامل	Initial Enigenvalues	Rotation sums of sguared loadings	
		القيمة المميزة% ofvariance	النسبة المميزة من التباين الكلي% ofvariance	نسبة التباين المفسر التراكمية% cumulative
العامل الأول	العامل الديمغرافي وخصائص المسكن في الأراضي الفلسطينية والحضر	46.606	38.682	38.682
العامل الثاني	العامل الديمغرافي وخصائص المسكن والمرافق للريف	25.998	21.560	60.242
العامل الثالث	العامل الديمغرافي والخصائص المسكن والمرافق للمخيمات	9.114	18.213	78.455
العامل الرابع	المرافق في المناطق الحضرية	6.637	9.660	88.115
العامل الخامس	الديانة	3.243	3.483	91.599

مستخرج الحاسب، باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

مصادر البيانات: تقارير بيانات التعداد، 1997، المنشورة.

أظهرت نتائج التحليل العاملي في الجدول رقم (40) أن عدد العوامل التي أمكن استخلاصها خمسة عوامل وهي العوامل ذات القيم المميزة التي تزيد على (1.0) وقد بلغ مجموع التباين الذي فسرته العوامل الخمسة 91.599% وعلى ذلك يبقى 8.401% للعوامل الأخرى. وقد اشتملت المصفوفة على المتغيرات التي تزيد معاملات ارتباطها مع العوامل (50%) ولكن من اللافت أن العوامل التي ظهرت لم تقسم على أساس المتغيرات والتي اشتملت على متغيرات متعددة تتعلق بالأسرة من حيث الخصائص الديموغرافية كالعدد والتركيب النوعي والحالة الزواجية والحالة التعليمية والحالة الاقتصادية بالإضافة إلى المتغيرات المتعلقة بالمسكن والتي تناولت عدد الغرف ونصيب الأسرة من المسكن والمرافق والخدمات المتوفرة داخل المسكن وحيازة المسكن والديانة. ولكن العوامل قسمت على النحو التالي: العامل الأول: العامل الديموغرافي وخصائص المسكن لإجمالي الأراضي الفلسطينية والحضر وفسر هذا العامل 38.682% من مجموع التباين في مصفوفة وقد تميز العامل بدرجات مرتفعة من تشعبات في العوامل التي تزيد على 0.9 لمعظم المتغيرات، أما العامل الثاني فهو العامل الديموغرافي وخصائص المسكن للريف وفسر 21.560% من مجموع التباين، أما العامل الثالث فكان العامل الديموغرافي وخصائص المسكن للمخيمات. وفسر 18.213% من مجموع التباين، وفيما يتعلق بالعامل الرابع فكان مختلفاً ويمكن تسميته بعامل المرافق في المناطق الحضرية وقد فسر 9.660% أما العامل الأخير فكان للديانة وقد فسر أقل نسبة 3.483% من إجمالي التباين.

نستخلص مما سبق أن المتغيرات المشتركة أفرزت على أساس التجمع وهذا يعني أن هناك اختلافاً واضحاً في نمط توزيع المتغيرات في كل من الحضر والريف والمخيمات، كما يلاحظ أن الأسر الحضرية والتي تشكل الأكثرية حظيت بعدد كبير من المتغيرات التي تؤثر فيها، على عكس المناطق الريفية والمخيمات، وهذا يدلل على الفروقات في طبيعة الأسر في التجمعات الحضرية أكبر مما هو عليه في المناطق الريفية والمخيمات، أو بمعنى آخر أن العوامل المؤثرة في التركيب الأسري في المناطق الحضرية كانت متنوعة بينما كانت في كل من المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين محدودة ومتشابهة، ويعود ذلك إلى أن الفروقات بين السكان الحضر والمخيمات كانت قليلة جداً.

وصفوة القول إنه بناءً على النتائج السابقة للتحليل العاملي لابد من استخدام التحليل العاملي حسب نوع التجمع وذلك للتعرف على تأثير كل عامل من العوامل بدقة حسب نوع التجمع.

جدول 41: العوامل المستخلصة التي تزيد قيمها المميزة على واحد صحيح والتباين المفسر لكل عامل والنسبة التراكمية للتباين المفسر للأسر في المناطق الحضرية والريفية ومخيمات اللاجئين

عدد العوامل	Factors العوامل	Initial Enigenvalues	Rotation sums of sguared loadings	
		القيمة المميزة% ofvariance	النسبة المميزة من التباين الكلي% ofvariance	نسبة التباين المفسر التراكمية% cumulative
الحضر				
العامل الأول	العامل السكاني وخصائص المسكن	76.255	53.493	53.493
العامل الثاني	المرافق	15.428	37.277	90.77
العامل الثالث	الحيازة	4.377	5.262	96.032
الريف				
العامل الأول	العامل السكاني وخصائص المسكن	73.237	57.128	57.128
العامل الثاني	المتطلبات الأساسية للأسرة داخل المسكن (عدم اتصال المطبخ والحمام والمرحاض بالمياه)	8.257	17.190	74.318
العامل الثالث	شبكة مياه خاصة ومولود خاص	6.677	12.052	86.370
العامل الرابع	الحيازة	3.677	5.448	91.818
المخيمات				
العامل الأول	العامل السكاني وخصائص المسكن	80.901	46.370	46.370
العامل الثاني	المتطلبات الأساسية للأسرة داخل المسكن (عدم اتصال المطبخ والحمام والمرحاض بالمياه) والاتصال بالشبكة العامة للمياه	11.254	45.785	92.155

مستخرج الحاسب.

مصدر البيانات: التقارير لنتائج التعداد، 1997 المنشورة .

تبين نتائج التحليل العاملي أن هناك تشابهاً في العوامل المؤثرة في البيئة الأسرية على مستوى التجمع ولكن الاختلاف في نسبة تركيز العامل أو مدى تأثيره وهذا يختلف من تجمع إلى آخر، وهذه العوامل هي:

1.3.6 العوامل المؤثرة في البيئة الأسرية للمناطق الحضرية:

العامل الأول: العامل السكاني وخصائص المسكن:

ويشمل هذا المتغير على إجمالي السكان وعدد الأسر وعدد الغرف بالمسكن ومدى توفر احتياجات الأسرة من المطبخ والحمام والمرحاض في المسكن. وقد فسر هذا العامل 53.5% من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات، وتراوحت تشبع العوامل من (0.732–0.982) فيما كانت جميع المتغيرات موجبة مما يعني قوة تأثير خصائص هذا العامل على البيئة الأسرية والتركيب الأسري.

ومن خلال دراسة الدرجات العاملية تم الحصول الامتداد السكاني لهذا العامل وتأثيره على المناطق كما يلي:

1. يظهر أن محافظة غزة سجلت أعلى الدرجات العاملية الموجبة أكثر من الواحد ويكون تأثير العامل كبيراً جداً ، ويرجع ذلك إلى أن هذه المحافظة تحظى بنصيب الأسد من عدد السكان الحضر في الأراضي الفلسطينية.
2. إن المحافظات التي أظهرت درجات عاملية موجبة معتدلة (من صفر إلى 1) أي يكون تأثير العامل أقل من الفئة السابقة هي: نابلس، والخليل، وشمال غزة، وخان يونس، وطولكرم. ومن الملاحظ أن معظم هذه المناطق تحتوي على مناطق حضرية.
3. أظهرت بعض المناطق درجات عاملية سالبة متوسطة تراوحت من (صفر إلى –1) أي أن تأثير العامل على هذه المناطق أقل تأثيراً، وحظيت هذه الفئة بأكبر تكرار من المحافظات وهي: جنين، وطوباس، وقلقيلية، وسلفيت،
ورام الله والبيرة، والقدس، وأريحا، وبيت لحم، ودير البلح، ورفح.

العامل الثاني: المرافق

فسر هذا العامل 37.3% من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات وقد تميز هذا العامل بدرجات مرتفعة من تشبعات العوامل بلغ أعلاها 0.974 والذي يمثل توفر مرحاض غير متصل بالمياه ثم 0.972 للمتغير توفر حمام غير متصل بالمياه و0.968 توفر مطبخ غير متصل بالمياه و0.967 للأسر التي لا يوجد لها مطبخ أما باقي العوامل فتمثلت في الأسر التي لا تتوفر لديها مطبخ أو مرحاض أو حمام أو كهرباء أو يتوفر حمام ومرحاض ومطبخ ولكنه غير متصل بالمياه بالإضافة إلى وسيلة الاتصال بالصرف الصحي (حفر امتصاصية) وغيرها من العوامل المتصلة بالمرافق داخل المسكن.

ومن خلال دراسة الدرجات العاملية يظهر ما يأتي:

1. إن محافظة الخليل تميزت بأعلى الدرجات العاملية الموجبة أكثر من الواحد، وعند دراسة المرافق في هذه المحافظة تبين أنها تعاني من نقص في المرافق لا سيما الصرف الصحي.
2. كان تأثير العامل أقل في المحافظات التي أظهرت درجات عاملية بنسبة تتراوح من (صفر إلى 1) وتمثلت في المحافظات التالية: جنين، خان يونس، رفح.
3. أما الدرجات العاملية السالبة المعتدلة التي تراوحت من (صفر إلى –1) أي أن تأثير العامل ضعيف فتمثلت في المحافظات التالية: جنين، طوباس، قلقيلية، سلفيت، رام الله والبيرة، والقدس، وأريحا، وبيت لحم، ودير البلح، ورفح. أما عن السبب في ظهور بعض المحافظات مثل جنين، وطوباس، وسلفيت حيث إن هذه المحافظات تعاني من نقص في المرافق المختلفة، إلى انخفاض عدد المراكز الحضرية في هذه المحافظات، حيث إن في طوباس تجمعاً واحداً وسلفيت تجمعين وجنين 6 فيما يوجد في هذه المحافظات عدد أكبر بكثير للتجمعات الريفية.

العامل الثالث: الحيازة:

لم يكن تأثير هذا العامل كبيراً، إذ ارتبط بالعامل الأول وفسر هذا العامل 5.3% من مجموع التباين في مصفوفة المعلومات، وقد تميز هذا العامل بدرجات مرتفعة من تشبعات العوامل إذ بلغت 0.819 للمستأجر غير مفروش و0.670 للمستأجر مفروش، وبالرغم من وجود متغيرين فقط فيما يفضل الباحثون وجود ثلاثة متغيرات على الأقل لتسمية العامل، فإن إدراج هذا العامل يعطي مؤشراً وإن كان ضعيفاً لتأثير الحيازة على البيئة السكنية وبالتالي على التركيب الأسري، وللتعرف على تأثير هذا العامل على المحافظات يظهر ما يأتي:

1. إن محافظات نابلس، ورام الله والبيرة سجلت درجات عاملية موجبة مرتفعة (+1).

2. حظيت بعض المحافظات بدرجات عاملية موجبة متوسطة (من صفر إلى 1) وهذه المحافظات هي: جنين، وطولكرم، وقلقيلية، والقدس، وأريحا، وبيت لحم، والخليل.
3. تميزت ثلاث محافظات بدرجات عاملية سالبة متوسطة من (صفر إلى –1) وهي: طوباس، وسلفيت، وغزة.
4. تميزت جميع محافظات قطاع غزة باستثناء محافظة غزة بدرجات عاملية مرتفعة سالبة (أكثر من –1) وهنا يكون تأثير العامل سلبياً بشكل كبير.

2.3.6 العوامل المؤثرة في البيئة الأسرية للمناطق الريفية:

تبين نتائج التحليل العاملي في الجدول رقم (40) أن عدد العوامل التي أمكن استخلاصها أربعة عوامل وهي: العوامل ذات القيم المميزة التي تزيد على (1.0) وقد بلغ مجموع التباين الذي فسرته العوامل الأربعة 91.818% وعلى ذلك يبقى 8.182% للعوامل الأخرى، وقد اشتملت المصفوفة على المتغيرات التي تزيد معاملات ارتباطها مع العوامل الأخرى (40%) أما العوامل الأربعة فهي:

العامل الأول: العامل السكاني وخصائص المسكن:

فسر هذا العامل 57.1% من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات وقد تميز هذا العامل بدرجات مرتفعة من تشبعات العوامل بلغ أعلاها 0.960 والذي يمثل امتلاك الأسرة للغرف ثم تراوح تشبع باقي العوامل من (0.819–0.949) وتمثلت هذه العوامل بالبيانات المتعلقة بخصائص المسكن وخصائص السكان.

ومن خلال دراسة الدرجات العاملية تم الحصول على الامتداد الأسري لهذا العامل وتأثيره على المحافظات على النحو التالي:

1. يظهر أن المناطق التي تميزت بأعلى الدرجات العاملية الموجبة أكثر من الواحد، وهي: نابلس، ورام الله والبيرة، وجنين، وعليه فإن العامل السكاني وخصائص المسكن له تأثير كبير على هذه المحافظات.
2. إن المحافظات التي أظهرت درجات عاملية موجبة معتدلة (من صفر إلى 1) أي يكون تأثير العامل أقل من الفئة السابقة هي: طولكرم، وسلفيت، والقدس، وبيت لحم.
3. أظهرت بعض المحافظات درجات عاملية سلبية متوسطة تراوحت من (صفر إلى –1) أي أن تأثير العامل على هذه المناطق أقل تأثيراً وحظيت هذه الفئة بأكبر تكرار وهذه المحافظات هي: طوباس، وقلقيلية، والخليل، وشمال غزة، وغزة، ودير البلح، وخان يونس.
4. أظهرت الدرجات العاملية قيماً سالبة (أكثر من –1) أي أن هناك ضعفاً في تأثير خصائص العامل على المحافظات وكان تركيز العامل في رفح وأريحا فقط.

العامل الثاني: المتطلبات الأساسية للأسرة داخل المسكن:

فسر هذا العام 17.2% في مصفوفة المتغيرات، ولم تكن تشبعات العوامل في هذا العامل كبيرة كما هوالحال في العامل السابق إذ تراوحت من (0.668 إلى 0.920) وتمثلت هذه المتغيرات في الأسر التي لا تمتلك مطبخاً أو حماماً أو مرحاضاً أو يمتلك ولكن بدون مياه.

وأظهرت نتائج التحليل أن تأثير هذا العامل يختلف من محافظة إلى أخرى فعند دراسة الدرجات العلمية يتضح أنه يمكن تقسيمها إلى أربع فئات وهي:

1. يظهر أن محافظة الخليل تميزت بأعلى الدرجات العاملية الموجبة أكثر من الواحد.

2. كان تأثير العامل أقل في المناطق التي أظهرت درجات عاملية بنسبة تتراوح من (صفر إلى 1) وتمثلت في محافظات: طوباس، ورام الله والبيرة، وأريحا، ورفح.
3. أما الدرجات العاملية السالبة المعتدلة التي تراوحت من (صفر إلى –1) أي أن تأثير العامل ضعيف وحظيت هذه الفئة بأعلى تكرار وهذه المحافظات هي: جنين، وقلقيلية، وسلفيت، ونابلس، والقدس، وبيت لحم، وشمال غزة، وغزة، ودير البلح، وخان يونس.
4. أظهرت الدرجات العاملية قيماً سالبة (أكثر من –1) في محافظة قلقيلية، أي أن هناك ضعفاً في تأثير العامل على هذه المحافظة.

العامل الثالث: الاتصال بشبكة المياه الخاصة والاتصال بالمولد الخاص:

فسر هذا العامل 12.1% من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات ولم تكن درجات تشبع العوامل مرتفعة مقارنة بالعوامل الأخرى إذ تراوحت من (0.615 إلى 0.822) ويمثل هذا العامل الاتصال بالمياه شبكة خاصة والاتصال بمولد خاص وتوفر الحمام غير متصل بالمياه وتبين الدرجات العاملية أنه يمكن تقسيمها إلى أربعة اقسام حسب تأثيرها على المحافظات:

1. تميزت كل من جنين ونابلس بأعلى الدرجات العاملية الموجبة أكثر من الواحد صحيح، أي أن هذه المناطق تعاني من عدم توفر المرافق بشكل جيد، ولا سيما شبكة المياه العامة والكهرباء.
2. كان تأثير العامل أقل في المحافظات التي أظهرت درجات عاملية بنسبة تتراوح من (صفر إلى 1) وتمثلت في المناطق التالية: طوباس، وقلقيلية، وطولكرم، ورفح، والخليل.
3. تمثلت الدرجات العاملية السالبة المعتدلة التي تراوحت من (صفر إلى –1) في أكبر عدد من المحافظات وهي سلفيت وأريحا وبيت لحم وشمال غزة وغزة ودير البلح وخان يونس، أي تأثير العامل لم يكن كبيراً.
4. أظهرت الدرجات العاملية قيماً سالبة بدرجة كبيرة (أكثر من –1) أي أن هناك ضعفاً في تأثير خصائص العامل على محافظات رام الله والبيرة، والقدس.

العامل الرابع: حيازة المسكن (ملكية المسكن):

فسر هذا العامل 5.4% من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات وقد تميزت بدرجات متوسطة من التشبع، إذ تراوحت من (0.551 إلى 0.680) واشتمل هذا العامل على المتغيرات المتعلقة بالحيازة مستأجر غير مفروش، والحيازة مستأجر مفروش، وللتعرف على تأثير العامل على المحافظات نخلص إلى ما يأتي:

1. أن مدينة القدس سجلت درجات عاملية موجبة مرتفعة (+1)، وبالتالي تأثير العامل كبيراً.
2. حظيت بعض المحافظات بدرجات عاملية موجبة متوسطة من (صفر إلى 1) وهذه المناطق هي طولكرم، نابلس، أريحا، الخليل، ويكون تأثير العامل أقل من تأثيره على الفئة السابقة.
3. تميزت محافظات عديدة بدرجات عاملية تميزة بقيم معيارية سالبة متوسطة، وبالتالي يكون تأثير العامل ضعيفاً وبالتالي تنتشر في هذه المحافظات الملكيات الخاصة، وهذه المحافظات هي: جنين، وطوباس، وقلقيلية، وسلفيت، وبيت لحم، وشمال غزة، وغزة، ودير البلح، وخان يونس، ورفح.
4. تميزت محافظة رام الله والبيرة بدرجات عاملية مرتفعة سالبة (أكثر من –1) وهنا يكون تأثير العامل سلبياً بشكل كبير.

3.3.6 العوامل المؤثرة في البيئة الأسرية في المخيمات:

تبين نتيجة التحليل العاملي في الجدول رقم (40) أن عدد العوامل التي أمكن استخلاصها عاملان ذوا القيم المميزة التي تزيد على الواحد صحيح وقد بلغ مجموع التباين الذي فسره العاملين 92.2% وعلى ذلك يبقى 7.8 للعوامل الأخرى.

العامل الأول: العامل السكاني وخصائص المسكن:

فسر هذا العام 46.370 من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات وقد تميز هذا العامل بدرجات مرتفعة من تشبعات العوامل ويشمل هذا العام متغيرات متعددة تتعلق بالسكان من حيث العدد والتركيب النوعي والعمري وعدد الأسر والحالة التعليمية ومتغيرات تتعلق بالتركيب الاقتصادي للسكان، بالإضافة إلى المتغيرات المتعلقة بالمسكن والتي تناولت عدد الغرف وملكية المسكن والخدمات المتوفرة داخل المسكن. أما بخصوص تأثير العامل على المحافظات من خلال الدرجات العاملية فكانت على النحو الآتي:

1. إن محافظة غزة (مخيم الشاطئ) أظهرت درجات عاملية موجبة عالية حيث إن تأثير هذا العامل يكون كبيراً.
2. إن المناطق التي أظهرت درجات عاملية موجبة معتدلة (من صفر إلى 1) أي أن تأثير العامل اقل من الفئة السابقة هي: نابلس حيث إنها تضم أكبر مخيمات الضفة الغربية (مخيم بلاطة 18,672 نسمة) و(مخيم عسكر 12,311 نسمة) ومحافظة شمال غزة حيث أكبر مخيمات قطاع غزة (مخيم جباليا 101,605 نسمة)، ومحافظة دير البلح (مخيم دير البلح 19,715 نسمة)، ومحافظة رفح (مخيم رفح 89,222 نسمة).
3. أظهرت بعض المحافظات درجات عاملية سالبة متوسطة تراوحت من صفر إلى –1 أي أن تأثير العامل أقل تأثيراً وحظيت هذه الفئة بأكبر تكرار من المحافظات وهي: جنين (مخيم جنين 13,055 نسمة) وطوباس (مخيم الفارعة 6,178نسمة)، ومحافظة طولكرم (مخيم طولكرم 14,328 نسمة) و(مخيم نور شمس 7,429 نسمة)، ثم محافظات قلقيلية وسلفيت ورام الله والبيرة والقدس والخليل وخان يونس، حيث هذه المحافظات يقع ضمن حدودها مخيمات للاجئين.
4. أظهرت الدرجات العملية قيماً سالبة (أكثر من –1) أي أن هناك ضعفاً في تأثير العامل وكان ذلك في محافظة أريحا، ويعود ذلك إلى انخفاض عدد السكان في مخيمات المحافظة (عقبة جبر 4,637 نسمة) و(عين السلطان 2,145 نسمة).

العامل الثاني: المرافق:

فسر هذا العامل 45.785% من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات وتمثل هذا العامل في المساكن توفر مرحاض غير متصل بالمياه والاتصال بالصرف الصحي عن طريق الحفر الامتصاصية، لا يوجد مرحاض، لا يوجد مطبخ متصل بالمياه، عدم توفر مطبخ، توفر حمام غير متصل بالمياه، لا يوجد حمام، والاتصال بشبكة المياه العامة، أما تأثير هذا العامل على المناطق فكان على النحو الآتي:

1. أظهرت محافظة دير البلح (مخيم دير البلح) ومحافظة خان يونس (مخيم خان يونس) أعلى الدرجات العاملية الموجبة أكثر من الواحد وعند دراسة الاحتياجات الأساسية من المرافق للأسرة في هذه المخيمات نجد أنها من أكثر المخيمات معاناة من عدم توافر المرافق.
2. كان تأثير العامل كبيراً ولكن أقل من الفئة السابقة في المحافظات التي أظهرت درجات عاملية بنسبة تتراوح من (صفر إلى –1) وتمثلت في المحافظات التالية: أريحا.

3. أظهرت الدرجات العاملية السالبة المعتدلة التي تراوحت من (صفر إلى –1) أي أن تأثير العامل ضعيف في أكبر عدد من المحافظات وهي: جنين، وطوباس، وطولكرم، وقلقيلية، وسلفيت، ونابلس، ورام الله والبيرة، والقدس، وبيت لحم وشمال غزة.
4. سجلت محافظة غزة (مخيم الشاطئ) قيماً سالبة (أكثر من –1) أي هناك ضعف في تأثير العامل على هذا المخيم، إذ أن المرافق متوفرة بشكل مناسب.

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

1.7 النتائج:

كانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كما يأتي:

- أوضحت الدراسة بأن هناك تبايناً واضحاً بين المناطق والمحافظات من حيث عدد الأسر والمساحة وعدد المراكز العمرانية، وأنماطها، ولكن انخفاض عدد الأسر في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية لا يوحي بأن العدد مثالي ويتناسب مع المرافق والخدمات واحتياجات الأسر، بل أنه يعتبر كبيراً جداً مقارنة بمساحة القطاع (365 كيلو متراً) 40% منها مصادرة للمستوطنات، على عكس مساحة الضفة الغربية والتي تزيد عن مساحة القطاع بنحو 15.5 مرة، إذن المشكلة تكمن في توزيع الأسر بين الضفة والقطاع من ناحية وبين المحافظات من ناحية أخرى، وثمة علاقة كبيرة بين توزيع الأسر والاحتلال الإسرائيلي فالانفصال بين الضفة وغزة، وعدم الترابط الجغرافي والاستيطان والإهمال وغياب التخطيط وعدم إقامة شبكات البنية الأساسية، وعدم توفر الخدمات والمرافق المختلفة المناسبة خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي كان له دور كبير في توزيع السكان بدليل أنه بعد أن قامت وزارة الحكم المحلي في السلطة الوطنية الفلسطينية بإعادة تقسيم الضفة والقطاع إلى وحدات إدارية جديدة وعمل مخططات هيكلية جديدة تم بموجبها توسيع الحدود الإدارية للمراكز العمرانية مما سمح باتساع العمران، ناهيك عن إقامة عدد كبير من مشاريع الإسكان وإقامة شبكات بنية أساسية في الكثير من المناطق.
- لم يكن توزيع السكان وكثافتهم على المساحة في الضفة الغربية وقطاع غزة بدرجة متساوية، فنجد تركزاً في بعض المحافظات، بينما نجد تخلخلاً في بعض المحافظات الأخرى، أما بخصوص الكثافة فيعد قطاع غزة من أعلى مناطق العالم كثافة للسكان، ومن المرجح أن تستمر هذه الكثافة في الارتفاع، لأن إعادة توزيع السكن بين قطاع غزة والضفة الغربية احتمال ضعيف، ومن الطبيعي أن سوء توزيع الأسر في الأراضي الفلسطينية وارتفاع الكثافة في قطاع غزة أو بعض المحافظات يزيد من حجم الاكتظاظ السكاني أي العلاقة بين الموارد والسكان تكون غير مناسبة.
- إن تحويل الكثير من القرى إلى مراكز حضرية، سيؤثر على خريطة استخدام الأرض، إذ أن هذا التحول سيعطي مجالاً للمخططين لزيادة مساحة الأراضي المستخدمة للسكن وهذا سيكون على حساب الأراضي الزراعية، مما سينتج عنه تغير في حرف بعض السكان وقد ينتج عنه تغير حرفة الأسرة بكاملها، كما أن تآكل الأراضي الزراعية سيؤثر على الظهير الزراعي الذي يوفر الخضروات والفواكه والثروة الحيوانية للأسرة.
- بالرغم من سياسة الاحتلال الإسرائيلي التي تمارس من أجل تهويد القدس والتي تشمل مصادرة الأراضي ومصادرة الهوية المقدسية وعدم السماح للسكان بالبناء وبالرغم من المضايقات التي تمارس ضد السكان في مدينة الخليل من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين بشكل دائم من أجل التضييق على السكان لحثهم على الهجرة من هذه المدن الدينية المهمة أو الهجرة إلى خارج الوطن، إلا أن هذه السياسات لم تفلح أبداً، إذ نجد تفوقاً ديمغرافياً لهاتين المدينتين.
- نستنتج أن معدلات الخصوبة مرتفعة ومعدلات وفيات الأطفال منخفضة وهذا سبب كافٍ لبقاء متوسط عدد أفراد الأسرة مرتفعاً، أما عن سبب ارتفاع معدلات الخصوبة بالرغم من أن العديد من الأسر في دول العالم تميل إلى تحديد عدد أطفالها، فيعود إلى الصراع الديمغرافي على أرض فلسطين بين الفلسطينيين واليهود، إذ أن حجم الأسرة الفلسطينية الكبير يشكل تحدياً للسكان وتعزيزاً للوجود الفلسطيني على حساب الوجود اليهودي على اعتبار أن

السكان قوة بشرية تشكل عنصراً هاماً من عناصر الدولة كما أن هناك عوامل أخرى يشترك فيها العديد من المجتمعات الأقل تطوراً، مثل الزواج المبكر، وحب الأطفال ولا سيما الذكور منهم على اعتبارهم عزوة للعائلة ومصدراً للتباهي بالإضافة إلى أنهم مصدراً للدخل في المستقبل، كما يُنظر للأطفال بأنهم يسهمون في تأمين مستقبل حياة الوالدين وذلك لعدم وجود نظام تأمين شامل، وعليه فإن الدعوات المتكررة لتنظيم الأسرة وخفض عدد أفراد الأسرة، وبالرغم من الدعم الدولي الكبير للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تهتم بقضايا المرأة والصحة الإنجابية، ودعمها لبرامج تنظيم الأسرة إلا أنها لم تفلح بشكل كبير، وإن كان هناك بعض النجاحات بدليل الاتجاه الواضح نحو انخفاض متوسط حجم الأسرة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفض متوسط عدد أفراد الأسرة في عام 2003 ليصل في الضفة الغربية 5.9 أفراد/أسرة بنسبة انخفاض 15.7% عن عام 1992، بينما انخفض في قطاع غزة ليصل إلى 6.8% بنسبة انخفاض 24.4% عن عام 1992.

- بالرغم من وجود فروقات في عدد أفراد الأسرة على مستوى المنطقة أو التجمع إلا أن الفروق لم تكن كبيرة فالفرق كان 0.8 فرد/أسرة لصالح قطاع غزة، و0.1 لصالح الأسر الريفية على حساب الأسر الحضرية، مع تفوق المتوسط في المخيمات عن باقي التجمعات، ويعود هذا التقارب في متوسط حجم الأسرة إلى طبيعة المجتمع الفلسطيني التي لم تظهر فيه الفوارق الاجتماعية فالعادات والتقاليد والظروف المعيشية متشابهة إلى حد كبير.
- تسود الأراضي الفلسطينية الأسر الكبيرة التي يبلغ عدد أفرادها 7 أفراد فأكثر، وهذا يعني أن أرباب الأسر يقع على عاتقهم عبء كبير، كما يشكل عبئاً خدمياً استهلاكياً على جميع قطاعات الخدمات وخاصة التعليم والصحة.
- بالرغم من أن الأسرة الممتدة هي التي كانت سائدة في المجتمع الفلسطيني إلا أن الأسرة النووية أصبحت أكثر شيوعاً، ويعزى ذلك إلى عدة أسباب منها سيطرة النزعة الفردية التي انعكست على كثير من المظاهر كالملكية والأفكار الاجتماعية العامة المتعلقة بسيادة الفرد والبحث عن الخصوصية مثل انفصال الأزواج الشابة والذي أصبح شرطاً مسبقاً لقبول الفتيات الزواج كما أن كبر حجم الأسرة وطبيعة المسكن يدفع ببعض أفراد الأسرة للانفصال عن العائلة، وأحياناً يكون لعدم التكيف بين أفراد الأسرة سبباً في الانفصال عن الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية.
- ثمة ظاهرة قد ينتج عنها عدد من المشكلات الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، ألا وهي السكن الجماعي الذي ينتج عن الأسر الممتدة والتي تشكل نحو ربع الأسر الفلسطينية، ويعود انتشار هذه الظاهرة إلى أسباب تاريخية تتعلق بالظروف السياسية التي ألمت بالأسرة الفلسطينية، بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية التي تتمثل بالفقر والبطالة وانخفاض مستويات المعيشة بالإضافة إلى غياب مشاريع الإسكان المناسبة لذوي الدخل المحدود والأزواج الشابة، كما أن ارتفاع أسعار الأراضي ومواد البناء يحول دون القدرة على امتلاك الأسرة للأرض وإقامة المسكن، أو شراء شقة سكنية، وتسهم الأسباب الاجتماعية كالعادات والتقاليد والترابط الأسري بدور كبير في وجود هذه الظاهرة.
- لعل من أهم المشكلات التي نتجت عن الأسر الممتدة ولا سيما التي تقطنها أكثر من أسرة معيشية، عدم توفر الخصوصية، وعدم التحكم في سير الحياة اليومية ولا سيما إذا كان عدد أفراد الأسرة كبيراً، كما أن اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية داخل الأسرة قد ينتج عنه مشكلات منها عدم دفع المستحقات المالية المقررة على الأسرة مقابل المرافق والخدمات، وكل ذلك قد يفضي إلى التفكك الأسري بل إن القضاة الشرعيين يذكرون بأن نحو 30% من حالات الطلاق تكون بسبب السكن الجماعي ولاسيما عندما يتدخل أفراد الأسرة بين الزوجين.
- نستنتج أن سكان المخيمات يعانون بشكل أكبر من تردي الأوضاع الاقتصادية مما يحول دون القدرة على امتلاك المسكن، بالإضافة إلى أن انتقال الأسرة من المخيم قد يحول دون انتفاعها من خدمات وكالة الغوث الدولية من تعليم وصحة ومساعدات.

- إن المجتمع الفلسطيني مجتمع شاب استهلاكي ترتفع فهي نسبة الإعالة، وهذا سيؤثر على مستوى الدخل، ويقلل من توفير الاحتياجات بالشكل المناسب، وهذا ينبئ بتزايد عدد الأسر في مقابل نقص الإمكانيات والموارد، إلا إذا صاحب زيادة عدد الأسر نمو موازٍ في الدخل القومي وارتفاع مستوى معيشة الفرد، ويندرج الشعب الفلسطيني تحت مرحلة النمو المبكر حسب نموذج نظرية الانتقال الديموغرافي.
- تعتبر الأسرة الفلسطينية من الأسر المحافظة لذلك انخفضت نسبة الأسر التي تترأسها امرأة مقارنة بالدول الأخرى، ويعود ذلك إلى انخفاض حالات الطلاق والانفصال بين الزوجين على عكس الدول الغربية فالتشابه الثقافي قائم والروابط الأسرية وصلة القرابة تذيب الخلافات من أجل المحافظة على الأسرة، ولو انخفض عدد المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وانخفض عدد الشهداء الفلسطينيين لكانت نسبة النساء اللواتي يترأسن الأسرة أقل بكثير، ومما لا شك فيه أن ترأس المرأة للأسرة في ظل غياب الزوج لأي سبب كان، يزيد الأعباء على الزوجة والأبناء، ناهيك عن ظهور مشكلات اقتصادية للأسرة ولا سيما إذا كانت ربة الأسرة لا تعمل.
- من الظواهر الخطيرة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني مما يعرف بتعطيل الإنجاب – إن صح التعبير – والذي يحدث نتيجة لاعتقال الفلسطينيين أو الإبعاد، وتشير الإحصاءات أن نحو 27.2% من المعتقلين متزوجون، كما أن الباقي من المؤكد أنهم في سن الزواج، وهذا يعني أن عدداً كبيراً من المعتقلين لو لم يكن معتقلاً لكان بالإمكان الإنجاب وتكوين أسر جديدة.
- يلاحظ أن المجتمع الفلسطيني باتجاه تأخير سن الزواج لدى الذكور والإناث في الفئة العمرية أقل من 20 سنة وكانت الزيادة في صالح الفئتين العمريتين من 20–29 سنة ومن 30–49 سنة، ويلاحظ أن تأخير سن الزواج لدى الإناث أعلى منه لدى الذكور أي أن الزواج المبكر لم يعد مقبولاً لدى جميع الأسر، ويعود سن تأخير الزواج إلى التحاق عدد كبير من الإناث في التعليم العالي، وغلاء المهور، وارتفاع تكاليف الزواج وتردي الأوضاع الاقتصادية، كما يلاحظ أن الاتجاه واضح نحو انخفاض معدل الزواج الخام.
- بالرغم من تأخير سن الزواج في السنوات الأخيرة إلا أن الدراسة توضح أن ظاهرة الزواج المبكر تشكل جزءاً من ثقافة الأسرة الفلسطينية كما هو الحال في المجتمعات العربية الأخرى والدول النامية، وعلى أي حال فإن الجدل لم ينتهِ حول أهمية الزواج المبكر وأضراره، وعليه فإن الزواج المبكر وتأخير سن الزواج يفضي إلى مشكلات نفسية واجتماعية لدى الأسرة.
- أثبتت الدراسات أن زواج الأقارب يسبب ظهور بعض المشكلات الصحية والتي منها: انخفاض مستوى الذكاء في بعض الحالات، وارتفاع الكولسترول الوراثي الذي يؤثر على جدار الشرايين، ويؤدي بالتالي إلى أمراض القلب، ناهيك عن الأمراض الأخرى المرتبطة بالشلل والتخلف العقلي والثلاسيميا.
- تشير الدراسة إلى أن ظاهرة الطلاق في المجتمع الفلسطيني في تزايد مستمر، وأن معظم حالات الطلاق تحدث للفئات العمرية الصغيرة وهذا يرتبط بطبيعة المجتمع الفتي والزواج المبكر، ويبدو أن العنف من قبل الزوج أو صغر سن الزوجين أحياناً يؤدي إلى انعدام التفاهم بين الزوجين ناهيك عن المشكلات الأسرية التي قد تحدث نتيجة للظروف الاقتصادية المتدهورة، أو للسكن الجماعي، أو لأي سبب آخر.
- إن ظاهرة الأمية ولا سيما لرب الأسرة تشكل خطراً على الأسرة من حيث البناء الاجتماعي والبيئة السكنية والأسرية ولا سيما إذا كانت نسبة النساء الأميات أكثر، حيث إن لهن دوراً رئيساً ومحورياً في الأسرة، من حيث التربية والبناء وضبط سلوك الأبناء ونمو شخصيتهم بجانب دور الرجل.
- إن البطالة في الأراضي الفلسطينية تعد ظاهرة قديمة حديثة يعاني منها الشعب الفلسطيني ولا سيما الأسر الفقيرة، حيث إن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من تباطؤ النمو بل تراجعه أحياناً، وبالتالي لا يستطيع تشغيل العمالة المستخدمة

داخل الخط الأخضر، كما أن المؤشرات الخاصة بالحالة العملية وزيادة الاستهلاك والإنفاق، والفقر وانخفاض مستوى المعيشة، ينعكس على النواحي الاقتصادية للأسرة، وبالتالي يؤثر على سلوك أفراد الأسرة وأحوالهم النفسية والاجتماعية، وينعكس أيضاً على حالة المسكن وتوفر الاحتياجات الأساسية، حيث أظهرت نتائج أحد المسوح أن نحو 65% من الأسر خفضت نفقاتها على الحاجات الأساسية خلال عام 2003، وكل ذلك لا يحقق الحياة الكريمة والرفاهية للأسرة ويقلل أيضاً من فرص الادخار.

- إن التبعية الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي لها آثار سلبية على الاقتصاد الفلسطيني من ناحية وعلى مستوى المعيشة من ناحية أخرى، حيث إن معظم البضائع مستوردة من إسرائيل أو عن طريق مستورد إسرائيلي، بالإضافة إلى أن الوقود المستخدم من غاز وكاز وسولار وبنزين كله مستورد من إسرائيل وبأسعار مرتفعة، في حين أن هناك فجوة كبيرة تفصل مستوى المعيشة في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل التي تتصف دولياً باعتبارها من مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع على عكس الأراضي الفلسطينية.
- لا شك أن الاحتلال الإسرائيلي تسبب في تفقير جزء كبير من الأسر الفلسطينية نتيجة للتدمير المتواصل للبنية التحتية وهدم المنازل وتجريف الأراضي ناهيك عن تناقص المساعدات الدولية، ولا بد من الإشارة أن تقرير الأمم المتحدة للسكان والتنمية ركز بشكل رئيس على عدد أفراد الأسرة والفقر، ولكن الفقر لم يكن بسبب كبر عدد أفراد الأسرة فقط، إذ أن نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة تتكون من عدد قليل من الأفراد، ولكن من أخطر الظواهر التي ظهرت نتيجة لفقر عدد كبير من الأسر الفلسطينية هو عمل الأطفال دون سن 15 سنة وهذا يؤكد معاناة الأسر التي ترسل أولادها للعمل لسد العجز، وهذا ينعكس بشكل سلبي على النواحي النفسية والاجتماعية والأخلاقية والتربوية لهؤلاء الأطفال الذين يفقدون مقاعدهم في الدراسة.
- تعد مشكلة الإسكان من أهم المشكلات التي تواجه الأسرة الفلسطينية، وتشكل الأزمة السكنية في الأراضي الفلسطينية بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص أكبر التحديات والأعباء على كاهل الأسرة، فالحروب دائماً تجلب الكوارث تسبب النكبات للشعوب، والخسائر لا تقتصر على النواحي المادية والاقتصادية، بل تتعداها إلى الميادين البشرية حيث يتزايد عدد المهاجرين والمشردين دون مأوى، ولعل من الملاحظ أن هذه المشكلة فريدة من نوعها في التاريخ الحديث، فحتى الدول التي كانت تحكمها أنظمة عنصرية كروسيا، لم يكن الهدف إخراج المواطنين من بلادهم وإن اتجه الهدف إلى الاستيلاء على الأرض كمصدر لزيادة دخل الغزاة على حساب أصحاب الأرض الأصليين ولم يكن بهدف الإحلال بدل السكان الأصليين وطردهم من ديارهم كما حدث للفلسطينيين.
- وتكمن مشكلة الإسكان في وجود خلل وفروق بارزة فيما بين الطلب والعرض على الوحدات السكنية بالإضافة إلى التوازن بين الاستخدامات ومدى توفر الخدمات والمرافق للأسرة داخل المسكن وخارجه، مع العلم أن نمو الأسر يجب أن يصاحبه تخطيط ونمو موازٍ للخدمات المختلفة. ومن ملامح المشكلة السكنية للأسرة ما يأتي:
- يظهر من الدراسة العديد من المؤشرات التي تؤكد أن الأسر الفلسطينية تعاني من مشكلة سكن، وهذه المؤشرات بإيجاز هي:
  - أن نحو ربع الأسر الفلسطينية تمتلك في مساكنها غرفتين فأقل/مسكن وعليه فإنها تعاني وبدرجة كبيرة من مشكلة السكن.
  - تشكل الوحدات السكنية التي تقطنها أسرتان فأكثر نحو 3.5% من الوحدات السكنية وكانت النسبة في قطاع غزة ومخيمات اللاجئين بشكل أكبر وعليه فإن جزءاً من الأسر الفلسطينية تعاني من المشكلات المتعلقة بعدم توفر الخصوصية والراحة داخل المسكن.
  - لا تلبي الدار (المسكن الشعبي) الذي يحتوي على عدد قليل من الوحدات السكنية حاجات الأسر المتزايدة.

- إن حوالي نصف الأسر الفلسطينية تعاني من درجة تزاحم حسب مقياس المعهد الدولي للإحصاء، أي أن عدد الأفراد داخل الغرفة يزيد عن الحد المطلوب.
- بلغت نسبة الأسر التي تستأجر مساكن نحو 10% من إجمالي الأسر، وهذا يشكل عبئاً على الأسرة التي من حقها أن يتوفر لها مسكن مناسب وليس أدل على ذلك ما ورد في المادة 11 (1) من المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنص على إقرار الدول " بحق كل شخص في مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى وبحقه في تحسين متواصل لظروف المعيشة ".
- إن نحو 83.4% من الأسر فقط تتصل بشبكة المياه العامة وكانت النسبة في الضفة الغربية أقل منها في قطاع غزة، وتتصف نوعية المياه في قطاع غزة بأنها سيئة حيث إن تلوث المياه في الأراضي الفلسطينية مسئولاً عن انتشار عدد من الأمراض.
- يعتمد عدد كبير من الأسر الفلسطينية وبالذات في الضفة الغربية والريف في عملية الصرف الصحي على الحفر الامتصاصية الأمر الذي يؤدي إلى آثار بيئية خطيرة على الخزان الجوفي.
- إن عدد من الأسر لا يتوفر لديها بعض الاحتياجات الأساسية في المسكن كالمطبخ والحمام والمرحاض، وبعض الأسر يتوفر لديها مطبخ أو حمام أو مرحاض ولكنها غير متصلة بالمياه.

- من خلال تحليل النتائج الخام للتعداد فيما يتعلق بالأسرة والأفراد باستخدام التحليل العاملي، تم اكتشاف ستة عوامل تؤثر في التركيب الأسري والبيئة الأسرية وقد فسرت هذه العوامل الستة 53.844% وعلى ذلك يبقى 46.156% للعوامل الأخرى وهذه العوامل حسب التأثير هي: عامل الاحتياجات الأساسية للأسرة، من السلع الضرورية وحيازة المسكن، ثم عامل خصائص الفرد الزواجية والعمرية والتعليمية والاقتصادية، ثم عامل الحالة العملية والنشاط الاقتصادي، ثم عامل المرافق، ثم عامل الخصوبة وحالة المواليد، وأخيراً خصائص المسكن والعلاقة برب الأسرة، ونستخلص مما سبق أن العامل السكاني وخصائص المسكن من أكثر العوامل المؤثرة على التركيب الأسري ويشمل هذا العامل على المتغيرات التي تتعلق بالخصائص الديمغرافية كالعدد والتركيب النوعي والحالة الزواجية والحالة التعليمية، والحالة الاقتصادية بالإضافة إلى المتغيرات التي ترتبط بالمسكن كعدد الغرف والمرافق والخدمات والحيازة وغيرها ... .
- ومن العوامل الأخرى التي تؤثر على التركيب الأسري والبيئة الأسرية التي لا يمكن قياسها إحصائياً لعدم توفر البيانات هي العامل السياسي المتمثل بالاحتلال والاستيطان والمشكلات التي ألمت بالفلسطينيين من هذا الاحتلال سواءً على التركيب الديمغرافي وتوزيع السكان وكثافتهم أو على الموارد، أو عرقلة حركة السكان، كما أن العامل الاجتماعي من عادات وتقاليد له دور كبير أيضاً على الأسرة الفلسطينية، ثم عامل الهجرة الداخلية والخارجية وارتفاع درجة التحضر، بالإضافة إلى العوامل التي ترتبط بالعامل الثقافي والحضاري والديني.
- أما فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على التركيب الأسري على مستوى التجمع والمحافظة فثمة اختلافات ولكنها ليست جوهرية، إذ أن الاختلاف في درجة التأثير فقط، كما هو واضح عند استخدام النموذج الثاني للعوامل المؤثرة في التركيب الأسري والبيئة الأسرية.

2.7: التوصيات:

توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها:

1- يتعين على المخططين مراعاة التباين بين المناطق والتجمعات والمحافظات من حيث عدد الأسر والمساحة وعليه لابد من العمل على إعادة توزيع السكان مع الأخذ بالاعتبار أن محافظات غزة وشمال غزة ونابلس سجلت أعلى كثافة أسرية، وعلى الرغم من أن محافظة القدس تعاني أيضاً من كثافة أسرة مرتفعة إلا أن طبيعة الصراع على هذه المحافظة لا يسمح بتوجيه مشاريع الإسكان بعيداً عنها، وعليه لابد من توجيه مشاريع الإسكان إلى المحافظات الأقل كثافة وهي: أريحا وطوباس وقلقيلية ثم محافظات طولكرم وجنين والخليل، أما في قطاع غزة فيمكن توجيه المشاريع نحو خان يونس ثم رفح ثم دير البلح، ونتيجة للكثافة السكانية المرتفعة في قطاع غزة، وشح الأراضي لا بد من العمل على إحداث توازن بين الضفة والقطاع وهذا يتطلب إقامة مشاريع إسكان رخيصة في الضفة وتوفير فرص عمل، ومروراً آمناً بين غزة والضفة.

2- العمل على إيجاد سياسة فلسطينية واضحة تجاه الصراع السكاني مع الأخذ بالاعتبار أن زيادة أعداد الأسر يعزز الوجود الفلسطيني بل يؤدي إلى كسب المعركة الديمغرافية، أما اعتبار أن زيادة عدد أفراد الأسرة يسهم بشكل كبير في تفقير السكان فهذا لا ينطبق تماماً على فلسطين، إذ أن الاحتلال هو السبب بالدرجة الأولى في تفقير السكان وزيادة نسبة البطالة، بدليل أن حالة الاستقرار كانت تعمل على خفض نسبة البطالة، وأُوصي في هذا السياق أن يعقد مؤتمراً لمناقشة هذه القضية على أن يشارك فيها جميع المتخصصين من علماء الدين، والأطباء، والاقتصاديين، والاجتماعيين، والجغرافيين، والسياسيين، والديمغرافيين، وغيرهم ...

3- لابد من فضح الممارسات الإسرائيلية حول موضوع تعطيل الإنجاب من خلال اعتقال الشباب الفلسطينيين لفترات طويلة وهم في سن الزواج أو متزوجين، وذلك لإحداث تفوق ديمغرافي إسرائيلي على الفلسطينيين.

4- بما أن المجتمع الفلسطيني مجتمع شاب فإن هذا ينبئ بتزايد عدد السكان مستقبلاً وبالتالي زيادة عدد الأسر، وهذا يتطلب نمواً موازياً في الدخل القومي والعمل على ارتفاع مستوى المعيشة وتوفير حياة كريمة للسكان.

5- ولا بد أن تتناسب الخدمات المطلوبة للأسرة مع التركيب العمري ونسبة كل فئة عمرية، وعلى الدولة أن تتبني مؤسسات اجتماعية لرعاية الشباب والأطفال حيث إن هذه الفئة تمثل نصف المجتمع تقريباً.

6- بالرغم من صغر حجم الفئة 60 سنة فأكثر، إلا أنها لم تتلق أي دعم من الدولة ولذلك لابد من تأسيس صندوق للضمان الاجتماعي للعجزة والمسنين والأيتام على غرار إسرائيل والدول الأوروبية.

7- لابد من إجراء دراسة معمقة للأسر التي ترأسها امرأة للتعرف على المشكلات التي تعاني منها هذه الأسر.

8- يتعين دراسة ظاهرة الزواج المبكر من أجل التعرف على المشكلات التي قد تنتج عنها، والتأكد ما إذا كان هناك خطر على صحة المرأة والطفل.

9- إن ظاهرة الطلاق في تزايد مستمر في مختلف الأراضي الفلسطينية ولاسيما في محافظات رام الله والبيرة وغزة، وعليه لا بد من العمل على حل المشكلات التي قد تفضي إلى الطلاق وانفصال الأسرة.

10- تشجيع ثقافة الأسرة النووية ولا سيما للأزواج الشابة وذلك للحد من المشكلات الناتجة عن السكن الجماعي والأسر الممتدة.

11- للحد من مشكلة العنوسة والعزوبية لابد من تطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي من خلال المجتمع والدولة، وبمساهمة رجال الإعمال والقادرين والاستفادة من أموال الزكاة لمعاونة الشباب على نفقات الزواج للحد من المشكلات التي تنتج عن تأخير سن الزواج.

12- من الأهمية بمكان العمل على محو الأمية ولاسيما لأرباب الأسر من الذكور والإناث لما لذلك من خطر على الأسرة من حيث بنائها الاجتماعي والتربوي.
13- تعاني معظم الأسر الفلسطينية من البطالة والفقر وانخفاض مستوى المعيشة، وزيادة الإنفاق والاستهلاك مما يتطلب رسم سياسة اقتصادية سليمة لتوفير الأمان الاقتصادي للأسرة والوقوف أمام التحديات الاقتصادية التي يفرضها الاحتلال، كما يتعين تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتخلص من التبعية ورفع مستوى الأسرة الفلسطينية.
14- تكوين هيئة أكاديمية تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية، للارتقاء بمستوى الأسرة الفلسطينية على أن يكون لها آلية عمل وإمكانيات مادية تساعدها على تنفيذ برامجها التطويرية والإنمائية للأسرة، وترشيد مخصصات البطالة لإنشاء مصانع ومشاريع تجارية.
15- ضرورة الحد من عمالة الأطفال التي تمثل خرقاً لحقوق الإنسان وذلك لحرمانهم من التعليم المناسب والصحة الجيدة والحريات التي ينعم بها الأطفال، ناهيك عن تعرضهم للأخطار، وعليه لا بد أن تتضافر الجهود والتصدي لهذه الظاهرة.
16- أظهرت الدراسة بأن العديد من المحافظات تعاني من نقص حاد في مرافق المياه والصرف الصحي والكهرباء وعليه لابد من العمل بشكل جاد بمساعدة الدول المانحة على توفير هذه المرافق الضرورية ولاسيما في المناطق الريفية بالضفة الغربية .
17- العمل على توفير المياه الصالحة للاستخدام الآدمي لجميع الأسر في مختلف المناطق، وإيجاد الحلول المناسبة لضمان النوعية والتخلص من المشكلات التي تؤدي إلى تلوث المياه.
18- وضع خطة عاجلة للتخلص من الحفر الامتصاصية التي تؤدي إلى تلوث الخزان الجوفي والإسراع في تنفيذ مشاريع شبكات الصرف الصحي.
19- وضع خطط إسكان بناءً على احتياجات الأسرة وبالتالي لابد من مراعاة الحجم والنوع والمستوى الاقتصادي للأسرة.
20- السعي لتحقيق المساواة بين المحافظات في حالة توفر تمويل لمشاريع الإسكان والخدمات والمرافق مع الاهتمام بالمناطق الأكثر فقراً وتضرراً ولاسيما منطقتي طوباس وسلفيت ورفح وشمال غزة وخان يونس وجنين.
21- إجراء دراسات معمقة للأمراض الناتجة عن البيئة السكنية والتي تؤثر على التركيب الأسري وصحة أفراد الأسرة.
22- لا بد من خفض درجة التزاحم لكي لا تزيد عن فردين للغرفة الواحدة مع الاهتمام بالمناطق التي تعاني من درجة تزاحم أكبر.
23- توفير ميزانيات مناسبة لإسكان ذوي الدخل المحدود والأزواج الشابة.
24- العمل على الارتقاء بالمخيمات، وتأهيلها على وجه السرعة حيث إنها تعاني بشكل كبير من نقص المرافق والخدمات ناهيك عن المشكلات المتعلقة بالسكن.
25- ترتفع نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع الفلسطيني نتيجة للحرب الدائرة مع الاحتلال الإسرائيلي، وهذا يتطلب توفير ما تحتاجه هذه الفئة من رعاية صحية واجتماعية واقتصادية ونفسية وغيرها.
26- من خلال هذه الدراسة يمكن للسلطة الوطنية الفلسطينية أن تتبنى منهجية بمساعدة الخبراء لتحديد الاحتياجات ووضع سلم الأولويات لتلك الاحتياجات التي تضمن حل المشكلات التي تعاني منها الأسرة الفلسطينية، والتي حددتها الدراسة.

قائمة المراجع

1. أحمد خالد علام، ومحمود غيث، تخطيط المجاورة السكنية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

2. أحمد علي إسماعيل، جغرافية المدن، ط2، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985.

3. التربية السكانية في فلسطين، مركز المناهج، وزارة التربية والتعليم، دولة فلسطين، ط1، 2000.

4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والبنك الدولي، الفلسطينيون الأكثر فقراً في ظل الأزمة الاقتصادية، أكتوبر، 2004، رام الله، فلسطين.

5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، النتائج النهائية، تقرير السكان–الأراضي الفلسطينية، الجزء الأول، رام الله، فلسطين.

6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، النتائج النهائية، تقرير السكان–الضفة الغربية، الجزء الأول، رام الله، فلسطين.

7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، تقرير السكان، قطاع غزة، الجزء الأول، رام الله، فلسطين.

8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، النتائج النهائية، تقرير السكان–الأراضي الفلسطينية، الجزء الثاني، رام الله، فلسطين.

9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، النتائج النهائية، تقرير السكان–الضفة الغربية، الجزء الثاني، رام الله، فلسطين.

10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، تقرير السكان، قطاع غزة، الجزء الثاني، رام الله، فلسطين.

11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت– 1997، النتائج النهائية، تقرير المساكن والأراضي الفلسطينية، الجزء الاول، رام الله، فلسطين.

12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت– 1997، النتائج النهائية، تقرير المساكن – الأراضي الفلسطينية، الجزء الثاني، رام الله، فلسطين.

13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية، 1998، رام الله، فلسطين.

14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية، التقرير السنوي، 2000، رام الله، فلسطين.

15. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، الخصائص الزواجية في الأراضي الفلسطينية.

16. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، الخصائص المختلفة للنساء اللواتي يرأسن أسر في الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

17. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، الفقر في الأراضي الفلسطينية (كانون ثاني–كانون أول، 1998)، رام الله، فلسطين.

18. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، نتائج التعداد، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، النتائج النهائية، تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية (الجزء الثاني) رام الله، فلسطين.

19. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001، المسح الصحي، 2000، التقرير النهائي، رام الله، فلسطين.

20. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002، إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية، التقرير السنوي، 2000، رام الله، فلسطين.

21. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002، سلسلة التقارير التحليلية من بيانات التعداد والمسوح الصحية والديمغرافية رقم (2)، تكوين الأسر في الأراضي الفلسطينية.

22. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (3)، رام الله، فلسطين.

23. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002، مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة التقارير الوضعية (13)، (خصائص السكان في مخيمات الأراضي الفلسطينية).

24. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003، مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة الدراسات التحليلية المهنية (02)، (محددات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية)، رام الله، فلسطين.

25. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، أثر الحصار الإسرائيلي على سوق العمل (قطاع غزة)، رام الله، فلسطين.

26. صحيفة القدس، 2003/12/12.

27. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم (6)، رام الله، فلسطين.

28. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أهم المؤشرات في الأراضي الفلسطينية، (الربع الثاني، 2003) مؤشرات سكانية واجتماعية، رام الله، فلسطين.

29. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ملف البيانات الخام بالتعداد العام للسكان والمساكن، 1997، بيانات الأسرة والأفراد.

30. السيد رمضان، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002

31. المركز الفلسطيني للإعلام (مركز المعلومات الفلسطيني).

32. المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الخصائص الديمغرافية للشعب الفلسطيني، منشورات دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1985.

33. الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني، ط1، 1984.

34. الهيئة العامة للاستعلامات، غزة، فلسطين، 2004/10/15.

35. جامعة الدول العربية، المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي.

36. جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، تقرير التنمية البشرية، فلسطين، 2004، الملحق الإحصائي.

37. حامد عبد المقصود عبد الهادي، النمو العمراني الحضري ومشكلات الإسكان بمدنية القاهرة، مؤتمر النمو العمراني الحضري في المدنية العربية، المشاكل والحلول، ج2، المعهد العربي لإنماء المدن، 1989، ص 720.

38. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة التقارير الأولية (1 -9).

39. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998، الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية، 1997، رام الله، فلسطين.

40. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998، المرأة والرجل في فلسطين، اتجاهات وإحصاءات، رام الله، فلسطين.

41. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، لمحة إحصائية (ملخص نتائج التعداد)، رام الله، فلسطين.

42. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير النهائي (كانون ثاني- كانون أول، 1998)، رام الله، فلسطين.

43. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي، 1998، رام الله، فلسطين.

44. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، أطفال فلسطين، قضايا وإحصاءات.

45. داود أنطون داود، تخطيط المرافق الأساسية في المدينة العربية، تخطيط المدينة العربية، تقرير مقدم للمؤتمر الأول لمنظمة المدن العربية.

46. سمية السوسي، تكوين الأسر في الأراضي الفلسطينية، 2002، http://www.oppc.pna.net.

47. صلة القرابة بين الزوجين والأمراض الوراثية، http://www.almdrsah.com.30-1-2005

48. صندوق الأمم المتحدة للسكان، UNFPA، حالة سكان العالم 2004.

49. عبد العزيز طريح شرف، البيئة وصحة الإنسان في الجغرافية الطبية (الإسكندرية: دار الجامعة المصرية، 1986).

50. فتحي أبو عيانة، جغرافية السكان، الإسكندرية، دار المعرفة، 1989.

51. فتحي محمد أبو عيانة، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافية البشرية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1987).

52. فتحي محمد مصيلحي، جغرافية الخدمات، جامعة المنوفية، ط1، 2001.

53. فتحي محمد مصيلحي، جغرافية السكان، ط1، القاهرة، 2000.

54. كايد أبو صبحة، البيئة الاجتماعية لمدينة عمان، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد الرابع (الكويت: جامعة الكويت، صيف 1988).

55. كتاب القدس الإحصائي السنوي، 2004، كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم (6)، رام الله، فلسطين.

56. محاضرات للدكتور محمد الجراش، الأستاذ بقسم الجغرافيا، جامعة الملك عبد العزيز، جدة– السعودية، 1983.

57. معين خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، ط1، عمان، دار الشروق، 2000.

58. منظمة الصحة العالمية (WHO).

59. وزارة الصحة، مركز المعلومات الصحية الفلسطينية، الوضع الصحي في فلسطين 2003، يوليو 2004.

60. http://www.alghad.jo.2005،إسلام الشوملي .

61. http://www.arabia-intorm.com.2002.

62. http://www.balagh.com.5-1-2005.

63. http://www.khosaba.com.

64. http://www.naseej.net.

65. Microsoft Encarta Interactive world Atlas, 1998, edition 3, CD.

66. Microsoft Encarta Interactive world Atlas, 2001, CD.

67. Statistical abstract of Israel, (1975-1994), Jerusalem. Vol. 26-45.

Palestinian National Authority
Palestinian Central Bureau of Statistics

Dissemination and Analysis of Census Findings
In-depth Analysis Study Series

Family Structure in the Palestinian Territory

Prepared by

Dr. Ra'ed Salha

June, 2005

"Cover Price 4 US$"

©June, 2005.
All rights reserved.

Suggested Citation:

Palestinian Central Bureau of Statistics, 2005. ***Dissemination and Analysis of Census Findings****. In-depth Analysis Study Series (08). Family Structure in the Palestinian Territory.* **Ramallah - Palestine.**

All correspondence should be directed to:
Dissemination and Documentation/Department of User Services
Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O.Box 1647, Ramallah
West Bank, Palestine.

Tel: (972/970) 2 240 6340 Fax: (972/970) 2 240 6343
E-mail: pcbs@pcbs.gov.ps web-site: http://www.pcbs.gov.ps

Acknowledgment

Financial support for the Dissemination, Analysis and Training for Effective Utilization of Census Findings project have been provided by the United Nations Population Fund (UNFPA).

PCBS extends special thanks to the UNFPA for its support.

Important Notes

- The ideas presented in this document do not necessarily express PCBS' official position.

- The Researcher worked this study depending on data derived from the PCBS databases and other resources. PCBS will not be responsible for any mistakes of these data.

Preface

The Population, Housing and Establishments Census-1997 is the cornerstone of the efforts of developing reliable up-to-date and comprehensive socioeconomic database. The health survey- 2000 , and the youth survey -2003 are also important data sources.

PCBS is conducting Dissemination, Analysis, and Training for Effective Utilization of Census Findings to enhance awareness among PNA, NGOs, and the private sector of available statistical data in general, and Census findings in particular, as well as their potential utilization and inter linkages with various socioeconomic conditions.

The outputs of the project cover the areas of dissemination, training and analysis of the Census findings. This includes producing a series of user-oriented reports at different levels of concern, including analytical, in-depth analysis, and summary reports, of which this report comes as one of the products in this regard.

We hope that this project will contribute to improving the living standards of the Palestinian society through strengthening the development planning process at various levels.

June, 2005

Luay Shabaneh
President of PCBS

Executive Summary

- Families in the Palestinian territory are divided into two types; private families and collective families (living in collective housing). The final statistics of population show that the total number of families in the Palestinian territory is 407,265 families, while the number of families in the Governorate of Jerusalem (J1 area) is 40,552 families.
- Most of families in the Palestinian territory are private families since collective families form 0.01% only. Private families in the West Bank constitute 65.5% of the total number of private families in the Palestinian territory while 35.5% is in Gaza Strip.
- The percentage of families in urban areas is 53.1% while those in rural areas are 31.4% and 15.5% live in refugee camps. The percentage of the number of families to the percentage of population in the West Bank and in Gaza Strip is almost equal which means that the average family size is similar for the two population areas.
- The general family density in the Palestinian territory in 1997 was 74.4 families/km^2, while the population density in the Palestinian territory was 282.8 persons/km^2. Family density in Gaza Strip is 395.9 families/km^2 while it is less in the West Bank (53.6 families/km^2).
- The result of the equation of percentage concentration of 37.1% was not ideal: the distribution of families in the West Bank was higher than in Gaza Strip; which was 24.6% to 17.7% respectively. Lawrence curve showed that the distribution of families on the area is not equal since the curve goes far from the ideal distribution line.
- The percentage average of families' distribution in population areas does not differ greatly from some other world countries. The rank of urban families in the Palestinian territory is in the middle of world countries, while 130 countries of the world exceed the number of rural families in the Palestinian territory.
- Four Palestinian governorates have the largest number of families. These are Jerusalem (J1 & J2 areas), Hebron, Gaza and Nablus respectively. Half of Palestinian families are in these governorates. The governorate of Jerusalem (J1 & J2) managed to improve demographically despite the annexation measures of the Israeli government, as well as Israeli practices that aim at making Jerusalem a Jewish city, such as confiscating land and identity cards of the Palestinians living there.
- The number of families in Palestine will increase from 407,265 in 1997 to 627,907 families in 2005. The increase is 54%; the average annual increase is 27,580 families, which equals 6.7% a year. The number of families in 2015 is expected to be 936,755, which means that the percentage of increase will be 130% since 1997 or 2.3 times increase.
- The mean of family size in Palestine is considered large if compared with other countries. The average number of family members is 6 persons which might increase or decrease during the period 1997 to 2003. It has never been less than six members in a family, while the average family size in the industrial countries is 3.7 and in developing countries is 5 members in a family.

- The increase of family size is considered a reflection of the fertility rate and the decrease in death rate, especially for children. The average family size differs according to the area, growth, and governorate. The average number of family members in Gaza Strip is 6.9 while it is 6.1 in the West Bank; the percentage decrease is 11.6% less than Gaza Strip. The average family size in urban areas is 6.4 persons per family and in rural areas is 6.3 but it increases in the camps to 6.6 persons per family.
- The percentage of large families in Palestine is high since families that consist of 7 members or more constitute 44.8%. The second largest group is the small family (4 and less) which form 30.6%. The smallest group is for medium families (5-6) which is 24.6%. This means that a large percent of the Palestinian society prefer large families.
- Results of the population census show that the core family is dominant in the structure of Palestinian families since it represents 73.2%, while the extended families are second with 23%. The single-individual family represents only 3.3% of the total number of families. The compound families form only 0.5%.
- The young generation base in the Palestinian territory is characterized by being wide since it reached 45.8% in the ages of (0-14) in 2004. This percent is more than it is in some developing and developed countries.
- Males head most Palestinian families (91%) while females head 9% of families. The latter percent is not considered high if compared with neighboring countries. The average family size that is sustained by women is 4.1, and those sustained by men is 6.6 persons.
- The highest percent for guardians' average age in Palestine was from 30 to 39, which represent 32.3% of families. This means that one third of guardians are young, while the age group of 40 to 49 constitutes 6.2 % and the age from 50-59 constitutes 2.7%. Therefore more than one third is young since 18-29 should be included as young.]
- The type of family is the determined by the relationship between the guardian and family members. The highest percent was of children (71.5%) while the percentage of spouses was 16.6%; other percentages were very low which means that core families is the dominate form.
- In light of the census results, we find that the majority of women guardians are widowed (65.8%), followed by unmarried (8.7%), and divorced (4.9%). The large number of widowed women is attributed to the high number of martyrs among married Palestinians.
- The highest percentage of marriages in 2001 was among men of the ages between 20 and 29 (71.8%), while among women it was of the ages of less than 20 (57.2%). The average raw number of marriages in Palestine is tending to decrease: it was 8.4 marriages out of 1000 in 1992, but only 7.5/1000 in 2001. The decrease is 10.7%. The average age of marriage in Palestine in 2001 was 24.2 for males and 19 for females. The phenomenon of relatives' marriages is a social inherited practice that is widespread in the Palestinian community (48%).
- The percentage of divorces in Palestine according to the average raw number of divorces is 1.2 cases for 1000 families. It is worth mentioning that the percentage of divorces occurring among young ages is the highest percentage of the total

number of divorces.

- Census results showed that the percentage of single women among females of pregnancy age is 35%, while those who are married are 62%. The rest either are widows or divorced. There are also a high percentage of unmarried men in Palestine.
- The percentage of widows is 3.8% of the population and 7% of females while 0.6% of males are widowers.
- We can conclude that families sustained by women that usually consist of a woman and her children form 61% of families while the percent is only 1% for a family consisting of a man and his children.
- The general educational status affected families' guardians since the percentage of illiteracy among guardians of both genders is 15%, which is considered low if compared with some other Arab and developing countries.
- The percentage of working force in Palestine in 1997 was 43.5% of the total population who are 15 years or above. This decreased to 40.4% in 2004. Women contributed only 9.5% in 1997, and increased to 12.8% in 2003 and 13.4% in 2004. Unemployment curve during the period of 1995-2004 was high in general with some differences from year to year. This figure reached 40% in 2003 because of the occupation practices represented by closure of access terminals.
- 33.7% of the total number of families in Palestine suffers a low standard of living, while the moderate standard of living constitutes 44.7%, which is almost half of the families, but the families of high standard of living constitute 21.6% of families.
- The percentage of poverty in Palestine was 35.5% in 2003, an increase of 43.7% from 1998. The percentage of severe poverty is also increased to reach 24.3% with an increase of 94.4% over figures in 1998. Some negative results of poverty are forcing children to work to help their families. The children work force represented 1.8% in 2000. Working children represents a real social problem since it is a violation of children's rights: they will be deprived from proper education and good health conditions.
- One fourth of Palestinian families have 1-2 rooms in their houses: 30.6% in the West Bank and 20.4% in Gaza Strip. Families having 2 rooms or less suffer from crowdedness in housing. The percentage of housing units in Palestine occupied by one family is 96.5%: 98% in the West Bank and 93.5 in Gaza Strip. The percentage occupied by two families or more is not equal.
- The degree of crowdedness in the Palestinian territory in 1997 was 2 persons per room; the average was higher in Gaza Strip where it was 2.1 persons/room while it was 1.9 persons/room in the West Bank. Most Palestinian families are living in their own housing units or belonging to one of the family members who live in the unit. This represents 78.1% of the total number of families in Palestine
- Census results show that 83.4% of Palestinian families have indoor water from a public water network. Most families in Palestine have electricity in their houses. The percentage in 1997 was 94.6%, which increased in 2003 to 99.1%, an increase of 4.8%. The percentage of families served by sewage networks was one third of the families in 1997; this increased to 45.8% in 2003.
- Six factors affect the familial structure and familial environment according to the

raw data of the 1997 census of families and population. The total variation explained by these six factors was 53.8%. This means 46.2% was left to other factors. These six factors were: The basic needs of necessary commodities for the family and owning a house, which explains 15.5%. The second factor was the matrimonial, age, educational and economic characteristic of the individual and this factor explains 11.9%. The third factor was the working and economic status and it explains 10.3%. The fourth factor was the utilities and it explains 7.4%. The fifth was fertility and new birth status; this explains 5.1%, and finally the characteristics of the housing and the relation with the guardian, which explains 3.64%.